

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٥٩(*) - ١٩٦٠

(*) صدرت موازنة ١٩٥٩ بمرسوم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي التاسع - العقد الاستثنائي الثاني الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - بحث عام في موازنة عام ١٩٦٠.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، ومحمد الفضل.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، شارل مالك، نديم الجسر، عبد الكريم القدور، قبلان عيسى الخوري، والأمير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة الوزراء السادة: فيليب تقلا، فؤاد بطرس وفؤاد نجار.

الرئيس: فتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

المتغيبون بعذر تتلى أسماؤهم.

- تليت .

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثاني عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، محمد الفضل، اميل البستاني، أنور الخطيب، ناظم القادري، وبشير العثمان.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، شارل مالك، نديم الجسر، عبد الكريم القدور، نصوح الفاضل، قبلان عيسى الخوري، جوزف سكاف، والأمير مجيد ارسلان. وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، فؤاد بطرس، وفؤاد نجار.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة، والتعليق عليها انتقل المجلس إلى إكمال تصديق الاقتراح المتعلق بإلغاء القانون الصادر بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٥٩ والقاضي بتعليق المادتين ٥٤٧ و ٥٤٨ من قانون العقوبات، وعلى أثر المناقشة أعلن حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل الأسعد سحب اقتراحه.

بيد أن المجلس لم يوافق على هذا السحب وعرض على التصويت اقتراح بتعديله فسقط، ثم عاد المجلس إلى التصويت على اقتراح القانون المذكور فرفضه بالأكثرية. ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء.

بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ كامل الأسعد.

كامل الاسعد: عطوفة الرئيس، هنالك اعتراض على محضر الجلسة السابقة يتعلق بالطريقة الكيفية التي جرى فيها التصويت على مشروع قانون إلغاء قانون الاعدام وذلك لسببين.

الأول - عندما جرى التصويت كان النصاب مفقوداً وقد نبهنا الرئاسة في حينه على ذلك ولكنها لم ترد أن نعيّرنا انتباهها.

الثاني - ان التصويت لم يجر حسب نصوص النظام الداخلي فالمادة ٨٠ من النظام الداخلي تنص على ما يلي:

يجري التصويت على مشروع القوانين مادة مادة بطريقة رفع الأيدي أو القيام والقعود. وإذا حصلت شبهة في حصول الأكثرية وطلب خمسة من أعضاء المجلس التحقيق من حصول الأكثرية وجب التصويت بطريقة المناادة بالأسماء.

وبعد الفراغ من التصويت على المواد يجب أخذ آراء النواب على قبول المشروع بجملته بطريقة

المناداة بالأسماء، وإذا قدم طلب من عشرة أعضاء من المجلس بالتصويت السري على المشروع وجب إجراء الاقتراع السري.

أي وجب كما يبدو من منطوق المادة المناداة بالأسماء بعد التصويت على المواد مادة مادة. كما أنه يجب أن تؤخذ آراء النواب على قبول المشروع برمته. قد تقول الرئاسة المحترمة أن هنالك اجتهداً يقول بأنه إذا رفض المشروع لا لزوم لإعادة التصويت عليه جملة.

وقد قالت الرئاسة ذلك في مكتب عطوفة الرئيس.

أقول قد يكون مثل هذا القول معقولاً ولكن لا يجوز أن نقول بالاجتهادات ما دام هنالك نصوص صريحة إذ لا اجتهد مع النص.

عطوفة الرئيس، أنا لا أطلب إعادة التصويت لأنني أعتقد أن الكثيرين من حضرات الزملاء قد غيروا رأيهم بعد الحادثة الأخيرة التي حصلت في قصر العدل، ولكنني أردت تسجيل هذه الملاحظة فقط.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين.

لدى الرئاسة ملاحظات تود أن تبديها حول ما نفضل به حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل الأسعد.

لو أن حضرة النائب المحترم أعاد تلاوة المادة ٨٠ من النظام الداخلي لوجدها تنص على ما يلي: «... وإذا حصلت شبهة في حصول الأكثرية وطلب خمسة من أعضاء المجلس التحقق من حصول الأكثرية وجب التصويت بالمناداة بالأسماء...». ولكن مثل هذا الأمر لم يحصل إطلاقاً، لأن جميع النواب الحاضرين لم يصوتوا على المادة، وكذلك لم يطلب، ولا نائب واحد، إعادة التصويت، ولو طلب إلي ذلك لأعدته فوراً.

أما القول: «... وبعد الفراغ من التصويت على المواد، يجب أخذ آراء النواب على قبول المشروع بجملته بطريقة المناداة بالأسماء...» فإن مثل هذا الأمر يجري في حالة قبول المشروع لا في حالة رفضه.

أما إذا رأى حضرة الزميل غير ذلك فإني مستعد لإعادة التصويت على المشروع المقترح منه إجابة لطلبه ولإزالة الشك في نفوس القضاة والرأي العام من أن الرئاسة لم تطبق النظام في التصويت، وإني شخصياً مستعد لأن أحذف هذا من المحضر وأعيد التصويت مرة ثانية إذا طلب إلي ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، لديّ ملاحظتان على المحضر.

الأولى - أنه أثناء مناقشة الاقتراح المقدم من حضرة الزميل الكريم الأستاذ كامل الأسعد قال بعض الزملاء بصدد قبول أو رفض المشروع عبارات لا أعتقد أن من المستحسن أن تقال، فلا يجوز لأحد من النواب أن يتهم زملاءه بأنهم في حالة تصويتهم مع المشروع يحمون مصلحة خاصة وقد ذكر مثل هذا القول في محضر الجلسة وذلك عندما قال الزميل الكريم الأستاذ ريمون إده على ما أذكر بأن بلداً مجاوراً ييني سداً عالياً علينا نحن أن نبني هذا الوطن لا أن نسايرهم بتسهيل الجريمة، ويعني هذا أن من يصوت إلى جانب مشروع الزميل الأستاذ كامل الأسعد يسهل الجريمة.

وأعتقد أنه ما من أحد منا يرمي إلى مثل ما ذهب إليه الزميل الكريم، ولذلك فلا أعتقد أنه يجوز أن يسجل كلام من هذا النوع.

الملاحظة الثانية هي: أن ما قاله الزميل الكريم الأستاذ كامل الأسعد صحيح ولكني أخالفه في الشكل، وأن ما قالته الرئاسة الجريمة صحيح أيضاً بصدد المادة ٨٠ من النظام الداخلي ولكن المادة ٨٥ من النظام التي تقول بكيفية طرح الاقتراحات على المجلس تنص على ما يلي: تطرح الطلبات والاقتراحات على التصويت بالترتيب التالي:

١ - اقتراح رفض المشروع.

٢ - اقتراح رد المشروع إلى الحكومة.

٣ - اقتراح رد المشروع إلى لجنة أخرى غير التي درسته.

٤ - اقتراح رد المشروع إلى اللجنة التي درسته.

٥ - اقتراح تأجيل المناقشة إلى جلسة تالية.

٦ - اقتراح التعديل على التعديل.

٧ - اقتراحات التعديل ويبدأ بأبعادها عن الأصل.

٨ - اقتراح التصديق على أصل المشروع.

لذلك فإني أعتقد أنه، في الجلسة الأخيرة، وبعد أن سقط اقتراح سحب المشروع، ما من أحد طلب رفض المشروع لذلك صار لزاماً تطبيق المادة ٨٠ من النظام الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك فإني أعتقد أن النصاب كان مفقوداً.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، عندما يرفض المجلس مبدأ المشروع برمته فهل من المعقول أن نصوت على المواد التالية فيه. وقد رفض المجلس المشروع شكلاً وأساساً عندما صوت على المادة

الأولى منه وهي أساس المشروع كله. بربكم قولوا إذا ألغيت المادة الأولى فماذا يبقى من المشروع وعلى ماذا نصوت؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار إده.

بيار إده: عطوفة الرئيس، إن المناقشة يجب أن تكون حول تصديق محضر الجلسة السابقة ولكن بين الزملاء الذي سبقوني إلى الكلام من تعدى هذا النطاق ودخل في صلب المشروع. والذي أعتقد أننا أمام تصحيح محضر الجلسة السابقة فإذا كان هناك اعتراض على التصويت أو طلب بإعادته فيجب عندها الرجوع إلى المجلس لأخذ رأيه في الموضوع، ولا أعتقد أنه يحق للرئاسة أن تفعل ذلك بدون الرجوع إلى المجلس وأنا أحتفظ في النهاية باعطاء رأيي الأخير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ايليا أبو جودة.

ايليا أبو جودة: عطوفة الرئيس، عندما سقط المشروع أعلنت الرئاسة سقوطه ونحن الآن عندما نصوت على ملخص المحضر فإذا وافقنا عليه يعني بالتالي أننا صوتنا ضد مشروع القانون المقدم من الزميل الكريم الأستاذ كامل الأسعد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: حضرات النواب المحترمين، لقد قررت الرئاسة الكريمة أن يعاد التصويت على المادة الأولى، لذلك فإني أرجو أن يصار إلى ذلك دون الدخول في مناقشات طويلة.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، حتى الآن وبعد أن نوقشت الرئاسة طويلاً لا أرى مطلباً خاصاً واضحاً لدى حضرات النواب ولذلك فإني أسأل حضرات النواب المحترمين إذا كان لديهم اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن اعتراض على المحضر صدق المحضر.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء لتقديم الموازنة.

فذلكة مشروع موازنة عام ١٩٦٠

رئيس الحكومة:

استهدفت الحكومة عند إعداد مشروع موازنة عام ١٩٦٠ الاختصار قدر الإمكان في النفقات الإدارية، وتخصيص القسم الأكبر من الزيادة في الواردات للحقلين الاقتصادي والاجتماعي، واجتهدت أن يأتي المشروع منسجماً مع التنظيم الإداري الجديد وأهدافه.

وقد اعتمدت في عملها الأسس التالية:

- ١ - حذف اعتمادات الوظائف الشاغرة باستثناء وظائف وزارة العدل ووظائف التعليم في وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، فحصلت من جراء ذلك على وفر يزيد على المليون ليرة.
- ٢ - توحيد اعتمادات شراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملبوسات في موازنة مجلس الخدمة المدنية، توحيد اعتمادات المحروقات والزيوت واعتمادات صيانة السيارات في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل، نقل اعتمادات الانشاءات الجديدة من مختلف الوزارات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل التي تشرف بحكم وظائفها على تنفيذ المباني وصيانتها.
- وفي هذه التدابير انسجام في العمل ووفر أكيد في النفقات تتراوح بالنسبة لنوع كل نفقة بين عشرة وخمسة وعشرين بالمئة.
- ٣ - إعادة تنظيم قوى الأمن على قواعد جديدة مما يمكن من تحقيق وفر في النفقات قدره مليونان ليرة من جهة، وزيادة فعالية هذه القوى من جهة ثانية.
- ٤ - رصد اعتماد احتياطي قدره مليونان ونصف مليون ليرة لتنفيذ الإصلاح الإداري بعد تحديد الملاكات بصورة نهائية وتعيين الأجهزة الجديدة (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، مديرية الاحصاء العام إلخ...).

إن جميع هذه التدابير أوصلت أرقام مشروع الجزء الأول من الموازنة إلى ١٣٢٠٤١٤٦٠ ل.ل بما فيها ٢٥٠٠٠٠٠ ل.ل. نفقات الإصلاح الإداري و ٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لترقية الموظفين، ويقابل هذه الأرقام في سنة ١٩٥٩ مبلغ ١٣١٤٦٥٨١٢ ل.ل. منه ٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. للإصلاح الإداري. أي أن الزيادة الحاصلة في عام ١٩٦٠ تبلغ ٥٧٥٦٤٨ ل.ل. فقط بالنسبة لعام ١٩٥٩، في حين أن أرقام هذا الجزء ارتفعت حوالي الثلاثين مليون ليرة بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٨.

هذا لجهة ضبط نفقات الجزء الأول، أما نفقات الجزء الثاني فإن الحكومة أعارتها الاهتمام الكلي في كل من الأجهزة القائمة حالياً وفي الأجهزة المستحدثة. فزادت اعتمادات الطرقات والمياه والأعمال الكهربائية زيادة محسوسة أصاب منها المناطق المحرومة مبالغ محترمة، ورصدت في موازنة وزارة الصحة العامة اعتمادات جديدة لتجهيز أربعة عشر مستشفى ومستوصفاً ريفياً ورصدت كذلك اعتماداً لمصلحة الانعاش الاجتماعي المستحدثة في موازنة الداخلية لإنعاش القرى التي ليس لها بلديات فبلغت بذلك اعتمادات الجزء الثاني من الموازنة المخصصة للتجهيز والإنشاء ٤٠٧٢٣٦٢٠ ل.ل. يقابلها في موازنة عام ١٩٥٩ مبلغ ٣٢،٥ مليون ليرة.

كما أن الحكومة، رغبة منها في إجراء دراسة عامة لوضع الأسس لمخطط إنماء شامل للبنان يفرد فيه مقام هام للعوامل الإنسانية والاجتماعية على ضوء علاقتها بالعوامل الاقتصادية استقدمت البعثة المعروفة باسم (بعثة

الأب لوبري - ايرفد) ووضعت تحت تصرفها جميع الإمكانات الحكومية والتسهيلات الممكنة ورصدت لها ٢٠٠٠٠٠ ليرة في اعتمادات موازنة وزارة التصميم العام.

هذا، وقبل أن نباشر دراسة مشروع موازنة عام ١٩٦٠ دراسة تفصيلية لا بد من كلمة عامة حول الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد.

الحالة الاقتصادية

أصيب الاقتصاد اللبناني، نتيجة لحوادث ١٩٥٨، بنكسة أليمة بعد عدة سنوات من الازدهار والنشاط. فتضاءل الإنتاج، وتجمدت الحركة التجارية من داخلية وخارجية، وتعطلت المرافئ، وانعدمت التجارة العابرة، وكان من الطبيعي أن يرافق هذه الأوضاع شح في موارد السياحة والاصطياف، وأن تفقد البلاد، ولو إلى زمن، صفتها كملجأ للرساميل، ذلك أن هذه الأخيرة بدلاً من أن ترتاده كالمعتاد أخذت تتسرب منه إلى الخارج. وهكذا مر الاقتصاد اللبناني خلال أزمة ١٩٥٨ بمرحلة عصيبة.

غير أن الحكومة عمدت، منذ انتهاء الحوادث إلى توطيد الأمن وإعادة الطمأنينة إلى النفوس، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الوضع الاقتصادي، وها أن الحالة العامة تنزع إلى التحسن باضطراب وثقة. والأمل وطيء، نظراً للبؤادر التي تتميز بها وللاتجاه الراهن، أن يعود الاقتصاد سيرته الأولى في المدى القريب، وأن يتجاوز في المدى الطويل الأرقام القياسية التي بلغها حتى الآن.

وسنعرض فيما يلي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي:

أولاً - التجارة الخارجية

أ - الميزان التجاري

تميزت الميزان التجارية السنوية لغاية ١٩٥٧ بظاهرتين ملازمتين: «الأولى عجزها المستمر والثاني ارتفاع أرقامها المضطرب سنة بعد سنة لجهتي المستوردات والمصدرات.

ولم يكن عجز الميزان التجاري اللبناني يوماً عاملاً خوف وقلق على صحة الاقتصاد الوطني، بل يرى بعض الاقتصاديين أو معظمهم أن تزايد أرقام هذا الميزان وتزايد عجزه دليل حيوية الاقتصاد اللبناني ونشاطه وبكلمة أخرى دليل توفر المداخل وارتفاع نسبة الاستهلاك. يضاف إلى ذلك أن العجز التجاري يغطي دائماً بموارد غير منظورة، ضمن نطاق الميزان الاقتصادي العام، أو بعبارة أخرى، ضمن نطاق ميزان الحسابات.

وخلال عام ١٩٥٨، بدلاً من أن ترتفع أرقام المستوردات عما كانت عليه عام ١٩٥٧ بنسبة ١٠ بالمائة تقريباً - وهي بالنسبة الوسطية للسنوات السابقة - نراها هبطت بسبب الحوادث بنسبة ١٧ بالمائة، ذلك أن قيمة المستوردات

بلغت حسب الاحصاءات الجمركية ٦٢٧ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٥٧ و ٥١٨ مليوناً في عام ١٩٥٨. والمصدرات بدورها هبطت من ١٥٢ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧ إلى ١١١ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٨ أي بنسبة ٢٧ بالمائة.

أما الميزان التجاري لعام ١٩٥٩ فيستدل من أرقام النصف الأول منه أن كلاً من المستوردات والمصدرات يكاد يبلغ مستواه السابق لعام ١٩٥٨ فقد بلغت المستوردات في النصف المذكور ٣٢٩ مليون ل.ل. والمصدرات ٦٤ مليون ل.ل. وإذا اعتبر النصف الثاني ممثلاً تماماً للنصف الأول لبلغت أرقام الميزان التجاري ٦٥٨ مليون ل.ل. لكامل عام ١٩٥٩ للمستوردات، و ١٢٨ مليون ل.ل. للمصدرات.

وفيما يلي أرقام الميزان التجاري للسنوات الثمانية الأخيرة: (بملايين الليرات اللبنانية).

السنة	المستودعات حسب الاحصاءات الجمركية	تقدير المستودعات بالسعر الحر	المصدرات	العجز بالنسبة للمستوردات المقدرة
١٩٥١	٣٢١	٤٤٥	٩٨	٣٤٧
١٩٥٢	٣٤٤	٤٧٥	٧٨	٣٩٧
١٩٥٣	٣٦٤	٤٧١	٨٧	٦٨٤
١٩٥٤	٤٨٥	٥٨٦	١٠٦	٤٨٠
١٩٥٥	٥٢٩	٦٧٠	١٢١	٥٤٩
١٩٥٦	٥٦١	٧١٥	١٤٦	٥٦٩
١٩٥٧	٦٢٧	٧٩٠	١٥٢	٦٣٨
١٩٥٨	٥١٨	٦٦٥	١١١	٥٥٤
١٩٥٩ لغاية حزيران	٣٢٦	٤٧١	٦٤	٤٠٨

ب - التجارة العابرة

تشكل التجارة العابرة في لبنان حقلاً هاماً من الحقول الاقتصادية وتؤمن له مورداً سنوياً ذا شأن يساهم إلى حد بعيد في تغطية العجز الناشئ عن الميزان التجاري. وقد أصابت بالفعل خلال السنوات السابقة قسماً وافراً من الازدهار.

غير أنها تقلصت خلال عام ١٩٥٨ أسوة بسائر المرافق الاقتصادية، فبعد أن بلغت قيمة البضائع المارة بطريق

الترانزيت حسب الاحصاءات الجمركية ١,١٣٧ مليون ل.ل. في عام ١٩٥١ و ١,١٤٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٥ و ١,٢٤٥ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧، هبطت خلال عام ١٩٥٨ إلى ٩٨٠ مليون ل.ل. أي بنقص قدره ٢٦٥ مليون ل.ل. عن عام ١٩٥٧.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة الترانزيت لم تستعد بعد نشاطها كما كان الحال في السابق. ويعود السبب في ذلك أن الصعوبات القائمة بين بعض البلدان العربية وبعضها الآخر بشأن هذه التجارة. ويؤمل أن تؤدي المفاوضات الجارية بهذا الشأن إلى نتائج إيجابية.

وفيما يلي أرقام بضائع الترانزيت للسنوات الثمانية الأخيرة (بملايين الليرات اللبنانية):

السنة	الكمية بالطن	القيمة بملايين الليرات	
		حسب الجمارك	بالسعر الحر
١٩٥١	٢٢٤٧٦	١١٣٧	١٧٩٠
١٩٥٢	٢٣١٤٧	١٠٣٩	١٦٠٣
١٩٥٣	٢٣٢٦٣	١٠٦٣	١٥٩٥
١٩٥٤	٢٣٧٦٧	١٠٣٣	١٤٧٩
١٩٥٥	٢٣٤٨٥	١١٤٨	١٦٦٧
١٩٥٦	٢٢٦٧٨	١١٠٠	١٦٠٠
١٩٥٧	٢٠١١٧	١٢٤٥	١٧٨٠
١٩٥٨	٢٦٩١٠	٩٨٠	١٤٠٢
١٩٥٩ لغاية حزيران	١٢٥٢١	٤٠٢	٥٦٠

ج - العلاقات الاقتصادية مع الخارج

منذ فجر الاستقلال والحكومات المتعاقبة دأبت على تطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والخارج، هادفة من وراء ذلك إلى إيجاد الأسواق الخارجية للإنتاج اللبناني، من زراعي وصناعي، الفائض عن حاجة الاستهلاك. وقد تم حتى الآن عقد عدد كبير من الاتفاقات التجارية سواء مع البلدان العربية أو غيرها وفيما يلي بياناً بأهم ما عقد منها منذ عام ١٩٥٧.

الاتفاقات التي دخلت في حيز التنفيذ.

- الاتفاق بين لبنان والمانيا الشرقية: وقع الاتفاق الأول بين البلدين في عام ١٩٥٣، عدل بتاريخ ١٧ ت ١

سنة ١٩٥٥، وصدق التعديل بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٧. وتم التبادل وثائق الابرار بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٥٧.

- الاتفاق بين لبنان ومصر (الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة):
وقع بتاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٥٦، وصدق بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٥٦، وتبذلت وثائق إبرامه بتاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٥٧.

- الاتفاق بين لبنان وبلغاريا: وقع بتاريخ ١٥ أيلول سنة ١٩٥٦، وصدق بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩٥٩، وتبذلت وثائق إبرامه بتاريخ ٥ آب سنة ١٩٥٩.

الاتفاقات التي هي قيد الإبرام

- الاتفاق مع تركيا: وقع بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٥٥، وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ١٢ أيار سنة ١٩٥٥.

- الاتفاق مع المملكة العربية السعودية: وقع بتاريخ ١٣ آب سنة ١٩٥٧ وصدق بتاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٥، ولم يجر تبادل وثائق إبرامه حتى الآن.

- الاتفاق مع الصين الوطنية: وقع بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٦ وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ١٨ كانون الأول سنة ١٩٥٧.

- الاتفاق مع الأرجنتين: وقع بتاريخ ٦ نيسان سنة ١٩٥٥، وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ١٠ آب سنة ١٩٥٥.

- الاتفاق مع اليونان: وقع بتاريخ ٣ تموز سنة ١٩٥٥، وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٩٥٩.

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت بين دول الجامعة العربية: أجرى تعديل عليها بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦، وصدق التعديل بتاريخ ٢٢ تموز سنة ١٩٥٩، ولم يجر تبادل وثائق إبرامه حتى الآن.

وإلى جانب هذه الاتفاقات يوجد عدد من الاتفاقات قيد الإعداد والتعديل. ويؤمل أن تؤدي الاتفاقات التجارية هذه إلى تنمية تصدير المنتجات اللبنانية على أنواعها وبالتالي إلى زيادة الإنتاج المحلي.

ثانياً - الإنتاج الزراعي والصناعي

أ - الإنتاج الزراعي

لم يتأثر الإنتاج الزراعي بسبب أزمة ١٩٥٨ تأثراً كبيراً، سوى أن الأهليين لم يتمكنوا من الاعتناء بمزروعاتهم

كالمعتاد. ويمكن القول إن الإنتاج الزراعي لم يختلف بوجه عام عما توصل إليه من الأعوام السابقة إلا بقدر اختلاف العوامل الطبيعية بين عام وآخر كحالة الطقس والأمطار.

فالفاكهة سجلت في عام ١٩٥٨ تقدماً ملموساً عما كانت عليه في عام ١٩٥٧، وفيما يلي بياناً بأهم أنواع الإنتاج من الفاكهة خلال السنتين المذكورتين:

النوع	١٩٥٧ (طن)	١٩٥٨ (طن)
برتقال	٨٥٠٠٠	٩٣٠٠٠
حمضيات	٣١٠٠٠	٣٨٠٠٠
تفاح	٣٧٠٠٠	٤٢٠٠٠
عنب	٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠

أما الحبوب فقد تضاعف إنتاجها كما يتبين من الجدول التالي:

النوع	١٩٥٧ (طن)	١٩٥٨ (طن)
قمح	٦٥٠٠٠	٤٨٠٠٠
شعير	٢٣٥٠٠	١٨٥٠٠
ذرة صفراء	١٧٠٠٠	١٤٠٠٠
ذرة بيضاء	٥٠٠٠	٣٥٠٠
عدس	٢٨٠٠	٣٥٠٠
حمص	٢٥٠٠	٢٢٠٠
فاصوليا	٥٣٠٠	٤٨٠٠

وبلغ إنتاج الزيتون ٤٤٠٠٠ طن في عام ١٩٥٨ مقابل ١٣٠٠٠ طن في عام ١٩٥٧. والخضار بقيت إجمالاً على مستواها السابق.

ب - الإنتاج الصناعي

شهدت الصناعة اللبنانية ازدهاراً مضطرباً منذ نشوب الحرب العالمية الثانية. ويعود الفضل في ذلك إلى المبادرة الفردية من جهة والعناية الحكومية من جهة ثانية. أما العناية الحكومية فكأثمة في الأمور التالية:

- إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية.
 - إعفاء الآلات الصناعية من الرسوم الجمركية.
 - زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات المستوردة التي تنتج مثلها محلياً.
 - عقد معاهدات تجارية لإيجاد الأسواق الصالحة لتصريف المنتجات المحلية.
 - تأمين القوى المحركة للمصانع بأسعار مخفضة.
 - إنشاء معهد البحوث الصناعية والمساهمة الفعالة بتغذية ميزانيته.
 - إعفاء المؤسسات ذات المواضيع الجديدة من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات.
 - مساهمة بنك التسليف في مد الصناعات والأموال اللازمة لها بعد أن وضعت تحت تصرفه أموال جديدة بكفالة الحكومة.
 - إعطاء قروض بكفالة الحكومة لبعض الشركات التي تنتج البطاقة الكهربائية بغية زيادة الإنتاج وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة.
- وقد أدت هذه العناية إلى تقدم الصناعة تقدماً كبيراً فأنشئت صناعات جديدة وازدادت رؤوس الأموال الموظفة في الصناعات. فبلغ عدد المصانع والمشاغل المسجلة في مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني في أول عام ١٩٥٧ / ٣٠٠٠ / مصنعاً ومشغلاً وبلغ عدد العمال الذين يعملون فيها ٣٧٠٠٠ عامل.
- وخلال عام ١٩٥٧ وحده أنشئ عدة مصانع هامة منها:
- مصنعان للأنايب الحديدية.
 - معمل لاستخراج السكر من الشمندر.
 - مصنع للأخشاب المجمعة.
 - مصنع للخشب المضغوط للمساكن الشعبية.
 - مصنعان للمفروشات الخشبية والمعدنية.
 - مصنع للسماط الكيماوي.
 - مصنع للهواء السائل وغاز الكربون.
 - مصنع للتسجيلات الفنية.
 - مصنعان لتنقية غاز البوتان.
 - مصنع للتبريد.

وبلغ رأس المال الموظف خلال العام المذكور ما يقارب الـ ٥٠ مليون ليرة لبنانية.

غير أن حوادث عام ١٩٥٨ أضعفت الحركة الصناعية وتوقف قسم كبير من المعامل من الإنتاج الكلي أو الجزئي بسبب إمكانية عدم التصرف إن لجهة الاستهلاك المحلي أو التصدير. وكان من جراء ذلك أن تدنى الإنتاج الصناعي بنسب تتراوح بين ٢٥ و ٤٥ بالمئة.

وبانتفاء الحوادث عادت أكثرية المعامل إلى العمل، إلا أن إمكانياتها كانت محدودة نظراً للخسائر التي تكبدتها؛ ولكن الحكومة عمدت إلى تسهيل عمليات التسليف سواء عن طريق المصارف أو عن طريق مصرف التسليف مما جعلها خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٥٩ تعاود نشاطها السابق بحيث أصبح إنتاجها متقارباً وإنتاج عام ١٩٥٧.

والحكومة جادة في تشجيع كل ما يؤدي إلى تشغيل اليد العاملة وبالتالي إلى انعاش الوضع الاقتصادي في البلاد.

ثانياً - صناعة البناء

ومن الصناعات الهامة التي عادت إلى ازدهارها السابق وأشاعت الحركة والنشاط في مختلف الحقول الاقتصادية صناعة البناء. فمن مقارنة أرقام رخص البناء وعدد الطوابق والمساحات المرخص بإنشائها خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩ مع ما يماثلها من الأرقام في الأعوام السابقة يتبين أن عام ١٩٥٩ سيكون أفضل هذه الأعوام على الإطلاق. ذلك أن عدد رخص البناء في النصف الأول منه بلغ ٥٠٠ رخصة وعدد الطوابق ١٣١٤ والمساحات المرخص بإنشائها ٣٤٩ ألف متر مربع وفيما إذا كان النصف الثاني من عام ١٩٥٩ مماثلاً للنصف الأول سيصبح عدد الرخص ١٠٠٠ وعدد الطوابق ٢٦٢٨ والمساحات المرخص بإنشائها ٦٩٨ م.م وهذه الأرقام تتجاوز جميع أرقام السنوات السابقة منذ عام ١٩٥٠، كما يظهر من الجدول التالي:

السنة	عدد رخص البناء	عدد الطوابق	المساحة الإجمالية بآلاف الأمتار المربعة
١٩٥٠	٦٧٣	١١٤٩	٢٦٩
١٩٥١	٦٧٦	١١٩٨	٢٣٤
١٩٥٢	٨٥١	١٥٨٣	٣٢٢
١٩٥٣	٧٩٨	١٥٣٦	٣١٨
١٩٥٤	٠٥٥	١٨٤٨	٤٢٣

١٩٥٥	١٢٦١	٣٠٦٢	٦٤٢
١٩٥٦	٨٨٤	٢٥٩٩	٥٣٠
١٩٥٧	٨٤٦	٢٢٢١	٤٣١
١٩٥٨	٦٠٩	١٥٠٠	٣٨٩
١٩٥٩ لغاية حزيران	٥٠٠	١٣١٤	٣٤٩

رابعاً - السياحة والاصطياف

تنشط حركة السياحة والاصطياف في لبنان سنة بعد سنة. ويشهد على تقدمها ازدياد عدد الزائرين الذين يؤمّون لبنان من مختلف أنحاء العالم، وازدياد عدد البيوتات السياحية على أنواعها من فنادق ودور مفروشة ومقاه ومطاعم.

قبل عام ١٩٥٠ كان عدد غرف الفنادق في لبنان ٤١٢٨ غرفة وعدد الدور المفروشة ٢٥٢٥ داراً. وقد بني واستثمر لغاية عام ١٩٥٨ في بيروت وحدها ١٢٩٠ غرفة فضلاً عن ١١١٦ غرفة بطور الإنشاء الآن وتقدر تكاليف إنشائها وإعدادها بما يزيد عن الخمسين مليون ليرة لبنانية. يضاف إلى ذلك حوالي ألف غرفة بنيت واستثمرت في مراكز الاصطياف لغاية ١٩٥٨ وحوالي الثمانمائة غرفة أخرى رخص بنائها.

أما عدد الأسرة المستثمرة في جميع الفنادق اللبنانية اليوم فيقدر بسبعة عشر ألف سرير.

وانتقل عدد المطاعم والمقاهي والملاهي من ١١٠٠ في عام ١٩٥٢ إلى ٢٢٢٠ مؤسسة حالياً تستخدم حوالي ١٥ ألف شخص باستمرار.

أما عدد السائحين فقد سجل ازدياداً مضطرباً منذ عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٥٥ حيث بلغ رقماً قياسياً قدره ١١٦١٨٦٤ سائحاً ثم بدأ ينحدر تدريجياً فبلغ ١١١٤١٧٠ في عام ١٩٥٦ و٨٠٨٩٢٤ في عام ١٩٥٧ و٤٦٦٧٣٢ في عام ١٩٥٨ ثم عاد إلى الارتفاع خلال الثمانية الأشهر الأولى من عام ١٩٥٩ حيث بلغ ٤٩١٦٧٢. وفيما يلي بياناً بالحركة السياحية منذ عام ١٩٤٩:

السنة	المسافرون العاديون (القادمون)	المسافرون العابرون	المجموع
١٩٤٩	٦٠٢٨٤	-	٦٠٢٨٤
١٩٥٠	٦٧٧٠٥	-	٦٧٧٠٥
١٩٥١	١٢٧٣٠٣	-	١٢٧٣٠٣

٢٩٨٤٧٨	٨٢٠٦٠	٢١٦٤١٨	١٩٥٢
٣٨٧٨٢٤	١٠٢٧٥١	٢٨٥٠٧٣	١٩٥٣
٩٠٠٤٠٢	٢٠٥٠٩٩	٦٩٥٣٠٣	١٩٥٤
١١٦١٨٢٠	٢٦٠٣٩١	٣٠١٤٢٩	١٩٥٥
١١١٤١٧٠	٢٥٩٥٩٣	٨٥٤٥٧٧	١٩٥٦
٨٠٨٩٢٤	٢٦٧٥٧٠	٥٤١٣٥٤	١٩٥٧
٤٦١٧٣٢	٢٤٢٢٨٧	٢٢٤٤٤٥	١٩٥٨
٤٩١٦٧٢	١٧٢٠٠٠	٣١٩٦٧٢	١٩٥٩ لغاية ٣٠ آب

تستدعي هذه الأرقام الملاحظات التالية :

- (١) ان عدد السائحين من عدد الجنسيات ينزع إلى التزايد باستمرار ما عدا عدد السوريين الذين بدأ يتضاءل منذ عام ١٩٥٦، وهو الذي أدى إلى تضائل العدد الإجمالي للسائحين لسنوات ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .
- (٢) ان حركة السياحة في عام ١٩٥٨ تضاعلت بنسبة ٥٠ بالمئة بسبب الأزمة .
- (٣) يستنتج من أرقام الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٥٩ أن حركة السياحة عادت إلى الانتعاش و ينتظر أن يبلغ عدد السائحين في نهاية ١٩٥٩ ، فيما إذا اعتبرت الأشهر الأربعة الأخيرة منها ماثلة للأشهر السابقة ، حوالى الـ ٨٠٠٠٠٠ سائح .
- (٤) فيما إذا عادت حركة التنقل بين الإقليم السوري ولبنان إلى سابق عهدها ، ينتظر أن يتجاوز عدد السائحين الرقم القياسي الذي بلغه في عام ١٩٥٥ نظراً لأن القادمين إلى لبنان من مختلف الجنسيات يزداد سنة بعد سنة .

وفيما يلي بيان بعدد السائحين خلال سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٧ موزعاً على الجنسيات :

الجنسية	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥٣	سنة ١٩٥٤	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٦	سنة ١٩٥٧
البانيا	٢١	١٤	٥١	٨	٦	.	٥
النمسا	٢٠٣	٢٩٧	٤٢٦	٤٩٨	٧٤٣	٧٢١	٦٥٦
بلجكا	٤٠٤	٥٣٤	٤٧٩	٧٣٨	١٣٤٧	١١٥٠	٩٣٣

٨٥٣	٢٥٥٩	٢٠٧٤	٢٦٥٠	٣٨٢٢	٩٨٩	٦٣٤	قبرص
٧٨٩	٥٩٢	٥٥١	٤٩٨	٣٢١	٢٢٦	٢٨٠	الدانمارك
١٨٢	١١١	١٩١	١٨٥	٨٩	٥٠	٢٨	فنلندا
٥٠٤١	٨٦١٥	٩٥٧٣	٨٠٩٢	٧١٤٦	٧٦٨٥	٧٠٧١	فرنسا
٤٧٧٢	٥١٨٣	٤٤١٩	٣٠٥٦	١٧٣٦	١١٧٠	٦٤٣	المانيا
٢٥٥٢	٣٠١٣	٣٥٨٣	٢٥٤٥	١٩٧٣	١٩١٨	١٣٢٥	اليونان
١٢٢٩	١٤٦٣	١٤٦٤	١٢٠٨	١٧٩١	١٥٤٩	٨٢١	هولندا
١٠٦	١٨٦	٩٨	٣٨	٢٢	٤٦	٢٧	هنغاريا
١٧٢	١٩٦	١٨٧	١٤٦	١١٥	١٦٦	١٢٨	ارلندا
٢٨٧٧	٣٠٧٨	٣١٠٨	٢٥٢٦	٢٣٤٠	٢١٦٣	١٦٦٥	إيطاليا
٦٧٤	٤٤٤	٢٥٩	٢١٧	١٩٣	١٣٤	١٤٤	النرويج
١٢٤	١٤٨	٨٧	٢٤	٢٣	٤٠	٦٦	بولونيا
٦١	١٢١	١١٩	٣٩	٣٨	٣٤	٣٢	برتغال
٢٧١	٣٣٦	١١٤	٢٢٥	١٠٢	٩٧	٨٧	روسيا
٦٣٨	٧٦٢	٨٥٠	٦٢٧	٤٣٩	٣٧٣	٣٤٤	اسبانيا
٩٢٣	٧٨٦	٨٥٦	٥٦٤	٨٠	٤٤٥	٤٩٨	أسوج
١٢٩٥	١٤٤٧	١٤٥٢	١٠١٩	٧٥٩	٨٥٧	٨٠٣	سويسرا
٢٤٨٢	٢٧٦٧	٢٥١٥	٤٧٣٨	٧٩٧٣	١٢٢٩٦	٤٩٢٦	تركيا
١١٩٦١	١٩٠٥٦	٢٠٦٧٩	١٧٣٤٢	١٤١٤٥	١٥٤٣٥	١٠٢٣٦	بريطانيا
٨٣١	٥١٥	٧١١	٥٠٠	٣٦٩	١٤٠	٩٢	يوغوسلافيا
٢٩٠	٣٢٠	١٦٥	١٨٤	٦٩	٤٠	٣٢	تشيكوسلافاكيا
١٣٥٥	٩٧٥	٩٧٧	٦٢٦	٥٩٦	٤٥٢	٣١٦	كندا
٢١١٨٥	٢٤٩٨٠	٢٨٩٧٠	٢٤٧٦١	٢٢١٥٣	٢٠٥٨٠	١٣٧٥٩	الولايات المتحدة

٢٧٠	٥٤١	٤٧٨	٥١٨	٤٨١	٢٩٧	٢٧٦	أرجنتين
٨٥٠	٤٦٣	٣٨٩	٤٩٠	٥٠٦	٤٩٥	٢٩٣	برازيل
٨٥	١٨٤	١٦٣	١٢٧	٩	١١٠	٧٩	شيلي
٣٣٤	١٩٥	١٣٦	٢٣٨	١٥٦	١١٠	٦٩	كولومبيا
٥٨	١٠٣	١٢٧	١١٢	٩٢	٨٧	٣٩	كوبا
٩	٣١	٢٠	٣٣	٦	١٢	٤١	الأكواتور
١٥	٨٣	٨٠	٧	.	١٧	.	كواتيالا
٢٢	٥٢	٣٦	١٢٧	.	٦٠	.	هندوراس
٢٨١	٣٣٢	٤٣٤	٣١٢	٢٨١	٣٨٧	٢٢٤	مكسيك
٢٠	٤٨	٣٩	٥٦	٤٣	٣٥	١٩	واروغواي
٢٥٦	٢٣٤	٢٣٨	١٧٥	١٣٩	١٤٣	٧٧	فنزولا
٢٣٥	٦٥	١٣١	٦٢	٥٥	٣٥	٢٤٢	الصين
١٢٣	٦٨	٥٧	٥٦	٥٤	٣٨	٣٩	الحبشة
٢٣٨	٢٧٠	١٦٣	١١٥	٧١	١٣١	٧٩	أفغانستان
٨٦٧	٦٦٩	٦٦٩	٤٥٤	٣٧٨	٣٢٩	١٦٥	البحرين
٨٣٧٥	١٥٠٧٥	١١٧٢٥	١٠٤٥٢	٦٨١٩	٨٤٩٠	١٠٣٠٦	مصر
٣٢٥٨	٣٨٦٤	٤٣٢٥	٢٥٣٨	١٦٥٥	٢٥٧٩	٢٢٩٤	إيران
١٥٢٨٠	١٧٥٢٥	١٥٥١٧	١٣٤٣٥	٩٩٨٨	٨٩٥١	٨١٤٠	العراق
٥٤٥٤٣	٤٢٠٥١	٣٥٢٦٠	٢٨٦٧٧	١٩٢٤١	١٦٦٨٠	١٤٤٥٦	الأردن
٥٦٤	٥٥٦	٣٣٧	٣٤٩	.	٤١	.	قطر
٥٣٠٤	٥٢٢٢	٤٢٦١	٢٧٢٣	١٩٠٠	٨٧٠	٣٥٠	الكويت
١٠	.	٩	١٣	.	١١	.	ليبيريا
٢٢٠	١٧٨	١٤١	١٥٢	٨٥	٥٠	٣٥	ليبيا

٣٨	٣	٤	٧	.	١٨	.	مالطا
٣٢٦	٢٧٥	١٥٦	٧٤	٦٩	٧٩	٢٥	مراكش
٧٣٢٨	٥٣٩٢	٤٧٩٠	٤٦٦٨	٥٠٩٣	٣٩٠٤	٢٠١٥	فلسطين
٨٥٨٩	٥٦٨١	٧٩٤٨	٦٨٣١	٥٠٦٦	٣٩٦٣	١٩٦٦	العربية السعودية
٢٤٤	١٥٨	٢٩٨	١٥٥	١٧٧	٨٤	٨٠	أفريقيا الجنوبية
٥٧٦	٥٩٢	٤٩٥	٤٠٣	٣٨٣	٣٢٣	٢٥٩	السودان
٣٦٤٢١٢	٦٦٨٣٤٤	٧٢٢٣٣٩	٥٤٤٠٠٨	٨٥٣ ١٦٠	٩٥٨٦٥	٣٧٨٩١	سوريا
٢٩٣	١٧٣	١٩٣	١٩٩	٨٩	٣٧	٤٦	تونس
١٢١	١١١	٤٤	٣٣	.	١٩	.	اليمن
٤٣١	٥٥٠	٥٥٣	٤٤٥	٣٩٨	٣٧٤	١١٠	استراليا
٤١	٣٤	١٢	٢٤	.	١٧	.	برما
٥٢	٢٦٢	٦٨	٣٦	١٤	٢٢	٤٣	سيلان
١٩٥٦	١٣١٣	١٠٥٢	٦٩٩	٨١٦	٦١٦	٥٨٣	الهند
٦٣٢	١٨٦	١٩٨	.	١٢١	٧٣	.	أندونيسيا
٦٧٥	٥٢٠	٥٥٨	٣٦٦	٢١٩	٣٧	١٤٣	اليابان
٦٥٦	١٠	١٨١	١٢٣	٨٣	٦٠	.	زيلاندا الجديدة
١٣١٤	١٣٢٤	١٠٦٣	٨٠٤	٦٤٠	٥٣٨	١٠٦	باكستان
٨٣	٢٢١	٢٠٠	١٠٣	٧٠	١٤٩	٨	الفيليبين
٨٦٢	٢٠٩٥	٢٤٠٤	١٨٦٨	١٣٠٥	١١٧٨	١٠٦٦	وغيرهم
٥٤١٣٥٤	٨٥٤٥٧٧	٩٠١٤٢٩	٦٩٥٣٠٣	٢٨٥٠٧٣	٢١٦٤١٨	١٢٧٣٠٣	المجموع
٢٦٧٥٧٠	٢٥٩٥٩٣	٢٦٠٣٩١	٢٠٥٠٩٩	١٠٢٧٥١	٨٢٠٦٠	.	توازنات
٨٠٨٩٢٤	١١١٤١٧٠	١١٦١٨٢٠	٩٠٠٤٠٢	٣٨٧٨٢٤	٢٩٨٤٧٨	١٢٧٣٠٣	المجموع العام

والاصطياف بدوره عاد خلال عام ١٩٥٩ إلى ازدهاره السابق، ويعتبر الموسم الأخير من المواسم الناجحة. ذلك أن عدد المصطافين بلغ ٢١٧٢٩ شخصاً، وهذا رقم يكاد يكون قياسياً بالنسبة لعدد المصطافين في السنوات السابقة.

وفيما يلي بياناً بعدد المصطافين الذين دخلوا لبنان خلال الفترة المتراوحة بين ١٨ حزيران ١٩٥٩ و ٢٠ أيلول ١٩٥٩ موزعاً على مختلف الجنسيات:

٥١٦٦	العراق
٤٥٤٥	الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة (مصر)
٣٧١٣	المملكة الأردنية
٣١٢٠	المملكة السعودية
٢٩٦٠	الكويت
١١٥٥	عموم فلسطين
٢٩٤	السودان
٦٧٤	قطر
٣٧	البحرين
١	ليبيا
١	مراكش
٦٣	غير عربي
٢١٧٢٩	

هذا، ومن العوامل التي تضيف على الحركة السياحية نشاطاً ورونقاً:

- مهرجانات بعلبك الفنية التي بلغت قمة النجاح في هذه السنة.
- مغارة جعيتا التي نجح استثمارها نجاحاً باهراً بعد أن أعدت الإعداد الفني الكامل وجهزت بقوارب معدنية. وقد استأثرت هذه المغارة بالباب الزائرين لما تتضمنه من مناظر خلابة ومشاهد رائعة.
- وما يعزز الحركة السياحية أيضاً كازينو المعاملتين الذي ينتظر أن ينجز بناؤه قريباً ويجري افتتاحه في منتصف كانون الأول من هذا العام ببرامج عالمية.

والمطار الدولي بدوره يساهم في تنمية السياحة لما يتمتع به من مزايا ويسدي من خدمات وتسهيلات لشركات الطيران والأشخاص والبضائع وقد أصبح، بفضل تجهيزه الممتاز يتبوأ مركزاً مرموقاً في الأوساط العالمية.

يتبين من الاحصاءات المدونة أدناه أن حركة المطار الدولي تتجه نحو التزايد سنة بعد سنة سواء لجهة عدد الطائرات أو المسافرين أو كميات البضائع، كما يتبين أنه تأثر بسبب حوادث عام ١٩٥٨، إذ تدنى عدد المسافرين إلى ٤٦٠٦٤٧ شخصاً بعد أن بلغ ٥١٤٨٩٤ في عام ١٩٥٧، وكذلك كميات البضائع التي هبطت إلى ٨٥٠٥ طن في عام ١٩٥٨ بعد أن بلغت ١٤٥١٩ طن في عام ١٩٥٧. غير أن النصف الأول من عام ١٩٥٩ يشير إلى أن كلا من حركة الطائرات والمسافرين والبضائع استأنف النشاط الذي كان عليه قبل الحوادث. ويتنظر أن تتجاوز أرقام هذا العام جميع الأرقام السابقة.

وفيما يلي جدولاً بحركة المطار الدولي منذ عام ١٩٥٢ حتى منتصف عام ١٩٥٩.

السنة	مجموع عدد الطائرات	عدد المسافرين	البضائع بالأطنان	البريد بالأطنان
١٩٥٢	٢٠٥٩٦	٢٣٢٢٠٣	٣٩١٩	١٢٣
١٩٥٣	٣٣٥٣٦	٢٦١٦٧٨	٥١٥٩	١٣٤
١٩٥٤	٢٦٦٦٩	٤٢٤٥٥١	٨١٨٠	١٤٥
١٩٥٥	٢٩٨٦٣	٥٣٨٩٤٣	٨٢٧٩	٢١٤
١٩٥٦	٢٨٦٣٧	٥١٤٨٩٤	١٣٥٠٠	٣١٢
١٩٥٧	٢١٣٢١	٤٦٠٦٤٧	١٤٥١٩	٣٥٥
١٩٥٨	٣٣٧٥٠	٢٥٥٥٩٣	٨٥٠٥	٢٠٨
١٩٥٩ لغاية حزيران	١٦٠٥٣		١١٦٢٥	٢٠٣

وهكذا يمكن القول ان الحركة السياحية عادت إلى الانتعاش بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها الدوائر الحكومية المختصة في الداخل والخارج كي تؤكد استقرار الأوضاع وعودة الطمأنينة والهدوء إلى الربوع اللبنانية. وهي، في هذا السبيل اتصلت بشركات السياحة العالمية والمحلية فتعاونت معها في أواخر عام ١٩٥٨ على دعوة حوالي الخمسمائة مندوب سياحي وصحفي وإذاعي وسينمائي لزيارة لبنان حيث تجولوا في مختلف مناطقه وأرسلوا الكتب إلى بلادهم يصفون ما يلمسون، ثم عادوا فكتبوا عما رأوه بأعينهم، فضلاً عن اهتمام الحكومة بأن تعقد في لبنان مؤتمرات دولية وتقام فيه مهرجانات فنية وتنظم فيه دورات رياضية خلال هذه السنة برهاناً على استتباب الأمن وعودة الازدهار إلى البلاد.

خامساً - مقاييس اسعار الجملة ونفقات المعيشة.

أ - مقاييس أسعار الجملة

يتبين من زيادة أسعار الجملة في بيروت أنها اتجهت نحو الانحدار منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٥، حيث بلغ الرقم القياسي العام ٩٥ على اعتبار سنة ١٩٥٠ أساساً. ثم عادت إلى الارتفاع منذ عام ١٩٥٦، فبلغ الرقم القياسي لهذا العام ١٠١ ولعام ١٩٥٧ ١٠٣/ ١٠٤ ولعام ١٩٥٨ ١٠٤/ ١٠٩ ولغاية حزيران سنة ١٩٥٩ ١٠٩/ ١٠٩ وتعود أسباب ارتفاع هذه المقاييس بنوع خاص إلى غلاء الحاصلات الغذائية والمحروقات. فقد تدرج الرقم القياسي للحاصلات الغذائية من ٩٢ في عام ١٩٥٥ إلى ١٠٦ في عام ١٩٥٦، إلى ١٠٩ في عام ١٩٥٧، إلى ١١٠ في عام ١٩٥٨، إلى ١١٥ في نهاية حزيران سنة ١٩٥٩. والمحروقات بدورها انتقل رقمها القياسي من ٩٨ في عام ١٩٥٥ إلى ١٠٢ في عام ١٩٥٦، إلى ١١٠ في عام ١٩٥٧، إلى ١١٥ في عام ١٩٥٨، إلى ١١٥,٣ في نهاية حزيران ١٩٥٩.

وفيما يلي جدولاً تفصيلياً بمقاييس أسعار الجملة منذ عام ١٩٥٠ حتى منتصف عام ١٩٥٩:

متوسط	الحاصلات الغذائية	المواد الأولية والكيماوية	المحروقات	المنسوجات	مواد البناء	الرقم القياسي العام
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥١	١٢٤	١٤٤	٩٨	١٣٨		١٢٦
١٩٥٢	١٢٣	١٠٩	٩٩	١٠٣		١١٤
١٩٥٣	١٠٨	٩٨	٩٩	٩١		١٠٣
١٩٥٤	٩٢	٩٣	٩٨	٩٢	١٥١	٩٥
١٩٥٥	٩٢	٨٧	٩٨	٩٢	١١١	٩٦
١٩٥٦	١٠٦	٨٧	١٠٢	٩١	١١٢	١٠١
١٩٥٧	١٠٩	٨٥	١١٠	٩٠	١١٥	١٠٣
١٩٥٨	١١٠	٨٥	١١٥	٨٩	١١٢	١٠٤
١٩٥٩ (حزيران)	١١٤,٩	٨٤,٨	١١٥,٣	٨٩,٣	١١١,١	١٠٩,٢

ب - مقاييس نفقات المعيشة

لا بد لنفقات المعيشة من الاتجاه نحو الارتفاع كنتيجة لتزايد أسعار الجملة. وبالواقع فبعد أن تدنى الرقم القياسي لنفقات المعيشة في سنة ١٩٥٤ إلى ٤١١ بالنسبة لعام ١٩٣٩ المتخذ أساساً، أخذ يرتفع سنة بعد سنة فبلغ كما يتضح من الجدول التالي ٤١٧ في عام ١٩٥٥، و٤٤٢ في عام ١٩٥٦ و٤٧١ في عام ١٩٥٧، و٤٩٢ في عام ١٩٥٨، و٥١٠ لغاية حزيران سنة ١٩٥٩:

السنة	الرقم القياسي العام
١٩٥٠	٤٢٦
١٩٥١	٤٦٢
١٩٥٢	٤٦٢
١٩٥٣	٤٣٢
١٩٥٤	٤١١
١٩٥٥	٤١٧
١٩٥٦	٤٤٢
١٩٥٧	٤٧١
١٩٥٨	٤٩٢
١٩٥٩ (لغاية حزيران)	٥١٠

الحالة المالية

كان لا بد أن تتأثر الحالة المالية في لبنان خلال عام ١٩٥٨ نتيجة لتأثر الأوضاع الاقتصادية. فالمال والاقتصاد وجهان لحقيقة واحدة. وكان لا بد أن يتسرب التحسن الذي دب في الجسم الاقتصادي منذ أوائل عام ١٩٥٩ إلى الحقل المالي فتعاوده القوة والثقة اللتان رافقتاه طيلة السنوات الغابرة. وفيما يلي بياناً بمختلف العناصر التي يتألف منها الوضع المالي:

أولاً - التداول النقدي والتغطية

منذ عام ١٩٥٠ والتداول النقدي يتزايد سنة بعد سنة. فقد انتقل من ١٩٦ مليون ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٠، إلى ٢٤٢ مليون ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٤، إلى ٣٩٩ مليون ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٨.

ويتبين بنوع خاص من مقارنة أرقام التداول النقدي بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ أن التداول قد ارتفع خلال الحوادث الأخيرة ارتفاعاً طارئاً لمواجهة الضائقة المالية التي مرت بالبلاد.

الشهر	عام ١٩٥٧ (بملايين الليرات)	عام ١٩٥٨ (بملايين الليرات)
كانون الثاني	٣٢٨	٣٥٦
شباط	٣٢٨	٣٥٦
آذار	٣٢٨	٣٥٦
نيسان	٣٢٨	٣٥٦
أيار	٣٣٠	٣٧٩
حزيران	٣٤٢	٤٠٧
تموز	٣٤٧	٤٢٤
آب	٣٤٧	٤٣١
أيلول	٣٥٣	٤٢٤
تشرين الأول	٣٥٦	٤٢٦
تشرين الثاني	٣٥٦	٤٠٥
كانون الأول	عام ١٩٥٨	٣٩٩

أما أسباب الاتجاه التصاعدي العام لأرقام التداول النقدي فتعود في مجموعها أو معظمها إلى التوسع الاقتصادي ولا سيما ارتفاع أرقام الإنتاج الصناعي والزراعي.

ومما يثبت أن زيادة التداول سليمة وغير تضخمية أن الأسعار، وإن شكت بعض الارتفاع لا تزال مستقرة بوجه عام، وأن الليرة اللبنانية لا تزال تحافظ على قوتها وثباتها في السوقين المحلية والعالمية.

ويعزز النقد اللبناني أيضاً كونه يتمتع بتغطية ذهبية عالية حرصت الحكومة منذ صدور قانون النقد المؤرخ في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ على تقويتها. فقد انتقلت كميات الذهب الموجودة في التغطية من ٧٠ مليون ليرة في عام ١٩٥٠، إلى ٢١٩ مليون ليرة في عام ١٩٥٤ إلى ٣٠٩ ملايين ل.ل. في عام ١٩٥٧. ولم تتغير هذه الكميات منذ تاريخه. ما النسبة المئوية للتغطية الذهبية فقد تضاعفت قليلاً منذ عام ١٩٥٧ بسبب عدم تزايد كميات الذهب

الموجودة في التغطية من جهة، وارتفاع أرقام التداول من جهة ثانية. غير أن هذه النسبة لا تزال بحد ذاتها مرتفعة جداً، وهي تبلغ ٧٨ بالمئة من النقد المتداول في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. وفيما يلي جدولاً بالنقد المتداول والتغطية منذ عام ١٩٥٠، بملايين الليرات.

السنة	النقد المصرفي المتداول	التغطية الذهبية		التغطية بالعملات الأجنبية		التغطية بالعناصر اللبنانية	
		القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
١٩٥٠	١٩٦	٧٠	٣٦	٣٨	١٤	٩٨	٥٠
١٩٥١	٢٠٨	٩٣	٤٥	١٣	٦	١٠٢	٤٩
١٩٥٢	٢٠٠	١٠٩	٥٥	.	.	٩١	٤٥
١٩٥٣	٢٠٥	١٢٧	٦٢	٧	٣	٧١	٣٥
١٩٥٤	٢٤٢	٢١٩	٩٠	.	.	٢٣	١٠
١٩٥٥	٢٦٦	٢٥٣	٩٥	.	.	١٣	٥
١٩٥٦	٣٣٣	٢٦٤	٧٩	.	.	٦٩	٢١
١٩٥٧	٣٥٦	٣٠٩	٨٧	.	.	٤٧	١٣
١٩٥٨	٣٩٩	٣٠٩	٧٧	.	.	٩٠	٢٣
١٩٥٩ حزيران	٣٩٤	٣٠٩	٧٨	.	.	٨٥	٢٢

تهافت المواطنون خلال حوادث سنة ١٩٥٨ على المصارف لاستعادة ودائعهم، وتضايقت المصارف من جراء ذلك وتوقفت عن جسم السندات والتسليف، الأمر الذي حمل مصرف الاصدار على تسليفها ووضع أموال جديدة في التداول تلبية لحاجات السوق.

ولكن ما أن استتب الأمر وعادت الثقة إلى الأوساط التجارية حتى تدفقت الودائع من جديد على المصارف، مما أهلها للتوسع في حسم السندات والتسليف. ويمكن القول ان عام ١٩٥٩ سيبلغ رقماً قياسياً فيما يتعلق بالودائع والسندات المحسومة وحجم النقد، كما يتبين من الجدول التالي (بملايين الليرات):

الشهر	ودائع الطلب	السلفات والسندات المحسومة	حجم النقد	ودائع الطلب	السلفات والسندات المحسومة	حجم النقد	ودائع الطلب	السلفات والسندات المحسومة	حجم النقد
كانون الثاني	٤٥٤	٥٥٦	٧٨٢	٥٦٠	٦٣١	٩١٦	٥٧٠	٦٣١	٩٦٤
شباط	٤٤٤	٥٤٦	٧٧٢	٥٩٢	٦٥١	٩٤٨	٥٨٥	٦٣٥	٩٧٩
آذار	٤٥٠	٥٤٤	٧٧٨	٦٠٥	٦٥٢	٩٦١	٥٩٦	٦٢٤	٩٩٠
نيسان	٤٦٣	٥٦٤	٧٩١	٥٩٢	٦٦٢	٩٤٩	٦٢١	٦٣٣	١٠١٥
أيار	٤٦٧	٥٧٣	٧٩٧	٥٣٨	٦٨٠	٩١٧	٦٣٢	٦٤٤	١٠٢٦
حزيران	٤٧٦	٥٩٨	٨١٨	٥٠٢	٧٠٦	٩٠٩	٦١٢	٦٥٣	١٠٥٦
تموز	٤٩٢	٦٠٣	٨٣٩	٤٧١	٧١١	٨٩٥	.	.	.
آب	٥٠٨	٦١٧	٨٥٥	٤٦٨	٦٩٥	٨٩٩	.	.	.
أيلول	٥٢٠	٦٣٠	٨٦٧	٤٨٦	٦٨٣	٩١٠	.	.	.
تشرين الأول	٥٢٥	٦٤١	٨٧٨	٤٨٩	٦٧٨	٩١٥	.	.	.
تشرين الثاني	٥٣٣	٦٤٥	٨٨٩	٥٠٠	٦٦٢	٩٠٥	.	.	.
كانون الأول	٥٥١	٦٣٧	٩٠٧	٥٥٩	٦٥٨	٩٥٨	.	.	.

ثالثاً - أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية.

تتسم أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية منذ بضع سنوات باستقرار نسبي ترافقه نزعة بطيئة نحو التدني، الأمر الذي على توفر هذه العملات في السوق اللبنانية وعلى قوة النقد اللبناني.

وكان من الطبيعي أن ترتفع هذه الأسعار ولا سيما أسعار الدولار الأميركي والليرة الاسترلينية خلال أزمة عام ١٩٥٨ لتضاؤل المورد من هذه العملات، غير أنها ما لبثت أن تقاربت ومستواها السابق بمجرد انتهاء الأزمة، وفي الأشهر المنصرمة من العام الحالي.

وفيما يلي بياناً بمتوسط أسعار العملات الأجنبية منذ عام ١٩٥٠ (بالقروش اللبنانية).

متوسط سنة	الدولار الأميركي	الاسترلينية تحول	الألف فرنك حساب لبناني
١٩٥٠	٣٤٧,١٥	٩٠٦,٥٠	٩٤٤,٠٠
١٩٥١	٣٧٣,٣٣	٩٤١,٦٥	٩٤٩,٠٠
١٩٥٢	٣٦٦,٢٥	٩٣٧,٢٥	٩١٥,٠٠
١٩٥٣	٣٤٢,٠٠	٩٣١,١٧	٩٠٩,٣٢
١٩٥٤	٣٢١,٥٨	٨٨٨,٥٨	٨٧٧,٥٠
١٩٥٥	٣٢٤,٠٠	٨٩٥,٠٠	٩٠٦,٠٠
١٩٥٦	٣٢٢,٠٠	٨٩١,٠٠	٩٠٣,٠٠
١٩٥٧	٣١٨,٤٢	٨٨٢,٤٢	٨٢٧,٠٨
١٩٥٨	٣١٨,٣٣	٨٨٨,١٧	٧٢٠,٠٤
١٩٥٩ حزيران	٣١٥,٠٠	٨٨٧,٠٠	٦٤٤,٠٠

أما تطور الأسعار خلال الأزمة فيتين من الجدول المقارن التالي حيث تظهر الأسعار الشهرية للعملات الأجنبية خلال عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ : (بالقروش اللبنانية)

الشهر	دولار أميركي	ليرة استرلينية تحويل	١٠٠٠ فرنك لبناني حساب	دولار أميركي	ليرة استرلينية تحويل	١٠٠٠ فرنك لبناني حساب
كانون الثاني	٣٢٠	٨٨٤	٨٩٦	٣١٦	٨٨٢	٧١٧
شباط	٣٢٠	٨٨٥	٨٩٤	٣١٦	٨٨٣	٧١٣
آذار	٣٢٠	٨٨٥	٨٨٩	٣١٦	٨٨٤	٧١٠
نيسان	٣٢٠	٨٨٦	٨٩٢	٣١٦	٨٨٣	٧١٠
أيار	٣٢٠	٨٨٩	٨٨٠	٣١٨	٨٨٥	٧٠٦

٧٢٠	٨٨٦	٣٢٦	٨٧٤	٨٨٧	٣٢٠	حزيران
٧٣٥	٩٠٦	٣٢٢	٨٧٨	٨٨٣	٣١٨	تموز
٧٣٧	٨٩٦	٣١٩	٨٠٣	٨٧٧	٣١٨	آب
٧٢٧	٨٨٧	٣١٨	٧٣٥	٨٧٠	٣١٦	أيلول
٧٢٢	٨٨٩	٣١٩	٧٤٣	٨٧٩	٣١٦	تشرين الأول
٧٣١	٨٩٠	٣١٧	٧٢٦	٨٨١	٣١٦	تشرين الثاني
٧١٧	٨٨٧	٣١٧	٧١٥	٨٨٣	٣١٧	كانون الأول

رابعاً - سوق الأسهم المالية في بورصة بيروت

يتبين من دراسة أسعار الأسهم المالية خلال السنوات المنصرمة أنها اتجهت بصورة عامة نحو الارتفاع حتى نهاية عام ١٩٥٦، بنتيجة ازدهار الأحوال الاقتصادية ولكنها بدأت بالانحدار قليلاً منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٧. وزاد هبوطها أثناء أشهر الأزمة والأشهر التالية لها.

وقيمة عمليات البورصة تدنت بدورها من حوالي ٥٤ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧ إلى ١٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٨.

أما الأشهر المنصرمة من عام ١٩٥٩ فقد شهدت بعض الانتعاش فيما يتعلق بأسعار الأسهم ومنتظر أن تعود هذه السوق إلى سابق ازدهارها بعد أن استتب الأمن وعادت الحياة الاقتصادية سيرها الطبيعي.

وفيما يلي بياناً بالأرقام القياسية لأسعار الأسهم المالية خلال عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ (باعتبار الأساس آب ١٩٣٨ - تموز ١٩٣٩ = ١٠٠).

الشهر	١٩٥٧	١٩٥٨
كانون الثاني	٦٤٧	٦٤٣
شباط	٦٤٢	٦٤٠
آذار	٦٦٢	٦٣٢
نيسان	٦٧١	٦١٤
أيار	٦٨٥	٦٠٩

٥٦٥	٦٧١	حزيران
٥٦٩	٦٦٢	تموز
٥٧٠	٦٤٠	آب
٥٦٣	٦١٠	أيلول
٥٥٣	٦١١	تشرين الأول
٥٦٤	٦٠٤	تشرين الثاني
٥٧٦	٦١٣	كانون الأول

خامساً - المالية العامة

أ - الواردات والنفقات

يتبين من دراسة الأرقام النهائية لموازنة الدولة أي الأرقام الناتجة عن قطع الحساب السنوي أن كلا الواردات والنفقات يسجل ارتفاعاً مضطرباً.

غير أن زيادة الواردات هي على شيء من البطء بالنسبة لزيادة النفقات. ذلك أن هذه الأخيرة ترتفع بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً في كل سنة. في حين أن الواردات لا ترتفع إلا بنسبة ١٠ بالمئة تقريباً (سنوات ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧).

أما عام ١٩٥٨ فقد كانت نسبة الزيادة في وارداته أقل من السنوات الماضية. وإذا كانت الواردات لم تصب إلا بصورة جزئية، فإن النفقات لم تسجل أية زيادة، بل تضاعفت بسبب الحوادث عما كانت عليه في عام ١٩٥٧ بما يعادل ١١ مليون ليرة، ذلك أنها بلغت ١٩٢ مليون ليرة في عام ١٩٥٧ وتدنّت إلى ١٨١ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٨.

وفيما يلي جدولاً بتطور الواردات والنفقات منذ عام ١٩٤٤ حتى نهاية عام ١٩٥٨، مع بيان أرقامها القياسية.

السنة	الواردات ل.ل.	النفقات ل.ل.	الأرقام القياسية	
			الواردات	للنفقات
١٩٤٤	٣٧٧٤١١٨٨	٢٧٦٦٦٥٧٣	١٠٠	١٠٠
١٩٤٤	٥٥١٥١٩٥٠	٣٥٩٢٠٨٩٣	١٤٦	١٣٠

١٨٧	١٩٦	٥١٩٩٣٩١٥	٧٣٩١٥٨٢٧	١٩٤٦
٢١٩	٢٢٧	٦٠٧٢٢٤٢٧	٨٥٩٨٨٤٣٨	١٩٤٧
٢٥٣	٢٠٨	٧٠٠٦٧٥١٧	٧٨٧٥٤٦١٢	١٩٤٨
٣٠١	٢٣٤	٨٣٤٠١٩٨٦	٨٧٣٦٧١٠٧	١٩٤٩
٣٠٥	٢٢٠	٨٤٥٢١٩٢٨	٨٣٣١٧٣٤٢	١٩٥٠
٣٢٥	٢٧٩	٩٠٠٥١١٢٠	١٠٥٣٠٧٠٢٠	١٩٥١
٣١٩	٣٣١	٨٨٥٠٩٨٥١	١٢٤٩٢٧٣٤٦	١٩٥٢
٣٤٨	٣٨٦	٩٦٣٢٧٤٣٣	١٤٥٨٢٧١٩٧	١٩٥٣
٤٠١	٤١٦	١١١١٨١٩٦٩	١٥٧٤٤٤٤٨٦	١٩٥٤
٤٧٨	٤١٤	١٣٢٣٧٦٩٦٥	١٧٨٨٦٣١٧٤	١٩٥٥
٥٧٦	٥٠٨	١٦١٣٤٨٠٢٤	١٩١٩٧٩٩١٢	١٩٥٦
٦٩٥	٥٥٦	١٩٢٤٦٦١٣٧	٢٠٩٩٤١٦٤٤	١٩٥٧
٦٥٦	٥٩٧	١٨١٦٢٢٣٣٨	٢٢٥٤٧٣٥٨٢	١٩٥٨

أما كيفية توزيع واردات الدولة بين مختلف أبواب الموازنة فيمكن إجمالها للسنوات الخمس الأخيرة على الوجه التالي:

السنة	الضرائب والرسوم المماثلة لها ل.ل.	الضرائب والرسوم غير المباشرة ل.ل.	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار ل.ل.	إيرادات متفرقة ل.ل.	المجموع ل.ل.
١٩٥٤	٤٣٠٧١٥٤٠	٩٣٠٤٢٧٢٨	٤٨٠٣٨٠٠	١٦٥٢٦٤١٨	١٥٧٤٤٤٤٨٦
١٩٥٥	٤٧٧٨٤٠٣٩	١٠٢٣٩٠٧٩٧	٦٩١٧١٢٧	٢١٧٧١٢١١	١٧٨٨٦٣١٧٤
١٩٥٦	٥٦٣٧٧١٢٦	١٠٨٠٣١٥٨٢	٧١٦٩١٧٢	٢٠٤٠٢٠٣٢	١٩١٩٧٩٩١٢
١٩٥٧	٦٣٠٠٢١٧٠	١١٨٦٢٢٤٣١	٧٦٧٦٥٩٥	٢٠٦٤٠٤٤٨	٢٠٩٩٤١٦٤٤
١٩٥٨	٥٣٣١١٨٧٥	١٠٥١٩٠٤٢٨	٧٢٣٨٨٩٩	٥٩٧٣٢٣٨٠	٢٢٥٤٧٣٥٨٢

يتبين من هذه الأرقام، ولا سيما ما يعود منها لعام ١٩٥٧، أن نسبة كل من أبواب الواردات لمجموع المبالغ المحصلة تبلغ:

٣٠ بالمئة للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

٥٦,٥ بالمئة للضرائب والرسوم غير المباشرة.

١٠ بالمئة لحاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار.

٣,٥٠ بالمئة للإيرادات المتفرقة.

وقد اعتمدنا عام ١٩٥٧ لإجراء حساب النسب المذكورة نظراً لأن عام ١٩٥٨ يحتوي على أرقام المساعدة الأميركية التي ضمنت باب الإيرادات المتفرقة.

ب - مال الاحتياط

سبقت الإشارة إلى أن واردات الموازنة السنوية تربو عن نفقاتها. غير أن ما يلفت النظر أن زيادة الواردات على النفقات أخذت تتدنّى منذ عام ١٩٥٦ فبينما كانت الزيادة لأعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٥ على التوالي ٣٦ مليون ل.ل. و ٤٩ مليون ل.ل. و ٤٦ مليون ل.ل.، أصبحت في عام ١٩٥٦ / ٣٠ مليون ل.ل. وفي عام ١٩٥٧ / ١٧ مليون ل.ل. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أرقام النفقات، وبنوع خاص فيما يتعلق بعام ١٩٥٧ إلى الزيادة الطارئة على الرواتب بمناسبة تعديل الملاكات (١٤ مليون ل.ل.).

هذا مع العلم أن الفيز السنوي الحاصل من زيادة الواردات على النفقات يشكل مال الاحتياط الذي يستعمل في المشاريع الإنشائية الكبرى التي كانت تفتح حساباتها خارج الموازنة والتي أصبحت اليوم تؤلف الجزء الرابع منها.

وفيما يلي بياناً برصائد مال الاحتياط في نهاية كل من الدورات المالية الخمس الأخيرة:

١٩٥٤	٨٨٦٦٠١٦٥
١٩٥٥	١١١٠٩١٣٦٧
١٩٥٦	٦٩٥٦٥٩٢٦
١٩٥٧	٧٩٧٥٣٧٣٦
١٩٥٨	٩٢٦٣١٦٩٦

ويلاحظ بشأن مال الاحتياط أن الرصائد المذكورة، وبنوع خاص رصيد الدورة الأخيرة، ليس رصيماً صافياً، بل تترتب عليه ديون وموجبات مختلفة من سلفيات ومبالغ صرفت بدون أن تقابلها اعتمادات في الموازنة،

إلى اعتمادات إضافية فتحت بعد قفل حسابات سنة ١٩٥٨، إلى مبالغ خصصت بموجب قوانين لمشاريع المياه والكهرباء، إلى سلفيات أعطيت من الخزينة إلى مديرية الهاتف والمؤسسات العامة كمصلحة الكهرباء والنقل المشترك ومصلحة المياه، ومصلحة الليطاني إلخ..

السياسة المالية

ترتكز السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- ١ - في حقل النقد: المحافظة على قوة النقد اللبناني بمراقبة التداول لجعله متفقاً والحاجات الاقتصادية وحرصاً على مستوى الأسعار، وتعزيز التغطية الذهبية.
- ٢ - في حقل الضرائب: المحافظة على نظام ضرائبي معتدل يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويساهم في التنمية الاقتصادية، ويؤمن العدالة الاجتماعية.
- ٣ - في حقل الموازنة: تخفيض النفقات الإدارية وزيادة نفقات التجهيز والإنشاء ونفقات المشاريع الإنشائية الكبرى التي تؤدي إلى تشغيل اليد العاملة وتساهم في زيادة الدخل القومي وانهاش الحالة الاقتصادية

مشروع موازنة عام ١٩٦٠

حددت أرقام موازنة الدولة لعام ١٩٦٠، بموجب المشروع المرفق، بـ ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لجهتي النفقات والواردات مقابل ٢٠٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لموازنة عام ١٩٥٩.

ويتبين من إلقاء نظرة عامة على أرقام الواردات والنفقات:

- ١ - أن الواردات المرتقبة توزع بين مختلف أبواب الموازنة على الوجه الآتي:

رقم الباب	نوع الواردات	المبالغ المقدرة لعام ١٩٦٠
١	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٥٨٢٢٠٠٠٠
٢	الضرائب والرسوم غير المباشرة	١١٤٧٢٥٠٠٠
٣	حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار	٧٦٨٣٠٠٠
٤	إيرادات متفرقة	٣٩٣٧٢٠٠٠

٥	مأخوذات من المال الاحتياط	للمذكر
		٢٠٠٠٠٠٠٠٠٢

٢ - إن النفقات المقدرة توزع بين مختلف أجزاء الموازنة وأبوابها على الوجه الآتي:

رقم الباب	تعيين الباب	الاعتمادات المرصدة لسنة ١٩٦٠			المجموع ل.ل.
		الجزء الأول ل.ل.	الجزء الثاني ل.ل.	الجزء الثالث ل.ل.	
١	رئاسة الجمهورية	٤٧٨٨٩٠	.	.	٤٧٨٨٩٠
٢	مجلس النواب	١٩٢٧٣٤٠	٢٣٠٠٠	.	
٣	رئاسة مجلس الوزراء	٢٢٩٠٣١٠	.	.	٢٢٩٠٣١٠
٤	وزارة العدلية	٦٣٥٦٩٧٠	.	.	٦٣٥٦٩٧٠
٥	وزارة الخارجية والمغتربين	٧٩١٨٧٢٣	٥٠٠٠٠٠	.	٨٤١٨٧٢٣
٦	وزارة الداخلية	٢١٣٤٨١٢٠	٢٤٤٢٨٢٠	.	٢٣٧٩٠٩٤٠
٧	وزارة المالية	١١٩٢٧٠٥٩	٥٣٠٨٠٠	.	١٢٤٥٧٨٥٩
٨	وزارة الدفاع الوطني	.	.	٤٧٢٣٤٩٢٠	٤٧٢٣٤٩٢٠
٩	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	٢٩٣٥٣٧١٨	١٢٧٩٠٠٠	.	٣٠٦٣٢٧١٨
١٠	وزارة الصحة العامة	٨٤٤٧١٦١	١٧٠٨٠٠٠	.	١٠١٥٥١٦١
١١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٣٤٤٧٥٥٠	١٠٢٠٠٠	.	٣٥٤٩٥٥٠
١٢	وزارة الأنباء	١٥٧٦٢٨٠	٢٨٧٠٠٠٠	.	٤٤٤٦٢٨٠
١٣	وزارة الأشغال العامة والنقل	٧٧٤٧١٣٠	٢٨٩٤٩٠٠٠	.	٣٦٦٩٦١٣٠
١٤	وزارة الزراعة	٣١٧٨٤٠٦	١٥٥٣٥٠٠	.	٤٧٣١٩٠٦

١٥	وزارة الاقتصاد الوطني	١٧٠٩٥٦٥	٣٦٠٥٠٠	.	٢٠٧٠٠٦٥
١٦	وزارة البرق والبريد والهاتف	٥٠١٧٤٩٥	٢٠٥٠٠٠	.	٥٢٢٢٤٩٥
١٧	وزارة التصميم العام	٥٠٣٤٥٥	٢٠٠٠٠٠	.	٧٠٣٤٥٥
١٨	الديون المتوجبة الأداء	١٥٤٤٨٠٠٠	.	.	٥٤٤٨٠٠٠
١٩	احتياطي لنفقات طارئة	٣٣٦٥٢٨٨	.	.	٣٣٦٥٢٨٨
	مجموع الاعتمادات	١٣٢٠٤١٤٦٠	٤٠٧٢٣٦٢٠	٤٧٢٣٤٩٢٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠

هذا وفيما يلي بياناً تفصيلياً بقسم النفقات :

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

تقتصر الاعتمادات المرصدة في هذا الباب على النفقات الإدارية وقد بلغت في المشروع ٤٧٨٨٩٠ ل.ل. مقابل ٥٠٩٥٤ ل.ل. أُرصدت في موازنة سنة ١٩٥٩ أي بتخفيض إجمالي قدره ٣٠٦٥٥ ل.ل. يتضمن في داخله زيادة قدرها ٣٩٥٩٠ ل.ل. ونقصاناً قدره ٧٠٢٤٥ ل.ل. وتفسير هذه الفروق في الاعتمادات الملحوظة للترقية العادية ولوظيفتي رئيس فرع المحدثين، وقد صرفت رواتبهما في سنة ١٩٥٩ من اعتمادات نفقات الإصلاح الإداري وفي نفقات النقل والانتقال كما أنه حذفت اعتمادات الوظائف الموقته الشاغرة وخفضت اعتمادات التعويضات عن الأعمال الإضافية واعتمادات النفقات الإدارية.

الباب الثاني - مجلس النواب

بلغت الاعتمادات المرصدة في موازنة ١٩٥٩ لمجلس النواب ١٩٣٧٣٤٠ ل.ل. فبقيت في مشروع عام ١٩٦٠ على حالها جملة وتفصيلاً دون أن يطرأ عليها أي تعديل.

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

تتألف موازنة رئاسة مجلس الوزراء من نفقات إدارية فقط وهي عملاً بالتشريع الجديد تشتمل على نفقات كل من الرئاسة وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي.

أولاً - خفضت اعتمادات الرئاسة من ٣٢٦٦٠٠ ل.ل. في موازنة ١٩٥٩ إلى ٢٩٨٩٩٠ ل.ل. في مشروع عام ١٩٦٠ بسبب حذف الوظائف الشاغرة وتخفيض التعويضات الإضافية والنفقات الإدارية ونقل الاعتمادات الموحدة إلى وزارة الأشغال العامة ومجلس الخدمة المدنية.

ثانياً - كما خفضت اعتمادات ديوان المحاسبة بعد نقلها من موازنة وزارة المالية إلى موازنة رئاسة مجلس الوزراء من

٥١٩٥٥٠ ل.ل. عام ١٩٥٩ إلى ٤٩٦٣٢٠ ل.ل. في المشروع على الرغم من زيادة اعتمادات الترقية العادية وذلك بسبب حذف الوظائف المؤقتة وخفض اعتمادات التعويضات الإضافية والنفقات الإدارية والنقل والانتقال ونقل الاعتمادات الموحدة إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

ثالثاً - أما في موازنة مجلس الخدمة المدنية فإن سائر البنود وردت للذكر دون أن تحدد لها اعتمادات ريثما تنظم ملاكاته الخاصة ولكن لحظت فيه حوالي مليون ليرة والنصف تشكل الاعتمادات المرصدة المنقولة من مختلف الوزارات لشراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملابس كما ألغى الاعتمادات الذي كان مخصصاً لنفقات الهيئة المركزية للإصلاح الإداري.

رابعاً - حذفت اعتمادات هيئة تفتيش الدولة السابقة ولم تحدد اعتمادات نهائية للتفتيش المركزي بل وردت بنودها للذكر باعتبار أن نفقاتها دخلت بالاعتماد المرصد في الباب التاسع عشر لنفقات الإصلاح الإداري والذي سيوزع على الإدارات وفقاً للملاكات والتنظيمات الجديدة.

الباب الرابع - وزارة العدلية

كانت أرقام موازنة وزارة العدلية لعام ١٩٥٩ تبلغ ٦٣٤٠٧٠١ ل.ل. فلحققتها زيادة قدرها ٢١٥٣٧٩ ل.ل. ونقصان يبلغ ١٩٩١١٠ ل.ل. فأصبحت ٦٣٥٦٩٧٠ ل.ل. بزيادة طفيفة تبلغ ١٦٢٢٩ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تتلخص فيما يلي:

خفضت اعتمادات التعويض للأعمال الإضافية واللجنة التشريعية والنفقات الإدارية وألغيت اعتمادات نفقات التشريفات ومساعدة عائلات الموظفين المتوفين لأنها نفذت، ونقلت اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية، ولحظت اعتمادات لوظائف جديدة في مجلس الشورى استناداً لنظامه الأخير.

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

كانت أرقام اعتمادات موازنة عام ١٩٥٩ الخاصة بوزارة الخارجية والمغتربين تسجل ٨٢٣٥٩٠ ل.ل. وقد لحقها في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ زيادة بلغت ١٠٢١٤٠٥ ل.ل. ونقصان بلغ ٤٢٦٢٧٤ ل.ل. فأصبحت تشير في المشروع إلى ٨٤١٨٧٢٣ ل.ل. بزيادة إجمالية قدرها ٥٩٥١٣٣ ل.ل..

أما أسباب الزيادة والنقصان فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- لحظ اعتماد جديد قدره نصف مليون ليرة لإنشاء بناء لسفارة لبنان في باريس وزيدت اعتمادات النقل والانتقال لإجراء حركة تنقلات بين الموظفين وفقاً لنظام الوزارة وإعادة المعوزين إلى الوطن واعتمادات الموظفين الجدد والترقية العادية.

- كما حذفت اعتمادات الوظائف الشاغرة ونفقات لجنة تصفية حسابات البعثات ومساهمة لبنان في معونة بعض الدول العربية وشراء لوحات فنية ونفقات الخبراء والاستيطان.

- كما نقلت اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس وموازنة مجلس الخدمة المدنية واعتمادات المحروقات وصيانة وسائل النقل إلى وزارة الأشغال العامة واعتمادات الدعاية إلى موازنة وزارة الأنباء رغبة في توحيدها.

الباب السادس - وزارة الداخلية

يشمل الباب السادس على موازنات الدوائر المركزية في وزارات الداخلية وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وإدارة شؤون اللاجئين ودوائر الإحصاء والأحوال الشخصية، وكانت الاعتمادات المرصدة لها في ١٩٥٩ تبلغ في مجموعها ٢٣٧٦٥٢٦٠ ل.ل. فأصبحت في مشروع موازنة سنة ١٩٦٠ تبلغ ٢٣٧٩٠٩٤٠ ل.ل. أي بزيادة إجمالية قدرها ٢٥٦٨٠ ل.ل. بعد أن طرأت عليها زيادات مجموعها ١٤٢٥٩٠٠ ل.ل. تقابلها تخفيضات مجموعها ١٤٠٠٢٢٠ ل.ل. أما مواطن الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي:

- زيدت اعتمادات الموظفين بسبب ضم مصلحة السيارات واستحقاق الترقية العادية وزيادة اعتمادات النقل والانتقال والنفقات السرية ولمساعدة الاختصاصيين والمحققين بقوى الأمن والمتقاعدين عملاً بالنظام الجديد وللنفقات الإدارية ولصيانة الشكنات وأبنية السجون وتنظيفها ولنفايات تصوير وثائق الولادات والوفيات والزواج ولشراء وسائل نقل وإطارات وأسلحة وذخيرة وللوزار منامة وتجهيزات متنوعة وتركيب أجهزة لاسلكية وأدوات فنية كما أرصد اعتماد ثلاثمائة ألف ليرة لمساعدة مصلحة الانعاش الاجتماعي لإنعاش القرى التي ليس فيها بلديات.

- كما خفضت الاعتمادات بسبب نقل ما وُجد منها إلى الموازنات المختصة في وزارة الأشغال العامة ومجلس الخدمة المدنية وإلغاء مساعدة بلدة عرسال (مئة ألف ليرة) وحذف الوظائف المؤقتة الإضافية في الدرك وخفض اعتماد صيانة المصفحات والآليات والأسلحة وألغى اعتماد الضمان للآليات والتربية والعناية بالكلاب البوليسية وخفض اعتماد إعاشة السجناء وتعويض الأوسمة والتعويضات عن أعمال إضافية وحذف اعتماد المباني لإنشاء المخفرين في العبداء والعريضة لعدم الحاجة إليه. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن توحيد قوى الأمن وفقاً للتنظيم الجديد قد حقق وفراً ملموساً في نفقاتها كما زاد كثيراً في فعاليتها وقيمتها لأنه جمع شمل العناصر التي كانت متفرقة تحت ظل قيادة موحدة فسق بينها وأخضع الجميع لإعداد وتدريب ودراسة واحدة في المعهد ذاته، وعزز القوى السيارة المتنقلة بحيث أصبح بإمكانها أن تنتقل بسرعة وتعمل بحزم في جميع أنحاء البلاد، وأخضع الانتساب إلى سلك قوى الأمن والترقي داخله إلى المؤهلات والكفاءة فحسب وأحدث مفتشية عامة مركزية مهمتها أن تراقب حسن تطبيق القوانين والأنظمة والأوامر.

والوفر الحاصل في نفقات قوى الأمن بعد تنظيمها وتوحيدها على هذا الشكل سببه توحيد السلاح أو الملابس والآليات والأدوات، وكذلك حصر الأعمال والمشتريات والأسلحة والذخائر والمحروقات بشكل يجعل

منها صفقة موحدة كبيرة عوضاً عن تفتيتها على صفقات متنوعة وأخيراً إعادة تنظيم المصالح المشتركة لجميع قوى الأمن لتأمين التطبيب والصيانة والتسليح والإصلاحات والترميم والإدارة إلخ... بصورة شاملة موحدة. كل هذه الإجراءات مكنت الحكومة من زيادة عدد قوى الأمن وفعاليتها ومن تحقيق وفر ملموس في نفقاتها.

الباب السابع - وزارة المالية

بلغت أرقام موازنة ١٩٥٩ الخاصة بوزارة المالية ١٤٠٥٦١٢١ ل.ل. بينما يشمل أرقام مشروع عام ١٩٦٠ الرقم التالي ١٢٤٥٧٨٥٩ ل.ل. أي بنقص إجمالي قدره ١٥٩٨٢٦٢ ل.ل. تضمن زيادات وتخفيضات تلخص أرقامها وأسبابها فيما يلي:

أولاً - الدوائر المالية ومركز الدراسات: زادت الاعتمادات المرصدة لمختلف الدوائر المالية ولمركز الدراسات المالية والاقتصادية ٧١٧٣٠ وخصصت لتعويضات لجنة الأراضي الزاحلة في العاقورة وللجان التخمين المحدثه لفرض رسم الانتقال وللنفقات الإدارية ولنققات مكتب القطع وعائدات الطوابع وأجور الحوالات البريدية - كما أنقصت الاعتمادات مبلغ ٢٨١٦٠٠ ل.ل. بعد حذف المراكز الشاغرة وحذف أجرة استنساخ قيود العقارات المبينة والتعويض عن تصنيف الأراضي وتخفيض اعتمادات مجلس التقاعد والأعمال الإضافية والنقل والانتقال ونقل اعتمادات المحروقات إلى وزارة الأشغال العامة والمفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى مجلس الخدمة المدنية.

ثانياً - المجلس الأعلى للجمارك: زادت الاعتمادات المرصدة للمجلس الأعلى للجمارك ولمختلف دوائر مديرية الجمارك ٨٩٠٠٠ ل.ل. وزعت على تجهيزات مختلفة للمجلس الأعلى والنفقات الإدارية والترقية العادية ونفقات الوفود والخبراء وتعويضات الاختصاصيين وطبع بعض المؤلفات الإدارية. كما أنقصت الاعتمادات مبلغ ١٢٤٤٢٧٢ ل.ل. بعد أن حذفت جميع المراكز الشاغرة وحذف ضمان المباني والبضائع وحذف اعتماد تعويض الوظيفة وخفضت اعتمادات شراء رصاص وحيطان وصيانة المباني والسيارات والأدوات والنفقات الإدارية ونقلت إلى مجلس الخدمة المدنية اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى وزارة الأشغال العامة اعتمادات المحروقات وصيانة السيارات.

ثالثاً - الدوائر العقارية والمساحة الفنية: زادت الاعتمادات المخصصة للدوائر العقارية والمساحة الفنية ١٦٧١٣٠ ل.ل. وزعت على النقل والانتقال والترقية العادية والعمال والاختصاصيين الجدد كما خفضت ٣٥٦٢٥٠ ل.ل. أخذت من اعتمادات الأدوات الفنية وخريطة لبنان والتصوير والتحويل الفوتوغرافي ومن حذف المراكز الشاغرة كلها ومن الاعتمادات التي نقلت إلى مجلس الخدمة المدنية ووزارة الأشغال العامة عملاً بخطة توحيدها ومن حذف اعتمادات ضمان السيارات.

الباب الثامن - وزارة الدفاع

تشكل اعتمادات وزارة الدفاع الجزء الثالث من موازنة النفقات المخصص للنفقات العسكرية وقد أرصد لها

في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ مبلغ قدره ٤٧٢٣٤٢٢٠ ل.ل. بعد أن كان عام ١٩٥٩ يبلغ ٣٩٨٢٠٠ ل.ل. فتكون قد طرأت على اعتمادات موازنة وزارة الدفاع زيادة قدرها ٣٢٩٥٧٥٠ ل.ل. من جهة ونقصان قدره ٤٢٨٣٠ ل.ل. من جهة ثانية وتكون سجلت زيادة إجمالية تبلغ ٣٢٥٢٩٢٠ ل.ل. تبررها الترقية العادية والتجهيزات واللوازم الضرورية للجيش.

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

تتألف وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة من الدوائر الكبرى التالية: الإدارة المركزية والجامعة اللبنانية ومديرية التعليم الابتدائي ومديرية التعليم المهني ومديرية التعليم الثانوي ومصلحة إعداد المعلمين ومصلحة التربية الرياضية والكشفية ومديرية الآثار والمعهد الموسيقي ودار الكتب الوطنية وقد أرصدت لكل منها اعتمادات خاصة مبنية في الفصل العائد لكل منها، وبلغ مجموع هذه الاعتمادات التي كانت مرصدة في موازنة عام ١٩٥٩ ما قدره ٣٠٩٩٤٢٢٢ ل.ل. وأصبح هذا المجموع في مشروع عام ١٩٦٠ يساوي ٣٠٦٣٢٧١٨ ل.ل. بنقص إجمالي قدره ٣٦١٥٠٤ ل.ل. بعدما طرأت زيادات تفصيلية على أرقام الاعتمادات بلغت ٢٦٤٥٦٢٣ ل.ل. تقابلها تخفيضات مماثلة بلغت ٣٠٠٧١٢٧ ل.ل. وقد توصلت الحكومة إلى هذه الأرقام في موازنة العام الجديد على الرغم من حرصها على السير قدماً في نشر التعليم وتشجيع جميع أوجه النشاط الفني والثقافي والرياضي وأتباعها مبدأ تعميم التعليم الابتدائي المجاني وقد أرصدت لهذه الغاية الأخيرة مليون ليرة في مشروع الموازنة بالإضافة إلى المساعدة البالغة ٢٤٠٠٠٠٠ ليرة للمدارس التعليمية الابتدائية المجانية، وأحدثت المدارس الثانوية الرسمية في مراكز الملحقات وكذلك دارين للمعلمين وتحقيقاً لهذه الأهداف حذفت الوظائف الشاغرة ونقلت الاعتمادات المرصدة إلى الموازنات الخاصة بكل منها وخفضت النفقات الإدارية اعتمادات التعويضات الإضافية والبعثات والحفلات والاستقبالات والصيانة والنقل والانتقال والإعانات للمدارس المجانية الخاصة وحذفت الاعتمادات التي كانت مخصصة لأعمال نفذت ولم تعد بحاجة إلى تجديدها.

كما أنها أضافت اعتمادات رصدها للترقية العادية وللجان الامتحانات الرسمية ولمساعدة الجمعيات الثقافية والعلمية وللمعاهد الجديدة المنشأة في الجامعة اللبنانية (كلية الحقوق والعلوم السياسية) ولحظت اعتمادات خاصة لتعميم التعليم الابتدائي ولمنح طلاب المدارس المهنية وللأساتذة بالساعة ولتدريب المدرسين الحاليين في دورات تربوية ولحظ اعتماد خاص للمساعدة في إنشاء ألحان وأنوار في قلعتي جبيل وبعبك وللأدوات والمواد اللازمة للمختبرات.

الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

تشمل موازنة وزارة الصحة العامة على الاعتمادات المخصصة للإدارة المركزية والاسعاف العام والمختبر المركزي وقد بلغت أرقامها في موازنة ١٩٥٩ ما مجموعه ٨٨٩٩٧٢٠ ل.ل. لحقتها زيادات قيمتها ١٩٢٦٥٥٢ ل.ل. وتخفيضات قيمتها ٦٧١١١١ ل.ل. وهكذا بلغت في المشروع ١٠١٥٥٥٦١ ل.ل. بزيادة إجمالية تبلغ ١٢٥٥٤٤١ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فيمكن تلخيصها فيما يلي:

يشمل نشاط وزارة الصحة العامة حقل الوقاية والعلاج وقد تضمن برنامجها للعام المقبل أعمالاً واسعة في كل الحقلين، فمن مكافحة الأمراض الانتقالية والملاريا والتدرن إلى تلقيح شامل لجميع سكان لبنان ضد الجدري إلى تحسين الصحة الريفية بالاتفاق مع منظمة الصحة العالمية التي قدمت جميع الوسائل الفنية هذا في الحقل الوقائي للمجهود العلاجي فإنه يأخذ القسط الأكبر من اهتمام الوزارة بحيث يصبح في منال كل لبناني الحصول على المعالجة اللازمة لذلك قررت أحداث المستشفيات الريفية وتوزيعها على مختلف المناطق المحتاجة واستلام استكمال تجهيز المستشفيات في الشحار وتبين وصور وبعلبك وخربة قنقار ثم إتمام مستشفى الجزام في البويضة في الهرمل. وكل هذا البرنامج الحافل العميم الفائدة استدعى أحداث اعتمادات جديدة وزيادة الاعتمادات المرصدة ولكن هذه الزيادات لاحظنا وجود تخفيضات كثيرة بسبب إلغاء الوظائف الشاغرة وانقاص الاعتمادات التي لا ضرورة لها أو حذفها. ونقل الاعتمادات المرصدة إلى الموازنات الجديدة العائدة لها في الوزارات الأخرى وإلغاء ضمان السيارات وخفض التعويضات.

الباب الحادي عشر - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بلغت الاعتمادات المرصدة في موازنة عام ١٩٥٩ لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ٣٥٨٤٤٠٤ ل.ل. وقد لحقت هذه الأرقام في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ زيادة قدرها ٣٠٢٦٦ ل.ل. ونقصان قدره ٢٥١٢٠ ل.ل. فتكون أرقام اعتمادات المشروع بلغت ٣٥٤٩٥٥٠ ل.ل. بنقص إجمالي قدره ٣٤٨٥٤ ل.ل..

أما أسباب الزيادة والنقصان فتلخص فيما يلي:

أولاً - فيما خص الشؤون الاجتماعية حذفت الاعتمادات المرصدة للوظائف الشاغرة كلها وكذلك لمساعدة عائلة موظف سابق نفدت وخفضت اعتمادات التعويضات عن الأعمال الإضافية عملاً بنظام الموظفين واعتمادات اللوازم والنفقات الإدارية والنقل والانتقال والوفود والمؤتمرات والتجهيزات وشراء المواد كما نقلت إلى موازنات الوزارة المختصة اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية وخصصت مصلحة الانعاش الاجتماعي مجموع المساعدات التي كانت توزع سابقاً على المؤسسات الخاصة كما أنها زادت الاعتمادات المخصصة لمنح أولاد الموظفين الذين قضوا في الخدمة.

ثانياً - فيما خص معهد إصلاح الأحداث فقد خفضت الاعتمادات المخصصة للوظائف الشاغرة ولأدوات المنامة والملابس الأحداث وللإعاشة ونقل اعتماد المفروشات والمطبوعات إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية عملاً بخطة التوحيد.

الباب الثاني عشر - وزارة الأنباء

كانت الاعتمادات المرصدة في موازنة عام ١٩٥٩ لوزارة الأنباء تبلغ ٣٣٦٦٥٠٠ ل.ل. وقد بلغت في

مشروع موازنة عام ١٩٦٠ ما قدره ٤٤٤٦٢٨٠ ل.ل. زيادة ١١٩٠٧٠٠ ل.ل. ونقص ١١٠٩٢٠ ل.ل. أي بزيادة إجمالية قدرها ١٠٧٩٧٨٠ ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي :

- زيدت أكثر من ثلاثة أرباع المليون ليرة لإكمال مشروع الإذاعة الكبرى وزيادت الاعتمادات المخصصة للتعاقد مع فنيين مضطرة إليهم الإدارة لمهام إذاعية ولإيفاد بعثة للتخصص في الخارج بسبب رفع قيمة الاشتراك في دستور الاتحاد الأوروبي وضاعفت اعتمادات الدعاية التي كانت ترصد في السابق في موازنتي وزارة الخارجية والمغتربين والمفوضية العامة للسياحة كما خفضت الاعتمادات المخصصة للتعويضات الساعات الإضافية عملاً بقانون الموظفين واعتمادات اللوازم والنفقات الإدارية واعتمادات الصيانة وثمان النصوص والقطع الأدبية والألحان وأجور الجوقات الموسيقية والأداء والخراج والاشتراك في الوكالات الإخبارية. كما أنه عملاً بخطة التوحيد نقلت اعتمادات المفروشات والأدوات والمطبوعات واللوازم إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية ونقلت المحروقات والزيوت إلى موازنة وزارة الأشغال العام وأخيراً ألغيت الاعتمادات التي كانت ترصد للوظائف الشاغرة كلها.

الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والنقل.

عملاً بالتشريع الجديد أصبحت هذه الوزارة تتألف من ثلاث مديريات عامة مستقلة كل واحدة منها عن الثانية تمام الاستقلال وهي المديرية العامة للطرق والمباني والمديرية العامة للمياه والكهرباء والمديرية العامة للنقل. وقد لحق الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من موازنة النفقات التبديلات التالية فيما خص كل من المديريات العامة الثلاثة :

ففيما خص المديرية العامة للطرق والمباني أرصدت في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٥٩ اعتمادات قدرها ٣٢٨٨٢٢٠ ل.ل. أصبحت في مشروع موازنة سنة ١٩٦٠ تبلغ ٣٢٠٠٧٤٠ ل.ل. بعد أن لحقتها زيادة قدرها ٤٠٥٠٠٠ ل.ل. وزعت على النفقات الإدارية وعلى اعتمادات المحروقات السائلة والزيوت اللازمة لجميع وزارات الدولة باستثناء الجيش وقوى الأمن الداخلي وأقصت ٤٩٢٤٨٠ ل.ل. بعد أن حذفت الاعتمادات التي لم تعد لها حاجة بسبب استيفاء غرضها وحذفت اعتمادات الوظائف الشاغرة كلها وخفضت اعتمادات الموقتين والتعويضات الإضافية والنقل والانتقال والوفود والأعياد والتمثيل وصيانة الآليات.

وفيما خص المديرية العامة للمياه، والكهرباء كانت الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٥٩ تبلغ ١٠٣٤٤٧٠ ل.ل. فأصبحت في المشروع تبلغ ٩٧٨٩٠٠ ل.ل. بعد أن طرأت عليها زيادة قدرها ٧٨٨٠ ل.ل. بسبب الترقية العادية على الرغم من حذف الوظائف الشاغرة ونقصان قدره ٦٣٤٥٠ ل.ل. بسبب خفض اعتمادات الموظفين الموقتين والتعويضات الإضافية والنفقات الإدارية وصيانة الإنشاءات ونقلت الاعتمادات الموحدة إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

وفيما خص المديرية العامة للنقل كانت الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من موازنة سنة ١٩٥٩ تبلغ ٤٥١٢٧٥٠ ل.ل. فأصبحت في المشروع تبلغ ٣٥٦٧٤٩٠ ل.ل. وقد طرأت عليها زيادة قدرها ٤٦٩٧٠ ل.ل. وزعت على الأعمال الإضافية ونفقات التمثيل وبدل السكن لمدن لبنان في مونتريال وعلى الاشتراك في منظمة الطيران المدني. أما النقص الحاصل فقدره ٩٩٢٢٣٠ ل.ل. بسبب تخفيض (١٦٦) وظيفة بعضها ملغى وبعضها منقول إلى وزارة ثانية وبسبب حذف وظائف أخرى وخفض النفقات الإدارية ونفقات النقل والانتقال والصيانة وبسبب نقل الاعتمادات الموحدة إلى موازنتي مجلس الخدمة المدنية والمديرية العامة للطرق والمباني.

أما اعتمادات الجزء الثاني فقد كانت تعادل ١٦٦٨٩٢٥٠ ل.ل. في موازنة المديرية العامة للطرق والمباني لعام ١٩٥٩ أصبحت في المشروع تساوي ٢٤٤٢٢٠٠٠ ل.ل. بزيادة قدرها ٧٩٧٢٧٥٠ ل.ل. سببها زيادة اعتمادات صيانة الطرق والجسور ومباني الدولة وترميمها وزيادة اعتماد شراء آلات وقطع تبديل ومواد للدروس والأشغال الطارئة ولحظ حوالي السبعة ملايين ليرة للإنشاءات الجديدة كما أنه من جهة أخرى سجلت نقصاً يبلغ ٢٤٠٠٠٠ ل.ل. بسبب تخفيض الاعتمادات المرصدة للمناظرين الموقتين وللأخصائيين وعمال الدروس.

كما أن اعتمادات الجزء الثاني للمديرية العامة للمياه والكهرباء كانت عام ١٩٥٩ تبلغ ٩٥٥٥٠٠ ل.ل. فأصبحت في المشروع تساوي ٣٤٠٠٠٠٠ ل.ل. بزيادة قدرها ٢٤٤٦٠٠٠ ل.ل. ونقص طفيف يساوي ١٥٠٠ ل.ل. فقط في شراء الأدوات الفنية أما أسباب الزيادة فتلخص في الإضافات على اعتماد النقل والانتقال للمناظرين تبعاً لزيادة اعتمادات الإنشاءات الجديدة حوالي المليون ليرة موزعة على مناطق الملحقات الأربعة للمياه والكهرباء كما زيدت اعتمادات الأشغال الطارئة للمياه والكهرباء ولتطهير المياه.

وأخيراً كانت اعتمادات الجزء الثاني من موازنة المديرية العامة للنقل في موازنة سنة ١٩٥٩ تساوي ١٦٢٦٢٨٨ ل.ل. فأصبحت في المشروع تساوي ١١٢٧٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٢٥٠٠٠ وتخفيض ٥٢٤٢٨٨ ل.ل. ومرد ذلك إلى زيادة اعتمادات شراء الأدوات الفنية والصيانة وتجهيزات المرافق وإلغاء اعتمادات كانت رصدت لشراء عوامات ومناورات لمرفأ طرابلس ولاستملكات لمطار بيروت الدولي.

والخلاصة نقول إن أرقام اعتمادات موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل لحقتها بجزئها زيادات إجمالية في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ تبلغ ٨٥٨٩٦٥٢ ل.ل. بحيث أصبحت تبلغ ٣٦٦٩٦١٣٠ ل.ل. بعد أن كانت تساوي ٢٨١٠٦٤٧٨ ل.ل. بسبب الأعمال الإنشائية الجديدة التي تعتزم الحكومة تحقيقها في هذه الحقول الهامة من النشاط العام.

الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

بلغت اعتمادات وزارة الزراعة في موازنة عام ١٩٥٩ ما قدره ٧٠٩١٦٢٠ ل.ل. وقد لحقتها زيادة في موازنة عام ١٩٦٠ قدرها ٢٨٨٣٨٨ ل.ل. ونقصان قدره ٢٦٤٨١٠٢ ل.ل. فبلغت بذلك أرقام اعتمادات عام ١٩٦٠ ما قدره ٤٧٣١٩٠٦ ل.ل. أي بنقص إجمالي قدره ٢٣٥٩٧١٤ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي:

- حذفت جميع الاعتمادات التي كانت أرصدت للوظائف الشاغرة كما حذفت اعتمادات ١٦٤ وظيفة بعد أن ألغيت سرية الاحراج وعهد إلى الدرك بالقيام بأعمالها بموجب التشريع الجديد وحذفت الاعتمادات التي كانت مخصصة لنفقات إقامة الموظفين المصريين للإشراف على توضيب التفاح واعتماد نفقات المساهمة في مشاريع دائرة التعاون الفني الزراعي اللبناني الأميركي ومكافحة الجراد وكذلك خفضت بصورة محسوسة اعتمادات عمال المشاتل والتحريج والمرآب وغيرها من النفقات بعد أن وضعت أسس أولية لتنظيم أعمال الوزارة.

- ثم خفضت اعتمادات متعددة أهمها مساعدة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وتحسين نسل الخيل والنحل وتعويضات الأعمال الإضافية عملاً بنظام الموظفين الجديد وأجور العمال والمناظرين والمستخدمين في الدوائر الزراعية والبيطرية والنفقات الإدارية وحقوق الاختبار فضلاً عن أنه عملاً بخطة التوحيد نقلت الاعتمادات المخصصة للإنشاءات ولصيانة المعدات والأدوات والمحروقات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة وشراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

ثم زيدت اعتمادات الأساتذة والطلاب في معاهد التعليم الزراعي والاشتراك في المكاتب والمنظمات الدولية وضمن الأدوية والنصوب والأسمدة.

الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني.

بلغ مجموع الاعتمادات المرصدة عام ١٩٥٩ في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني ٢٣٢٢٨٢٠ ل.ل. لحقتها في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ زيادة قدرها ٦٠١٣٠ ل.ل. ونقصان قدره ٣١٢٨٨٥ ل.ل. وبذلك بلغت أرقام مشروع موازنة وزارة الاقتصاد الوطني لعام ١٩٦٠ ما قدره ٢٠٥٠٠٦٥ ل.ل. أي بنقص إجمالي عن أرقام موازنة عام ١٩٥٩ قدره ٣٠٢٧٥٥ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فتلخص فيما يلي:

أولاً - فيما خص الاقتصاد الوطني، خفضت الاعتمادات المرصدة في البند ٤١ لعدم الحاجة إلى شراء المزيد من أدوات ولوازم لدائرة حماية المستهلك والاعتمادات المرصدة لتعويض الموظفين عن أعمال إضافية عملاً بإحكام نظام الموظفين وكذلك بعض أرقام اعتمادات النفقات الإدارية والنقل والانتقال ونفقات تحاليل قمع الغش. كما حذفت اعتمادات إحدى عشرة وظيفة شاغرة ثم نقلت الاعتمادات التالية إلى موازنة الوزارات التابعة لها عملاً بخطة توحيدها المفروشات والأدوات والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية والمفتش الإداري إلى موازنة التفتيش المركزي والمحروقات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل. ولم ترد سوى اعتمادات الاشتراكات والمساهمات الدولية بسبب الحاجة إليها وارتفاع قيمة الاشتراك في المكتب الدولي لحماية الملكية.

ثانياً - فيما خص المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء، فقد حذفت الاعتمادات التي كانت مخصصة للوظائف الشاغرة كلها وللإشتراك في الاتحاد الدولي للتزلج في سويسرا ولشراء محرك كهربائي ولبناء مأوى

في الأرز ولدفع بدل أتعاب اللجنة الفنية المكلفة بمراقبة تيار كازينو الألعاب كما نقلت الاعتمادات المخصصة لبناء محطة على مدخل مغارة جعيتا وإنشاء رصيف داخلها وشراء المحروقات وصيانة وسائل النقل إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل عملاً بخطة توحيدها وللمفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية ولنفايات الدعاية إلى موازنة وزارة الأنباء.

الباب السادس عشر - وزارة البرق والبريد والهاتف.

كانت أرقام الاعتمادات المرصدة في موازنة وزارة البريد والبرق والهاتف لعام ١٩٥٩ تسجل ٥٧٢٠٦٥٠ ل.ل. فبلغت في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ ما قدره ٥٢٢٢٤٩٥ ل.ل. أي بنقص إجمالي قدره ٤٩٨١٥٥ ل.ل. تتخلله زيادة قدرها ٢٣٥٤٥٥ ل.ل. ونقص قدره ٧٣٣٦١٠ ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي:

- زيدت اعتمادات شراء الأدوات البرقية والبريدية بضرورة إعادة تعميم شبكة الأسلاك المعطلة ولتجهيز المكاتب الجديدة في الملحقات ولتعزيز نقل البريد إليها.
- وخفضت اعتمادات تعويض الأعمال الإضافية عملاً بقانون الموظفين وكذلك صيانة الأدوات البريدية والبرقية.
- وألغى اعتماد الوظائف الشاغرة كلها وعددها ١١٠ مواكراً ونقل اعتمادات المحروقات السائلة والنقل وصيانة وسائل النقل إلى موازنة وزارة الأشغال العامة وكذلك اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس نقلت إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام

كانت أرقام موازنة عام ١٩٥٩ لوزارة التصميم العام تبلغ ٣٦١٦١٥ ل.ل. فأرصدت لها في مشروع موازنة ١٩٦٠ مبلغ ٧٠٣٤٥٥ ل.ل. فضاغت الأرقام بعد ما طرأت عليها زيادة مبلغ ٣٨٥٨٤٠ ل.ل. ونقصان يبلغ ٤٤٠٠٠ ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فتلخص فيما يلي:

- حذفت الوظائف الشاغرة وألغيت الاعتمادات التي نفذت أهدافها وحذفت اعتمادات التعويضات الإضافية وخفضت اعتمادات النفقات الإدارية والتمثيل والدعاية وزيدت اعتمادات الاشتراك في المعارض الدولية والمساهمة في الصندوق الخاص للأمم المتحدة ولحظ اعتماد جديد لنفايات البعثة المكلفة درس التصميم الإنمائي للبنان.

الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء.

تبلغ نفقات هذا الباب في موازنة سنة ١٩٥٩ ١٥١٩٣٥٠٠ ل.ل. وقد لحقها تخفيض يبلغ ١٩٥٠٠ ل.ل.

وزيادة قدرها ٢٧٤٠٠٠ ل.ل. فتكون بلغت في المشروع ١٥٤٤٨٠٠٠ ل.ل. بزيادة إجمالية قدرها ٢٥٤٥٠٠ ل.ل. وسبب هذه الفروق في زيادة اعتمادات معاشات التقاعد ولحظ اعتماد جديد لاسر رؤساء الجمهورية السابقين المتوفين وخفض اعتماد تعويضات الصرف من الخدمة.

الباب التاسع عشر - احتياطي لنفقات طارئة.

في موازنة عام ١٩٥٩ أرصد في هذا الباب مبلغ قدره ٧١٥١٧٤ ل.ل. مقابل ٣٣٦٥٢٨٨ لحظت في مشروع موازنة سنة ١٩٦٠ أي بزيادة قدرها ٢٦٥٠١١٤ ل.ل. بسببها الزيادة المقدرة لنفقات وتعويضات الموظفين في حالتي المرض والوفاة عملاً بنظام الموظفين الجديد (الفقرة الأولى من المادة ٢٩ والمادتين ٣٠ و٣١) كما لحظت مليونين ونصف من الليرات خصصت لتنفيذ الإصلاح الإداري على ضوء الملاكات والتنظيم الجديد التي ستصدر عملاً بالنصوص التشريعية المستحدثة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر:

تقرير عام على نفقات وواردات الدولة

عطوفة الرئيس،

زملائي الكرام،

أرى لزاماً عليّ بمناسبة المناقشة العامة على مشروع موازنة سنة ١٩٥٠ بأن أقدم لحضراتكم تقريراً عاماً على مدفوعات ومداخيل الدولة، لإنارة رأي الحكومة والمجلس في هذه الناحية الجوهرية من وضعنا المالي الحاضر، ولنتساءل إلى أين نحن سائرون في هذا الميدان.

القسم الأول - وضعنا لجهة المدفوعات والتعهدات.

النبة الأولى - مصادرة تأديت الدولة

إن مصادر مدفوعات الدولة وتعهداتها هي ستة:

الأول - الموازنات، أي الموازنة العامة والموازنات الملحقه، بما فيه الاعتمادات الإضافية.

الثاني - المشاريع الإنشائية.

الثالث - السلفات.

- الرابع - شراء الممتلكات الأجنبية واسترداد الامتيازات .
الخامس - الديون والكفالات المترتبة على الدولة .
السادس - الأموال المدفوعة بموجب اتفاقات دولية أو مساهمة من الدولة في رأسمال بعض الشركات أو المؤسسات .

النبة الثانية - بعض الايضاحات على نفقات الدولة .

أ - نفقات الموازنة العامة :

ارتفعت نفقات الموازنة العامة، ما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٧ من ٨٤ مليوناً ونصف المليون ليرة إلى ١٩٢ مليوناً ونصفاً وقد تدنت سنة ١٩٥٨ إلى ١٨١ مليوناً ونصف بسبب الحوادث وقد تفوق نفقات سنة ١٩٥٩ إلى ٢٠٥ ملايين ليرة . أما أرقام موازنة سنة ١٩٦٠ فتبلغ بموجب المشروع المقدم من الحكومة، ٢٢٠ مليون ليرة، ما عدا المبالغ التي قد تضاف إليها بموافقة الحكومة .

ب - نفقات الموازنات الملحقه :

تبلغ نفقات الموازنات لعام ١٩٦٠ / ٣٣ مليون ليرة وهي التالية :
موازنات الهاتف ومكتب القمح واليانصيب الوطني وموازنات مشاريع الري (اليمنية وأدونيس ونهر الجوز) وموازنة نبع الغار وموازنة سكة حديد الناقورة - بيروت - طرابلس .

ولا تدخل في عداد الموازنات الملحقه موازنة إدارة التعمير وموازنات المصالح المستقلة (الكهرباء والنقل المشترك، مياه بيروت، الليطاني) وموازنة سكة حديد ش.ح.ت. المستردة مؤخراً، ونفقات مشاريع كهرباء حاصبيا وراشيا والدامور وشرتون وجورة الرمس المستردة ونفقات مشروع مياه الباروك ومصحة مياه كسروان وكهرباء الفتوح ونفقات المشاريع المائية التالية المستردة أيضاً: عين الدلبة، المتن، نبع القاضي، المريجات، تعلبايا، صليما، ونفقات مصحة مياه وكهرباء صور والنبطية ونبع الطاسة (فرع المية ومية) وجويا، ونفقات مشروع رأس العين والقاسمية .

ج - نفقات الصناديق المستقلة للمشاريع الإنشائية :

أنشئ أول صندوق مستقل في ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ لتسديد نفقات بعض المشاريع الإنشائية أخذاً من مال الاحتياط وقد أنفقت الخزينة فعلاً من التاريخ المذكور لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٥٧ ١٧١ مليون ليرة تقريباً، من أصل ٣٠٦ ملايين ليرة المخصصة للمشاريع التالية :

- مداخل المدن وطرق دولية ومحلية ومشاريع مائية (ري وشفة) ومدارس ومستشفيات وهاتف ومبان ومطار بيروت الدولي ومطار القليعات ومرقاً طرابلس والمدينة الرياضية وكهرباء المناطق واستملاك بعض الأراضي للمساكن الشعبية إلخ . .

أما خلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فكان الانفاق قليلاً إذ بلغ ١٤ مليون ليرة تقريباً لكل من السنتين في حين أنه ارتفع إلى ٣٩ مليون ليرة تقريباً في عام ١٩٥٧.

د - سلفات الخزينة:

يتبين من الجدول الملحق بهذا التقرير أن مجموع ما أسلفته الخزينة لغاية ٣١ تشرين الأول سنة ١٩٥٩ يفوق ١٩٤ مليون ليرة، لم يسدد منها إلا ٣٩ مليوناً فيبقى منها برسم التسديد مبلغ ١٥٤٣٤٥٧١٩ ليرة يضاف إليها ثلاثة ملايين ليرة دفعت من أيام قليلة إلى مديرية الهاتف العامة من أصل السبعة ملايين ليرة المقررة لها

هـ - شراء ممتلكات أجنبية واسترداد بعض الامتيازات:

بعد أن اشترت الدولة شبكة الهاتف القديمة وبعض الثكنات والمنشآت من السلطة الفرنسية وسكة حديد الناقورة - بيروت - طرابلس من السلطات الانكليزية، استردت امتيازات هامة كامتياز شركة كهرباء بيروت وشركة مياه بيروت وشركة عين الدلبة، (على مرحلتين) وشركة سكة حديد ش.ح.ت. وقد استردت أيضاً امتيازات الشركة والمشاريع التالية:

- شركة الترامواي اللبناني بيروت - المعاملتين.
 - شركة أدونيس.
 - شركة كهرباء صور والنبطية.
 - مشروع نبع الطاسة (فرع المية ومية) ومشروع نبع الغار.
 - مشاريع كهرباء حاصبيا وراشيا والدامور وشرتون وجورة الترمس، عدا المشاريع التالية:
- المستملكة والمستردة باعتمادات المشروع الإنشائي لمياه الشفة:

مياه المتن ونبع القاضي والمرجعات وتعلبايا وصليما.

وبلغ مجموع ما دفعته الدولة لهذه المشتروات والاستردادات ٤٧ مليون ليرة تقريباً، يضاف إليها الرصيد المتوجب لشركة سكة حديد ش.ح.ت. ٣ ملايين ليرة، ونصف مليون ليرة تقريباً لاسترداد شركة مياه صيدا.

أما الامتيازات والرخص الباقية، المختصة بمشاريع ماء وكهرباء صغيرة، فعلى الحكومة أن تستردها تدريجياً وبسرعة لتتمكن من توحيد سياسة الماء والكهرباء في البلاد بوقت قريب وستكلف هذه العمليات ٢٥ مليوناً تقريباً.

و - الديون والتعهدات المترتبة على الدولة:

أولاً - على الخزينة ديون متفرقة لا تتجاوز المليون ليرة ستدفع تدريجياً بقوانين فتح اعتمادات إضافية في موازنة هذه السنة والسنة المقبلة.

ثانياً - على الدولة أيضاً سندات الخزينة الموجودة لدى بنك سوريا ولبنان فالباقى منها (٤٥ مليون ليرة من أصل ٧٨ مليون ليرة تقريباً) يجب تسديدها أقساطاً سنوية خلال مدة ٢٣ سنة يقيد كل قسط في الموازنة العامة.

ثالثاً - يوجد دين آخر بذمة الدولة ناتج من القرض المعقود مع البنك الدولي للإنماء والتعمير بقيمة ٢٧ مليون دولار أميركي تدفع أقساطاً نصف سنوية اعتباراً من أول آب سنة ١٩٦١ لغاية أول آب سنة ١٩٨٠ بقيمة تتراوح ما بين ٤٢٨٠٠٠ و ١٠٤٥٠٠٠ دولار لكل قسط. يتم تسديد هذا القرض بواردات مشروع الليطاني (بكفالة الدولة).

رابعاً - أما كفالات الدولة للقروض الجارية بين مؤسسة الاصدار وبعض البلديات وشركات توليد الكهرباء ومصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري فهي تشكل عبئاً على الخزينة إذا لم تسدد المدين الأصيل دينه في استحقاقه ويبلغ رصيد الديون المكفولة من الدولة ٧٨ مليون ليرة تقريباً.

خامساً - هناك أخيراً تعهدات الدولة في الاتفاقات المعقودة مع بعض الدول، منها تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي وبولونيا والمملكة العربية السعودية، التي توجب دفع الرصيد الموجب لمصارفنا، ضمن حد أقصى معين، فيما إذا لم يحصل دفع هذا الرصيد من قبل الدولة المعاهدة معنا.

ز - الأموال المدفوعة بموجب اتفاقات دولية أو مساهمة من الدولة في رأسمال بعض الشركات أو المؤسسات.

وأخيراً لقد تحملت الخزينة المبالغ التالية:

- الأموال المجمدة في صندوق النقد الدولي وبنك الإنماء والتعمير ٤٨٤٢٧٥٣ ليرة
- الأموال وبنك فيدرال الاحتياطي في نيويورك ٢٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
- مساهمة الدولة في رأسمال مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري.
- مساهمة الدولة في رأسمال شركة البوتاس العربية ٣٨٧٣٧٠ ليرة
- مساهمة الدولة في رأسمال الشركة المالية الدولية التابعة لبنك الإنماء والتعمير الدولي ١١٠٦١٠ ليرة
- ٧٣٤٠٧٣٣ ليرة

وعلى ذكر نفقات الدولة يجب الالتفات إلى بعض مدفوعات تقوم بها الحكومة بأموال غير حكومية كمدفوعات صندوق التجهيز البلدي ونفقات مصلحة التجميل ومدفوعات الصندوق البلدي العام ومدفوعات الصندوق المستقل للمحروقات السائلة وعلينا أن نذكر أخيراً الصندوق المستقل المنشأ بقانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤

خصيصاً لبناء الدور الحكومية بأثمان أملاك الدولة المباعة وصندوق التحريج العام وصندوق بناء المدارس الرسمية.

النبذة الثالثة - الوضع الناتج من الايضاحات السابقة :

يتلخص وضعنا، لجهة مدفوعات وتعهدات الدولة، استناداً إلى الايضاحات السابقة بما يلي :

لقد دفعت الخزينة مبالغ طائلة لغاية اليوم لا سيما كسلفات وعليها تعهدات بأكثر من ١٦٠ مليون ليرة من جراء المشاريع الإنشائية والسلفات المقررة، أذكر أهمها :

١ - الاعتمادات الباقية دون استعمال للمشاريع الإنشائية خلال السنين السابقة والسنة الجارية ٦٠ مليون ليرة تقريباً.

٢ - ستة ملايين و ٢٠٠ ألف ليرة سنوياً من عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٥ لمشاريع مياه الشفة.

٣ - خمسة ملايين ليرة سنوياً خلال سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦١ لكهربية المناطق.

٤ - الباقي لمصلحة الليطاني ٣٣ مليون ليرة يجب دفعه خلال سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦١.

٥ - الباقي لتنفيذ مشاريع الهاتف ٤ ملايين ليرة يجب دفعها خلال سنة ١٩٦٠.

٦ - نصف الأقساط التي ستستحق على بلدية بيروت من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ / ١٣ مليون ليرة.

يتضح من هذا البيان أن مجموع ما يترتب على الخزينة خلال عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ يبلغ ١٢١ مليون ليرة لتنفيذ المشاريع المنوه عنها أعلاه ما عدا المشاريع الجديدة الواجب إقرارها.

النبذة الرابعة - وضعنا في السنوات المقبلة لجهة المدفوعات :

أولاً - من الأرقام المذكورة أعلاه يتبين أننا رهنا سلفاً مال الاحتياط لعدة سنوات ولولا المساعدة الأميركية ٤٠ مليون ليرة تقريباً وزيادة عائدات شركتي البترول وتحصيل أتاخر عليها لكننا اضطررنا لإيقاف الأعمال الإنشائية والسلفات المقررة.

ثانياً - لا بد لهذا المجلس لإقرار المشاريع الإنشائية الضرورية والمفيدة، كمشروع الطرقات ومشاريع الري ومشروع الضمان الصحي إلخ . .

ثالثاً - لا بد أيضاً من دفعة هامة للتعويض، ولو جزئياً، على متضرري حوادث السنة الماضية.

رابعاً - ستضطر الخزينة إلى دفع سلفات إلى بعض المصالح المستقلة فيجب أن لا تكون هامة بعد ضبط إدارتها وزيادة وارداتها.

خامساً - أما نفقات الموازنة العامة فقد تبلغ فعلاً ٢٠٥ ملايين ليرة هذه السنة ونأمل أن تكون نفقات موازنة العام

المقبل النهائية أقل من ذلك نتيجة للإصلاح الإداري والتدابير الصارمة الواجب اتخاذها في حقول الانفاق بحيث لا تتحمل الخزينة لأجل رواتب وأجور وتعويضات الموظفين ١١٤ مليون ليرة ولأجل النفقات العامة ٢٥ مليون ليرة من أصل ٢٢٠ مليون ليرة لمجموع الموازنة العامة.

والأمران الهامان بهذا الصدد بعد الإصلاح الإداري هما التاليان:

الأول - أن تحارب الحكومة غلاء المعيشة بجميع الطرق وبالسريعة والحزم اللازمين لأن معدل الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ارتفع من ٤٧١ عام ١٩٥٧ إلى ٥٠٢ للعشرة أشهر الأولى من السنة الجارية وإلى ٥١٠ لشهر تشرين الأول و٥١٢ لشهر تشرين الثاني المنصرم، فإذا استمر هذا الارتفاع سنضطر إلى إقرار زيادة ثانية للموظفين تكلف الخزينة ١٥ مليون ليرة في السنة.

الثاني - هو أن تخفف الوزارات نفقاتها بعدم استعمال الاعتمادات غير الضرورية وبمراقبة الإنفاق عند حصوله، لا سيما في الالتزامات والأشغال بالأمانة والمشتريات على أنواعها.

وهناك قضايا أخرى لها تأثير على مدفوعات الخزينة أذكر منها عجز السكك الحديدية الذي ارتفع إلى ٦ ملايين ليرة منها ٨٠٠ ألف ليرة تعويضات صرف من الخدمة وعجز معاشات التقاعد وتعويضات الصرف وقد بلغ ٦ ملايين ليرة يضاف إليها الظرف الاستثنائي الحاضر الذي استلزم دفع مبالغ هامة للموظفين المستقيلين أو المصروفين من الخدمة.

القسم الثاني - وضعنا لجهة المداخل

النبة الأولى - مصادر مداخل الدولة وأهيتها في الوقت الحاضر.

أولاً - إيرادات الموازنات:

إن أعظم مورد للدولة يأتي من الضرائب والرسوم المجبأة استناداً إلى الموازنة العامة والموازنات الملحقة ولا تزال عائدات البترول تقيّد في الموازنة العامة.

لقد زادت واردات الموازنة العامة المحصلة فعلاً من ١٠٥ ملايين ليرة سنة ١٩٥١ إلى ٢١٠ ملايين ليرة سنة ١٩٥٧ وقد بلغت سنة ١٩٥٨ ٢٢٥ مليون ونصف مليون ليرة بما فيه المساعدة المالية الأميركية و١٨٦ مليون ليرة تقريباً بدونها ويمكن تقدير واردات سنة ١٩٥٩ بـ ٢١٥ مليون ليرة.

أما واردات الموازنة الملحقة من العام الحالي فتقدر بخمسة وثلاثين مليون ليرة تقريباً يضاف إليها رسوم التعمير ١١ مليون ليرة فيكون مجموع ما استوفته الخزينة هذا العام لقاء الرسوم والضرائب الأميرية ٢٦١ مليون ليرة أي ١٧٠ ليرة تقريباً عن كل شخص لبناني أو أجنبي مقيم في لبنان.

ثانياً - مداخيل ممتلكات الدولة:

تدخل واردات أملاك الدولة القديمة في الموازنة العامة وقد بلغت ٤٠٠ ألف ليرة تقريباً سنة ١٩٥٨ .
وللدولة، كما سبق القول، ممتلكات حديثة اشترتها واستردتها من أصحابها .

تتضمن هذه الممتلكات أراضي للبيع ومشاريع حديدية ومائية وكهربائية وشبكة هاتف، جاهزة كلها للاستثمار، وقد أدخلت الإدارة على البعض منها تحسينات هامة فأصبحت قيمتها الحالية تقدر بما لا يقل عن مئة مليون ليرة .

إن واردات هذه الممتلكات لا تزال طفيفة لسببين: الأول لأنها لا تزال في طور التجهيز الكامل، والثاني: لأن نظام إدارتها سيء .

أما الأراضي فهي بنوع خاص أراضي سكة حديد ش.ح.ت. الكائنة في بيروت وطرابلس ورياق وفي معظم محطات الشركة القديمة وأراضي الترامواي اللبناني الممتدة من بيروت إلى المعاملتين .

ثالثاً - مصادر مداخيل الدولة الأخرى وهي التالية:

١ - ديون الخزينة على الأشخاص والبلديات والشركات التي دفعت عنهم أموالاً بحكم كفالة الدولة، منها أولاً: الديون الزراعية البالغة الآن ٢٥٦٩٠٠٠ ليرة وثانياً: الديون على بلديات صيدا وزغرتا وزحلة التي تأخرت عن تسديد أقساط القروض المستحقة عليها، فضلاً عما دفعته الخزينة لتسديد نصف أقساط قرض بلدية بيروت ٢١٠٨٩٠٧ ليرات وعما ستدفعه سنوياً لغاية سنة ١٩٧٢/١٣ مليون ليرة .

٢ - سلفات الخزينة إلى إدارة الهاتف والمصالح الوطنية وبعض المؤسسات العمومية، وهي المبينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا التقرير .

٣ - وهنالك بعض الديون المترتبة على الإقليم السوري مليون ونصف مليون ليرة من جراء تصفية حساب تعويض الصرف العائد لمستخدمي سكة حديد ش.ح.ت. والدين المتوجب على الإقليم المصري من جراء دفع الجنيه المصري بمعدل ٨٥٠ غرشاً للمصطافين المصريين .

النبذة الثانية - مداخيل الدولة في السنوات المقبلة:

إن حركة مداخيل الدولة، وأهمها الرسوم والضرائب، هي آخذة بالصعود تبعاً لتحسين الحالة الاقتصادية في البلاد، على أثر توطيد الأمن والوضع السياسي فيها وإذا ما تابعنا هذه الجهود، بالإضافة إلى التحسين الذين سيتتبع من الإصلاح الإداري، سيزداد صعود مداخيل الدولة بصورة مطردة .

إلا أنه يجب أخذ التدابير الخاصة التالية لتأمين زيادة أكبر لواردات الخزينة .

أولاً - فيما يتعلق بالرسوم والضرائب:

١ - على الدوائر المالية أن تشدد في استيفاء الضرائب المتأخرة، لا سيما ضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية، وقد زادت هذه المتأخرات سنة بعد سنة بصورة غير مقبولة. أعطى مثلاً عن ذلك ضريبة الأملاك المبنية وهي سهلة التحصيل لأنها تشكل قسماً ضئيلاً من بدلات الإيجار التي يستوفيهها المكلف، فإن التكاليف الصافية عن هذه الضريبة بلغت مع المتأخر المدور من السنين السابقة.

سنة ١٩٥٥	١١١٥٩١٧٧	ليرة تحصل منها	٦٨٦٧٣٦٤ ليرة
سنة ١٩٥٦	١٦٧٧٨٥١٦	ليرة تحصل منها	٧٩١٦١٠٥٦ ليرة
سنة ١٩٥٧	٢٠٨٥٤٢١٥	ليرة تحصل منها	٩٧٥٣٨٨٣ ليرة
سنة ١٩٥٨	٢٣٧٣٤٥٩٢	ليرة تحصل منها	٨٨١٤٧٠٠ ليرة

٢ - إن المبالغ المترتبة على المكلفين هي دون الحقيقة بكثير، فعدا المكتومين الذين تجهلهم الإدارة تماماً، هنالك الذين يتلاعبون بمعظم الضرائب والرسوم ولا سيما ضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال. وأنا على يقين بأن مراقبة شديدة على تحقيق الضرائب والرسوم تؤدي إلى زيادة عشرة ملايين ليرة على الأقل.

ثانياً - فيما يتعلق بممتلكات الدولة وبسلفات الخزينة:

لا شك أن حاصلات أملاك الدولة هي ضئيلة جداً وأن المشاريع التي استردتها الدولة يجب أن تنظم وتضبط بحيث يصبح استثمارها رابحاً لا خاسراً فتمكن من تسديد السلفات الهامة التي قبضتها، تدريجياً، إن هذا الموضوع يستحق دون شك درساً دقيقاً من قبل الدوائر المختصة، لأن السلفات أضحت كالمال السائب، ما من أحد يسأل عنها وما من أحد يدرس جدياً طريقة اعادتها إلى الخزينة، مع العلم بأن بعض السلفات يجب اعتبارها في حكم الهالك كالسلفات المدفوعة لشراء القمح سنة ١٩٤٦ ولتسديد عجز حساب لاجئي فلسطين ولدفع التعويض إلى متضرري حرب ١٩٤١ ولدفع رواتب شهر خلال سنة ١٩٤٧ إلى الموظفين والمتقاعدين ولدفع نفقات مؤتمر الأونسكو المنعقد في بيروت إلخ. ويقتضي لذلك استصدار قانون خاص وبدونه تبقى هذه المبالغ مقيدة في حساب مال الاحتياط فيسمى هذا الحساب مضخماً بصورة اصطناعية وغير صحيحة.

أما أملاك الدولة، ولا سيما أراضي سكة حديد ش.ح.ت. والترامواي اللبناني، وبعض أراضي خط ن.ب.ط وغيرها من الأملاك غير الضرورية، فمن الواجب بيعها لزيادة مداخيل الدولة، لا سيما وقد سلفت الخزينة للصندوق المستقل المنشأ بقانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ لبناء ثكنات وقصر رئاسة الجمهورية وغيرها من الدور الحكومية مبلغ ٩ ملايين ليرة لم يسدد منها لغاية اليوم إلا أقل من ٣٤٦ ألف ليرة.

ثالثاً - فيما يتعلق بديون الدولة:

على دوائر المالية أن تحصل ديون المزارعين المقسطة على عشرة أقساط سنوية بالقانون الصادر في ٣٠ كانون

الأول سنة ١٩٥٥ والديون على بلديات صيدا وزحلة وزغرتا ولها وضع خاص يجب درسه للوصول إلى حلول ملائمة لتصنيفاتها. أما الذين على بلدية بيروت فقانون ١٦ حزيران ١٩٥٤ ينص على تسديده حسب إمكانيات البلدية اعتباراً من أول كانون الأول سنة ١٩٦٩ وهناك أخيراً الدين على الجمهورية العربية المتحدة مليون ونصف ليرة على الإقليم الشمالي ورصيد حساب الجهات المصرية على الإقليم الجنوبي.

القسم الثالث - إلى أين نحن سائرون في الميدان المالي:

بعد هذا العرض السريع لتأديات الدولة ومداخلها وبيان وضعنا المالي في الحاضر والمستقبل القريب علينا أن نتساءل عن مصيرنا في هذا المضمار.

لا شك، في أن حالة الخزينة تحسنت كثيراً بالمساعدة الأميركية وبزيادة عائدات البترول مع مفعول رجعي، إلا أن هذا التحسين هو موقت ولن يدوم أكثر من ثلاث سنوات وأتينا سنجابه أزمة مالية اعتباراً من سنة ١٩٦٣، إذا بقي الروتين المالي على ما هو الآن. لأن نفقات الدولة تتضخم سنة بعد سنة والواردات تزيد ولكن بمقدار أقل من زيادة النفقات فالخوف إذن في أن نصل إلى سنة ١٩٦٣ ونرى تساوياً في النفقات والواردات فتتوقف عندئذ المشاريع الإنشائية التي تستمد اعتماداتها من مال الاحتياط، أي من زيادة واردات الموازنة على النفقات. فعلى الحكومة، وبنوع خاص على وزير المالية، أن يتصرف في الشؤون المالية تصرفاً واعياً وحازماً، واضعة دائماً نصب أعينها تخفيض النفقات غير المجدية ومحاربة الهدر وسوء الاستعمال وزيادة مداخل الخزينة بالوسائل التي بينتها. وبما أن مالية الدولة مرتبطة إلى حد بعيد بحالة الأمن في البلاد وبحالتها الاقتصادية والإدارية والقضائية، أرى أيضاً وجوب الاهتمام بهذه النواحي من قبل جميع الوزراء.

وهناك قضية هامة للغاية أريد العودة إليها لأنها تؤثر مباشرة على موازنة الدولة وعلى وضعنا المالي في المستقبل القريب والبعيد وهي قضية ارتفاع أسعار الحاجيات التي تؤدي إلى زيادة الرواتب والأجور وإلى التضخم المالي وإلى نتائج الوخيمة، فعلى وزير الاقتصاد بنوع خاص أن يعير هذه المشكلة أهمية كبرى وأن يكافح الغلاء الفاحش والاحتكارات والمضاربات غير المشروعة بشتى الطرق الممكنة في نطاق مبدأ الاقتصاد الحر المطبق في لبنان.

وهل يسمح لي بهذه المناسبة أن أطلب من وزارة المالية أن تعيد النظر بنظام الضرائب والرسوم المعمول به الآن، على ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والمالية في العالم عامة وفي البلدان العربية خاصة وعلى ضوء الاختيار المحلي والنتائج التي وصلنا إليها بالنسبة لمبادئ الأنظمة الضريبية التي تتلائم مع وضع لبنان وأطباع الأهلىن.

وفي الختام لي طلب آخر من الحكومة المحترمة: هو أن تعير هذا التقرير وتقرير حضرة المقرر اهتماماً جدياً، وأن تضع لنفسها ولنا بياناً سنوياً بجميع مداخل الدولة على أنواعها لتكون جميعنا على بينة من الأمر،

وأن تكلف الخبراء الأخصائيين بدرس القضايا المالية بصورة مفصلة وشاملة، واضعين نصب أعينهم طلبات المواطنين المحقة وضرورة تلبيتها بأقرب وقت، لتأمين العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الشعب بجميع فئاته، قبل أن تتفاقم الحالة وتتداخل الأيدي الخبيثة وتخلق لنا المتاعب التي نحن بغنى عنها.

بيروت في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٥٩

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

جدول ملحق بالتقرير العام على نفقات وواردات الدولة

المؤرخ في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٥٩

بيان بسلفات الخزينة لغاية ٣١ ت ١٩٥٩

اسم المستلف	سبب السلفة	قيمة السلفة	المبالغ المسددة منها	الرصيد غير المسدد
مجلس الميرة	شراء قمح سنة ١٩٤٦	٩٣١٤١٨		١٩٣١٤١٨
مديرية الهاتف العامة	شراء الشبكة سنة ١٩٤٧	٤٦١٨٦٠١		٤٦١٨٦٠١
مديرية الهاتف العامة	إنشاء ٢٥ ألف خط	١٧٧٠٠٠٠		١٧٧٠٠٠٠
مديرية الهاتف العامة	إنشاء ١٥ ألف خط	٢٤٢٠٦٠١		٢٤٢٠٦٠١
مديرية الهاتف العامة	لتأمين نفقات مستعجلة	٢٣٠٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠٠
مديرية الهاتف العامة	تعميم غرف الهاتف	١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠
وزارة المالية	تشجيع المصريين للاضطياف في لبنان	١٦٦١٦٢٥٦	١٠٥٧٧٠٥١	٦٠٣٩٢٠٥

٢١٠٨٩٠٧		٢١٠٧٩٠٧	من أقساط القرضين	بلدية بيروت ٥٠٪ من أقساط القرضين
٩٧٦٣٨		٠٩٧٦٣٨	بحكم كفالة الدولة	بلدية زغرنا اهدن
٥٦١٢٤٨		٥٦١٢٤٨	بحكم كفالة الدولة	بلدية صيدا
٣١٨٣١٢		٣١٨٣١٢	بحكم كفالة الدولة	بلدية زحلة المعلقة
٥٢٧		٥٢٧		بلدية الباروك
				الصندوق المستقل
١٦٥٤١٣٧	٣٤٥٨٦٣	٢٠٠٠٠٠٠	بناء ثكنات جديدة	لبيع أملاك الدولة
٢٥٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠	استملاك أراضي وبناء قصر الرئاسة	لبيع أملاك الدولة
١٥٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠	بناء دار الصنائع	لبيع أملاك الدولة
١٥٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠	بناء ثكنات جديدة	لبيع أملاك الدولة
٢٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	بناء ثكنات جديدة	لبيع أملاك الدولة
٥٠٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠٠	مساعدة مؤقتة	صندوق تعاضد الضباط والأفراد في الجيش مساعدة مؤقتة
١٥٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠	تعويضات الموظفين	سكة حديد ش.ح.ت.
٢٣٥٢٩٧٨	٣١٦٧١٦	٢٦٦٩٦٩٤	لتأمين نفقات مستعجلة	سكة حديد ن.ب.ط.
٧٤٤١٤٠		٧٤٤١٤٠	سلفات دائمة للبعثات	وزارة الخارجية
٥٧٨٢٠٦		٥٧٨٢٠٦	نفقات انعقاد مؤتمر الأونسكو	مؤسسات متعددة
١١٩٣٢٩١		١١٩٣٢٩١	نفقات من أجل قضية فلسطين	مؤسسات متعددة
٤٨٢٣٦٣٠		٤٨٢٣٦٣٠	عجز حساب ريع ضريبة فلسطين	مؤسسات متعددة
١٩٤٤٩٣٠٨	٢٨٤٩٥٧٢٦	٤٧٩٤٥٠٣٤		مصلحة التعمير

١٢٥٢٥٥٩٤		١٢٥٢٥٥٩٤	أعمال إنشائية	مصلحة مياه بيروت
٤٥٤٥٠٠٠٠		٤٥٤٥٠٠٠٠	استرداد الامتياز وشراء معدات	مصلحة الكهرباء والنقل المشترك
٢٧٠٠٠٠٠٠		٢٧٠٠٠٠٠٠		مصلحة الليطاني
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠		مصلحة صور والنبطية لتأمين العجز
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	سلفة دورية	الصندوق المركزي للمشاريع الإنشائية
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	لتأمين النفقات	مصلحة كسروان والفتوح
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	لتأمين النفقات	مصلحة مياه طرابلس
				إدارة مشروع نبع الغار
٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	لتأمين النفقات	الغار
٥٣٤٩٢		٥٣٤٩٢	بحكم كفالة الدولة	كهرباء بكفيا
٤٩٩٥٠٤		٤٩٩٥٠٤	بحكم كفالة الدولة	شركة البارد
٣٠٠٠٠٠٠		٣٠٠٠٠٠٠	استرداد الامتياز	شركة عين الدلبة
١١٢٥٤	٨٣١٤	١٥٣٩٢	نفقات مستعجلة	لجان مختلفة
٤٣٦٧٦	٦٣٢٤	٥٠٠٠٠	لاتلاف القنب الهندي	وزارة الداخلية
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	تحقيق لقرز وضم الأراضي الزاحلة	لجنة خاصة
٦٤٥٦٠٤		٦٤٥٦٠٤		سلفة لضحايا حرب سنة ١٩٤١
١٠٦٩٤٤٨		١٠٦٩٤٤٨		سلفة شهر للموظفين سنة ١٩٤٧ (والمتقاعدين)
١٥٤٣٤٥٧١٩	٣٩٧٤٥٨١٨	١٩٤٠٩١٥٣٧		المجموع

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر اللجنة المالية

مقرر اللجنة المالية:

عطوفة الرئيس،

حضرات الزملاء الكرام،

لا يخفى عليكم أن الموازنة هي مرآة صافية تعكس سياسة الدولة الإنشائية أمام الرأي العام، لذلك نرى أن في رأس الواجبات الملقاة على عاتق الحكومة، الاهتمام بوضع موازنة دقيقة شاملة بناءة وأن أولى شواغل المجلس التشريعي هي مساعدة الحكومة في وضع تلك الموازنة والعمل على إقرارها وفقاً لإمكانات الدولة والسهر على تنفيذها تنفيذاً أميناً.

وسأقصر تقريرتي هذا على بابي النفقات والواردات نظراً لأهميتها في الوقت الحاضر.

تراعى، عند الشروع بوضع الموازنة، أسس اقتصادية علمية توازن بين الواردات والنفقات ولا تراعى الأسس السياسية الروتينية التي غالباً ما تقود البلاد إلى العجز فالإفلاس.

وهنا يظهر دور السلطة التشريعية في تحضير الموازنة فمسؤولية هذه السلطة، كما بينت أعلاه، لا تقل عن مسؤولية الحكومة في وضع مشروع الموازنة وتنفيذها فهي تراقبها في مراحلها الثلاث: الدرس والإقرار والتنفيذ - قطع الحساب. وهي تحارب سوء استعمالها وتقف حاجزاً في وجه سياسة الارضاء والاسترضاء.

وعلى هذه السلطة أن تدافع عن مال المكلف إذا ما أريد إنفاقه في غير أبواب مجدية، وأن تساعد الحكومة على تنفيذ المشاريع المفيدة وتعمل بتجرد لرفع مستوى المواطن اجتماعياً واقتصادياً.

قبل الشروع بدرس واردات ونفقات الموازنة العامة لسنة ١٩٦٠ لا بد من سرد بعض التعديلات الشكلية التي اعتمدها الحكومة في تقديم الموازنة.

١ - توحيد اعتمادات شراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملبوسات ووضعها في موازنة مجلس الخدمة المدنية أي في موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

٢ - توحيد اعتمادات المحروقات والزيوت واعتمادات صيانة السيارات ووضعها في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل.

٣ - نقل اعتمادات الإنشاءات الجديدة في مختلف الوزارات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل.

٤ - حذف اعتمادات الوظائف الشاغرة في جميع الوزارات باستثناء وزارتي العدل والتربية الوطنية والفنون الجميلة سلك التعليم.

وقد أدت هذه التعديلات إلى وفر ملموس في نفقات الموازنة.

- ٥ - رصد اعتماد احتياطي قدره مليونان ونصف ليرة لتنفيذ الإصلاح الإداري وإعادة تنظيم قوى الأمن الداخلي بعد تحديد الملاكات بصورة نهائية وتعيين الأجهزة الجديدة.

واردات الدولة :

تقسم واردات الدولة إلى أربعة أبواب :

- ١ - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وأهمها ضريبة الدخل - ضريبة الأملاك المبنية - رسوم السيارات الخاصة - ورسوم التسجيل ورسوم الطوابع ورسوم السير إلخ. وقد قدرت لعام ١٩٦٠ بمبلغ ٥٨٢٢٠.٠٠٠ ل.ل.، أي ما يقارب ٢٦,٤٥ بالمئة من مجموع الواردات.

أما متوسط واردات سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقد بلغ ٥٩٦٩٢١١٩ ل.ل.

- ٢ - الضرائب والرسوم غير المباشرة، وأهمها رسوم الجمارك - ورسوم الاستهلاك. رسوم المواد الملتهبة والمسكرات والملح والتبغ والترابة وقد قدرت بمبلغ ١١٣٧٢٥٠٠٠ ل.ل. أي ما يقارب ٥٢,١٥ بالمئة من مجموع الواردات.

أما متوسط واردات سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقد بلغ ١١٣٣٢٧٠١٠ ل.ل.

- ٣ - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار وأهمها حاصلات البريد والبرق - وحاصلات أملاك الدولة. وقد قدرت بمبلغ ٧٦٨٣٠٠٠ ل.ل. أي بنسبة ٣,٥٠ بالمئة من مجموع الواردات.

أما متوسط واردات سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقد بلغ ٧٤٢٢٨٨٧ ل.ل.

- ٤ - إيرادات متفرقة. وأهمها مدفوعات شركات البترول - ورسوم المطارات - والمحسومات التقاعدية - وغرامات - وأحكام نقدية - قدرت بمبلغ ٣٩٣٧٢٠٠٠ ل.ل. أي ما يقارب ١٧,٩ بالمئة من مجموع الواردات.

أما متوسط واردات سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ فقد بلغ ٢٠٥١٨٧٧٩ ل.ل.

أما هذا الفرق بالتقدير بالنسبة للسنة الماضية وللسنين السابقة فهو ناتج عن زيادة مدفوعات شركات البترول. وهذه العائدات ستتجاوز المبالغ المقدرة لها خاصة بعد الانتهاء من المفاوضات مع شركة التابلين بحيث تتمكن الحكومة من تأمين دخل ثابت للموازنة من عائدات شركات البترول ونحن نوصي الحكومة بكل شدة أن تعمل كل ما في وسعها لإنهاء المفاوضات بأسرع وقت ممكن.

ملاحظات عن واردات الدولة :

- ١ - إن واردات الدولة هي على شيء من البطء بالنسبة للنفقات ذلك أن هذه الأخيرة ترتفع بنسبة ٢٠ بالمئة

تقريباً في كل سنة. بينما ارتفاع الواردات لا يربو على ١٠ بالمئة تقريباً.

٢ - عند مقارنة توزيع واردات الدولة في مختلف أبواب الموازنة. بين السنوات الأخيرة وبين العام الحالي يتبين ما يلي:

أ - معدل الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة لها عن السنوات الخمس الماضية ٣٠ بالمئة تقديرات عام ١٩٦٠ ٢٦,٤٥ بالمئة.

ب - معدل الضرائب والرسوم غير المباشرة ٥٦,٥ بالمئة.

تقديرات العام الحالي - ٥٢,١٥ أ.

ج - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار ١٠ بالمئة.

تقديرات العام الحالي ٣,٥ بالمئة.

د - إيرادات متفرقة ٣,٥ بالمئة

تقديرات العام الحالي ١٧,٩ بالمئة.

إن هذه النتائج إذا كانت تدل على شيء فهي تدل على أن واردات الدولة تستند في الدرجة الأولى على أبواب غير ثابتة معرضة أحياناً إلى الخطر، إذ أن العنصرين الرئيسيين اللذين يشكلان نصف واردات الدولة هما، الجمارك، وشركات البترول فإذا ما تدنت هذه الإيرادات لأسباب خارجية طارئة فقدت الدولة أهم وارداتها.

٣ - إن الأرقام الواردة في مشروع الموازنة العامة ليست كافية لتبين الوضع المالي الصحيح، وعلى الرغم من تسميتها «عامة» فإنها لا تتضمن واردات ونفقات الموازنات الملحقه. هذا بالإضافة إلى رسوم التعمير وقدرها ١١ مليون ليرة لا تدخل في صلب الواردات.

إن الدوائر المختصة لا تقوم بإجراء التحقيقات المالية بصورة مرضية. والدليل أن متأخرات الضرائب تزداد سنة بعد سنة. كما أن المشاريع المائية لا تستوفي منها الرسوم المفروضة. وسلفات الخزينة لا تسدد في مواعيدها هذا إذا جرى تسديدها، والمؤسسات العامة التي استدان بكفالة الحكومة لا تدفع الأقساط المتوجبة عليها والأشخاص الذين حصلوا على ديون زراعية يماطلون ليستفيدوا من تحديد المهل التي يصار إلى تجديدها مرة تلو مرة.

مال احتياط:

نصت المادة ٢٠٣ من قانون المحاسبة العمومية الأخيرة على ما يلي:

يتكون مال الاحتياط من زيادة الواردات على النفقات كل سنة في الموازنة. إذ أن الفائض السنوي الحاصل

من زيادة الواردات على النفقات يشكل مال الاحتياط الذي يستعمل في المشاريع الإنشائية الكبرى ولتغطية نفقات السنين السابقة، ونفقات الأحكام القضائية والمصالحات - والاعتمادات المدورة - وعجز الموازنة - والاعتمادات الإضافية - والاستثنائية عند الاقتضاء.

والذي يسترعي الانتباه أن زيادة الواردات على النفقات أخذت في التدني منذ عام ١٩٥٦ فبينما كانت الزيادة في السنوات المتراوحة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥ على التوالي ٣٦ و ٤٩ و ٤٦ مليون ليرة أصبحت عام ١٩٥٦ ٣٠ مليون ليرة، وفي عام ١٩٥٧ - ١٧ مليون ليرة. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أرقام النفقات.

أما رصيد مال الاحتياط في كل من الدورات الثلاث الأخيرة فهو ما يلي:

١٩٥٦ ٦٩٥٦٥٩٢٦

١٩٥٧ ٧٩٧٥٣٧٣٦

١٩٥٨ ٩٢٦٣١٦٩٦

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغ المذكورة وخاصة الأخيرة ليس رصيداً صافياً، بل يترتب عليه ديون وموجبات مختلفة من سلفات ومبالغ دون أن تقابلها اعتمادات في الموازنة، إلى اعتمادات إضافية فتحت بعد قفل حساب سنة ١٩٥٨، إلى مبالغ خصصت بموجب قوانين لمشاريع إنشائية، إلى سلفات أعطيت من الخزينة لمديرية الهاتف والمؤسسات العامة كمصلحة الليطاني ومصلحة الكهرباء والنقل المشترك.

النفقات

حددت أرقام موازنة الدولة لعام ١٩٦٠ بموجب المشروع المقدم من الحكومة بـ ٢٢٠ مليون ليرة مقابل ٢٠٦ ملايين ليرة لموازنة عام ١٩٥٩ ويوزع هذا المبلغ على أجزاء الموازنة كما يلي:

الجزء الأول - وهو الجزء الذي يحتوي على النفقات الإدارية ١٣٢٠٤١٤٦٠ ل.ل.

الجزء الثاني - وهو مختص بنفقات التجهيز والإنشاء ٤٠٧٢٣٦٢٠ ل.ل.

الجزء الثالث - وهو يختص بوزارة الدفاع الوطني ٤٧٢٣٤٩٢٠ ل.ل.

أما النسبة المئوية لكل من هذه الأجزاء:

الجزء الأول ٦٠ بالمئة من مجموع نفقات الموازنة العامة.

الجزء الثاني ١٨,٥ بالمئة من مجموع نفقات الموازنة العامة.

الجزء الثالث ٢١,٥ بالمئة من مجموع نفقات الموازنة العامة.

إن هذه الأرقام لا تشكل صورة كاملة عن نفقات الدولة لأن الموازنات الملحقه لا تدخل في صلب الموازنة العامة بالإضافة إلى القوانين التي تفتح بموجبها الاعتمادات الإضافية.

في الجزء الأول:

ملاحظات عامة: لا بد من إيضاح بعض النقاط حول البنود الهامة الواردة في مشروع الموازنة.

البند ٢ - وهو يتعلق برواتب الموظفين الدائمين وقد بلغت الاعتمادات الواردة فيه باستثناء الجزء الثالث ٦٩٧٠٤٤٠٠ ل.ل. أي ما يقارب ٥٣ بالمئة من الجزء الأول وإذا أدخلنا الجزء الثالث لتبين لنا أن مجموع الاعتمادات الواردة في البند ٢ - تبلغ ١٠٣٩٨٨٧٦٧ ل.ل. أي ٤٧,٢٧ بالمئة من مجموع النفقات الواردة في الموازنة.

يرى بعضهم أن هذه النسبة هي عالية جداً بالنسبة إلى موازنة لبنان ويدعو إلى اختصارها تخفيفاً عن عاتق المكلف اللبناني.

غير أني أود أن أنبه أصحاب هذا القول إلى أن صرف الموظفين سيؤدي حتماً إلى كارثة اجتماعية هي البطالة خاصة وعدد العاطلين عن العمل يزداد عاماً بعد عام.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الموظفين إلى السكان في لبنان هي أقل بكثير منها في البلدان المتقدمة.

فبينما نرى لكل خمسين مواطناً في لبنان موظفاً واحداً نرى في فرنسا موظفاً واحداً لكل ثمانية وعشرين مواطناً وفي بريطانيا واحداً لكل عشرين وفي الولايات المتحدة واحداً لكل ثلاثة وعشرين وفيما يلي جدول مفصل:

البلد	عدد السكان	عدد الموظفين	عدد السكان بالنسبة للموظفين	ملاحظات
الولايات المتحدة	١٦٣٩٠٠٠٠٠	٦٨٨٠٠٠٠	٢٣	عام ١٩٥٤
بريطانيا	٤٧٠٠٠٠٠٠	٢٣٣٦٠٠٠	٢٠	عام ١٩٤٦
فرنسا	٤٠٥٠٠٠٠٠	١٤٢٩٠٠٠	٢٨	عام ١٩٤٦
لبنان	١٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠	عام ١٩٥٩

بالإضافة إلى ما تقدم الآن أن مستوى معيشة الموظف اللبناني هي أدنى بكثير من مستوى معيشة الموظف في البلدان الأوروبية وأدنى من مستوى مستخدم الشركات في لبنان. وراتبه لا يمكنه في بعض الأحيان من الحصول على حاجاته الضرورية.

مما تقدم نرى أنه من الواجب الوطني السعي إلى رفع رواتب الموظفين لتفي متطلبات الوضع

الحاضر وليتمكن الموظف من تأمين ما هو ضروري لعيشه ولعيش عائلته. ونتمنى على الحكومة أن تسرع في وضع الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ الضمان الاجتماعي ومحاربة غلاء المعيشة. وأن تهتم في تحسين الدخل القومي لزيادة واردات الموازنة وتوفير الاعتمادات اللازمة للمشاريع الاجتماعية كالتطبيب والتعليم المجانيين.

البند ٣ -

وهو يتعلق برواتب الموظفين الموقتين وأجور الخبراء. وقد بلغت الاعتمادات الواردة في هذا البند ٤٨٩٨٧١٥ ل.ل. ان قضية الموظفين الموقتين تلاقي اهتماماً كبيراً في الظروف الحاضرة لأن الاعتمادات التي خصصت لهؤلاء الموظفين وضعت لغاية نهاية عام ١٩٥٩ أي أنه كان من المقرر صرفهم قبل حلول عام ١٩٦٠. تقدم بعض الزملاء النواب باقتراح قانون لتثبيت الموظفين الموقتين العاملين حالياً في مختلف ملاكات الدولة والذين يستوفون شروطاً معينة. ووعدت الحكومة بعدم صرف الموظفين الموقتين قبل إيجاد حل مرض لوضعهم. ونحن نتمنى بدورنا على الحكومة أن تولي هذه القضية اهتمامها الكلي. وأن تسارع في تثبيت الموظفين الذين لا غنى لها عنهم.

البند ١١ -

لوازم ونفقات إدارية: بلغ مجموع هذا البند بما فيه الجزء الثالث ٨٤٩٨٨٩٥ ل.ل. وبلغت الفقرة المخصصة للإيجارات ٣٣٦٥٧٤٧ ل.ل. لا شك أن مشروعاً إنشائياً لأبنية الدولة هو ضروري جداً. فبدلاً من أن تدفع الحكومة ما يقارب ثلاثة ملايين ونصف المليون ليرة كبدلات إيجار يمكنها أن تضع مشروعاً إنشائياً ينفذ على عدة سنوات وتسدد أقساطه من المبالغ المخصصة للإيجارات.

أما توحيد اعتمادات شراء الفروشات والمطبوعات واللوازم المكتبية في موازنة مجلس الخدمة المدنية فمن شأنه توفير جزء من النفقات.

البند ١٤ -

أعياد وتمثيل ودعاية: حصرت الحكومة الاعتمادات المخصصة للدعاية في وزارة الأبناء بعد أن كانت موزعة عليها وعلى وزارة الخارجية والمفوضية العامة للسياحة وضافت الاعتماد التي كانت ترصده في السابق. وأننا نتمنى على الحكومة أن تغير قضية الدعاوة في الخارج اهتماماً خاصاً ونأسف أن نقول ان لبنان وهو بلد الإشعاع محروم من الدعاوة الخارجية تماماً الأمر الذي يضر بمصالحه الاقتصادية والسياحية.

الديون المتوجبة الأداء: تبلغ نفقات هذا الباب ١٥٤٤٨٠٠٠ ل.ل.

البند ٥١ -

معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة: إن معاشات التقاعد تزداد بصورة سريعة وهي تحمل الخزينة أعباء كثيرة. فعلى الحكومة ووزير المالية بصورة خاصة أن يدرس هذا الموضوع بدقة وأن يفتش عن حلول للحد من تضخم هذه النفقات المستمرة.

البند ٥٤ - تسديد عجز مضمون من الدولة:

خصّصت الحكومة في موازنة عام ١٩٦٠ مبلغ ٣ ملايين ليرة لتغطية استثمار سكة حديد شام، حمّاه وتمديداتها. والناقورة، بيروت، طرابلس وعلى غرار السنة السابقة ستضطر الحكومة إلى طلب اعتمادات إضافية لتغطية العجز بما لا يقل عن ثلاثة ملايين ليرة. لأن العجز السنوي الذي يقع على عاتق الحكومة يقدر بستة ملايين ليرة.

البند ٥٥ - استهلاك سندات الخزينة ٢٤٢٤٠٠٠ ل.ل.

ولا بد هنا من بعض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع:

بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ أصبح النقد اللبناني مستقلاً عن الفرنك الفرنسي مع ضمان الدولة الفرنسية لقسم من الفرنكات التي كانت بحوزة مؤسسة الاصدار (ثمانية مليارات) بالنسبة إلى سعر الليرة الانكليزية المحدد بمبلغ ٨٨٣ قرشاً لبنانياً لكل ليرة انكليزية. وقبل لبنان بأن يتحمل أخطار القطع على الأموال الموجودة لدى مؤسسة الاصدار. وعلى أثر تدني الفرنك الفرنسي والليرة الانكليزية نتجت حسارة لمؤسسة الاصدار قدرها ٥٨٧٣٢٤٩٣ ل.ل. ولتسديد هذا العجز اضطرت الحكومة اللبنانية إلى اصدار سندات على الخزينة تستهلك سنوياً، وإذا ما أضيفت الفائدة يصبح المبلغ ٧٨ مليون ليرة بقي على الدولة أن تسدد ٤٥ مليون ليرة خلال مدة ٢٣ سنة.

في النفقات بصورة عامة:

إن التدابير التي اتخذتها الحكومة في المراسيم الاشتراعية للإصلاح الإداري والتعديلات التي أجرتها على الموازنة أوصلت أرقام مشروع الجزء الأول إلى ١٣٢٠٤١٤٦٠ ل.ل. من أصلها مليونان ونصف المليون لنفقات الإصلاح الإداري ومليونان لترقية الموظفين يقابل هذه الأرقام في سنة ١٩٥٩ مبلغ ١٣١٤٦٥٨١٢ ل.ل. بما فيه مليوناً ليرة للإصلاح الإداري، أي أن الريادة الحاصلة في عام ١٩٦٠ تبلغ ٥٧٥٦٤٨ ل.ل. فقط بالنسبة لعام ١٩٥٩. في حين أن أرقام الجزء الأول ارتفعت حوالى ثلاثين مليون ليرة بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٨.

أما نفقات الجزء الثاني فلا بد من القول ان الحكومة أعارثها الاهتمام الكلي في الأجهزة القائمة حالياً وفي الأجهزة المستحدثة فزادت اعتمادات الطرقات زيادة ملموسة أصابت المناطق المحرومة مبالغ محترمة، فبينما كانت اعتمادات الطرقات لسنة ١٩٥٩/ ١١٧٦٢٢٥٠ ل.ل. أصبحت ١٨٧٢٧٠٠٠ ل.ل. عام ١٩٦٠ أي بزيادة ما يقارب سبعة ملايين ليرة، كما زادت الحكومة اعتمادات المياه والأعمال الكهربائية ورصدت في موازنة وزارة الصحة العامة اعتمادات جديدة لتجهيز أربعة عشر مستشفى ومستوصفاً ريفياً كما أنها أصدرت اعتماداً لمصلحة الانعاش الاجتماعي المستحدثة في موازنة الداخلية لإنعاش القرى التي ليس لها بلديات.

وقد بلغت الاعتمادات المخصصة للتجهيز والإنشاء في الجزء الثاني من الموازنة ٤٠٧٢٣٦٢٠ ل.ل. يقابلها في موازنة عام ١٩٥٩ مبلغ ٣٢,٥ مليون ليرة.

أما بشأن التعديلات الطارئة على أبواب الموازنة للنفقات فهي لا تعدو التعديلات الشكلية الناتجة عن التعديلات في ملاكات الدولة.

ولا بد في النهاية من إبداء بعض الملاحظات العامة حول سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

على الحكومة الاهتمام بالأمور التالية:

- أ - تشجيع الصناعات وأخصها الصناعة الاستهلاكية من زراعية وحيوانية وكيميائية.
- ب - توسيع طرقات المواصلات وإنشاء شبكات جديدة للطرق مع العلم بأن شبكة الطرقات في لبنان بين دولية ورئيسية ومحلية لا تزيد على خمسة آلاف كيلو متر، وهذه النسبة ضئيلة في بلد سياحي كـلبنان - وبالواقع فقد ضاقت عن استيعاب الحركة السياحية وحركة النقل التجارية.
- ج - وضع سياسة موحدة لسكك الحديد مع الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية الهاشمية بعد أن أصبح الخطان الموجودان في لبنان ملكاً له، وبيع الأراضي الخاصة بالسكة إذ لا فائدة من بقائها على حالها.
- د - الإسراع في إنجاز القانون مرفأ طرابلس للتمكن من استمرار الاحتفاظ بمكانة لبنان التجارية.
- هـ - تحسين مرفأ بيروت ولبننته وتنفيذ مشروع الحوض الجديد الذي قدرت أكلافه بما يقارب أربعين مليون ليرة إذ لا يجوز أن يظل مرفأ البلاد تحت إشراف أيدي غير لبنانية.
- و - تنفيذ مشروع المساكن الشعبية الذي كلف الحكومة أموالاً طائلة ولم تقم لغاية الآن بالخطوات الأولية من أجل تحقيقه.
- ز - تنمية الإنتاج القومي في شتى موارده واعطاء الصلاحيات الواسعة لمجلس التصميم ليتمكن من تنفيذ المشاريع العمرانية الهامة.
- ح - السعي لتخفيض غلاء المعيشة وتخفيض أسعار الحاجيات الضرورية ومكافحة الغلاء والاحتكارات.
- ط - السعي لتخفيض النفقات غير المجدية في الموازنة وزيادة النفقات الإنشائية والسهر على الإدارة لمنع سوء استعمال الوظيفة.

فإذا ما أعارت الحكومة هذه الأمور اهتمامها الجدي تؤمن العدل الاجتماعي وترفع مستوى المواطن.

نرفق في هذا التقرير:

- ١ - جدولاً بالتمنيات التي رأت اللجنة ضرورة تقديمها للحكومة قبل إنجاز درس الموازنة وذلك تأمناً للمصلحة العامة.

٢ - جدولاً بالتعديلات التي أدخلتها اللجنة بموافقة الحكومة على الموازنة.

بيروت في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٠

مقرر لجنة المالية والموازنة

منير أبو فاضل

تمنيات مفصلة بزيادة الاعتمادات الخارجية والداخلية والصحة والتربية والأشغال.

فيما يلي نص المذكرة التي سبق للأستاذ جوزف شادر أن قدمها إلى رئيس الحكومة، وزير المالية، بوصفه رئيس لجنة المالية البرلمانية، والتي تتضمن تمنيات اللجنة بشأن موازنة ١٩٦٠.

لدى درس مشروع الموازنة لعام ١٩٦٠ تمت لجنة المالية والموازنة على الحكومة المحترمة الأخذ بالمقترحات التالية:

أولاً - وضع مشروع إنشائي لانعاش القرى مع الأخذ بعين الاعتبار صندوق التجهيز البلدي والصندوق البلدي العام.

ثانياً - إنشاء سجن حديث وتحسين حالة السجون الحالية.

ثالثاً - القيام بدرس وتخطيط وإنجاز شبكة طرق عامة بعرض عشرة أمتار على الأقل تشمل جميع القرى اللبنانية دون استثناء في كل المناطق. على أن يتم ذلك بما فيه التزفيت بمهلة ثلاثة سنوات ولا ترى اللجنة مانعاً من تلزيم هذا العمل لشركات وطنية أو أجنبية على أن يكون الدفع تقسيطاً لمدة لا تقل عن العشر سنوات. رابعاً - تعزيز وتجهيز المكاتب الفنية في وزارة الأشغال العامة لتصبح مؤهلة للقيام بالواجب المفروض وفقاً للأصول وإيجاد مكتب فني خاص لكل من المناطق الخمس.

خامساً - إعادة النظر بلائحة المتعهدين لدى وزارة الأشغال العامة وإجراء تصنيف جديد لهم في ضوء أعمالهم وسلوكهم ومقراتهم.

سادساً - وضع مشروع إنشائي للآثار في لبنان ينفذ خلال عشر سنوات.

سابعاً - وضع مشروع إنشائي لبنان مدارس رسمية ثانوية في المحافظات يكون لها فروع للتعليم المهني.

أما التمنيات المتعلقة بزيادة الاعتمادات المخصصة في مشروع الموازنة فهي التالي:

أولاً - في الجزء الأول:

وزارة الخارجية والمغتربين:

نفقات إعادة المعوزين إلى الوطن: زيادة ١٥ ألف ليرة بحيث يصبح الاعتماد ٥٠ ألف ليرة بدلاً من ٢٥ ألف ليرة.

وزارة التربية الوطنية:

- مساعدة للأدباء: زيادة ١٥ ألف ليرة بحيث يصبح الاعتماد ٢٥ ألف ليرة بدلاً من ١٠ آلاف ليرة.
- تخصيص ١٠ آلاف ليرة مساعدة للنادي الكاثوليكي في طرابلس.
- إضافة صف واحد للتعليم الثانوي في مدرسة النبطية.

وزارة الصحة العامة:

- زيادة ٤٨ ألف ليرة لراتب ٢٠ طبيب بحيث يصبح راتب الطبيب الشهري ٦٠٠ ليرة بدلاً من ٤٠٠ ليرة نظراً لتعذر إيجاد أطباء يقبلون العمل طيلة النهار في المستشفيات الريفية براتب ٤٠٠ ليرة.
- زيادة ١٨٢٥٠ ليرة اعتماد لعشرة أسرة في مستشفى أميون وزيادة أجرة السرير في مستشفى العصفورية من ٤٢٥ قرشاً إلى ٥٢٥ قرشاً، وفي مستشفى دير الصليب من ٣٥٠ قرشاً إلى ٤٢٥ قرشاً، وفي مستشفى الأطفال والأولاد وفي مستشفى معالجة الأطفال من ٣٥٠ قرشاً إلى ٥٠٠ قرشاً، وفي مأوى المقعدين من ١٧٠ قرشاً إلى ٢٠٠ قرشاً.

ثانياً - في الجزء الثاني - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

- ١٢٠ ألف ليرة للحفريات منها ١٠٠ ألف ليرة لحفريات دير القلعة - بيت مري - و ٢٠ ألف ليرة لمحلة الخرائب قرب الزرارية قضاء صيدا.
- زيادة ١٠٠ ألف ليرة للاستثمارات في منطقة خلدة حيث توجد مدينة من العهد الروماني والبيزنطي مدفونة على عمق ضئيل.

وزارة الصحة العامة:

- زيادة ٩٠ ألف ليرة لشراء ٦ سيارات اسعاف بدلاً من سيارة واحدة.
- زيادة ٤٠ ألف ليرة لشراء لوازم وأدوات للدعاية والتثقيف الصحي.
- زيادة ١٠ آلاف ليرة لدفع أجور مستخدمي وعمال الدعاية والطفولة والأمومة والتثقيف الصحي.
- مع شكر الحكومة للاعتمادات المخصصة في مشروع الموازنة للمستشفيات الريفية.
- تمت اللجنة زيادة عدد المستوصفات الجديدة من ٣ إلى عشرة وتخصيص مائة ألف ليرة لهذه الغاية في البنود المعينة.

وزارة الأشغال العامة والنقل:

- زيادة ٦٠٠ ألف ليرة لشراء أربع جرارات لشق الطرقات و ٥٠٠ ألف ليرة لشراء آلات لصيانة الطرقات.
- زيادة ٢٠٠ ألف ليرة للاختصاصيين وعمال الدروس بحيث يصبح الاعتماد ٣٠٠ ألف ليرة بدلاً من ١٠٠ ألف ليرة.

- زيادة ٢٠٠ ألف ليرة للمستخدمين وعمال الدروس ليصبح الاعتماد ٢٦٠ ألف ليرة بدلاً من ٦٠ ألف
- زيادة ٤٠٠ ألف ليرة للدروس بموجب اتفاقات رضائية مع مكاتب خاصة لتمكين الإدارة من صرف الاعتمادات المخصصة في الموازنة للدروس وتنفيذ الأشغال.

ثالثاً - تغطية الاعتمادات المطلوبة:

أما الاعتمادات الإضافية المطلوبة فيمكن تغطيتها بزيادة الواردات التالية:

- ضريبة الأملاك المبينة: زيادة ٥٠٠ ألف ليرة بحيث يصبح تقدير هذا الإيراد ١٠ ملايين ليرة ونصف المليون بدلاً من عشرة ملايين.
- رسوم التسجيل: زيادة نصف مليون ليرة فيصبح تقدير هذا الإيراد سبعة ملايين ونصف المليون ليرة بدلاً من سبعة ملايين.
- رسوم الجمر: زيادة مليوني ليرة بحيث يصبح تقدير هذا الإيراد ٧٧ مليون ليرة بدلاً من ٧٥ مليون ليرة، مع العلم أن رسوم الجمر ستفوق هذا السنة الـ ٨٩ مليون ليرة.
- نرجو من دولة الرئيس وزير المالية ومن مجلس الوزراء الموقر التفضل بقبول تمنيات اللجنة بسرعة وفقاً لأحكام المادة ١٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ لتتمكن اللجنة من إنجاز درس مشروع الموازنة في أقرب وقت.
- الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار الثلاثاء المقبل في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة بصورة عامة وكذلك تعقد جلسة نهار الأربعاء المقبل في الساعة الخامسة بعد الظهر للبحث في الاستجابات المقدمة من حضرات النواب والاستماع إلى أجوبة الحكومة عليها.
- ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بوز وقحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - متابعة المناقشة لموازنة عام ١٩٦٠.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، نسيم مجدلاني، فوزي الحص، معروف سعد، محمد الفضل، كاظم الخليل، ناظم القادري، تقي الدين الصلح، ديكرا توسباط، جورج عقل وسليم لحد.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، شارل مالك، نديم الجسر، قبالان عيسى الخوري وشفيق مرتضى.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، علي بزي، مورييس زوين، فؤاد بطرس وفؤاد نجار.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسمائهم

(تليت)

الرئيس: المعتدرون تتلى أسمائهم.

(تليت)

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من

بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني لسنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، ومحمد الفضل.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، شارل مالك، نديم الجسر، عبد الكريم القدور، قبلان عيسى الخوري، والأمير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرة الوزراء السادة: فيليب تولا، فؤاد بطرس وفؤاد نجار.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة، والتعليق عليها، انتقل المجلس إلى بحث الموازنة بصورة عامة فاستمع على التوالي إلى بيان دولة رئيس مجلس الوزراء ثم إلى تقرير رئيس لجنة المالية والموازنة وإلى تقرير حضرة مقرر اللجنة المذكورة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء.

بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

حضرات النواب المحترمين، نستأنف البحث في الموازنة بصورة عامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني:

عطوفة الرئيس، دولة رئيس مجلس الوزراء، زملائي الكرام.

إن البحث في الميزانية في المجالس النيابية يكون شاملاً لشؤون البلاد بكاملها. غير اني رأيت أن أتناول هذه الميزانية والفذلكة التي ألقاها علينا دولة رئيس الوزراء بتعليق عام، على أن انتقل فيما بعد إلى ما لم يرد ذكره في الميزانية وهو عندي أهم بكثير.

حاول دولة الرئيس أن يظهر لنا فروقات بين الميزانية الحالية وتلك التي سبقتها. وليسمح لي الا أقره على ذلك، لأن التغييرات البسيطة لا تكفي فنحن بعد الذي حصل نريد ميزانية ثورية جديدة تقوم على أسس واقعية غير تلك التي اتبعت إلى الآن نريد ميزانية إنشائية تعميرية اجتماعية ونريد ثورة في أساليب وطرق صرف مال المكلف اللبناني لكي نتمكن من القضاء على أسباب ما أسموه ثورة سنة ١٩٥٨ وما نسميه نحن الفتنة.

حصرت حكومات دولة الرئيس المتتالية في العهد الجديد همها في إعادة الاطمئنان إلى النفوس وقد آزرها الشعب في ذلك. ومن ثم انصرفت إلى وضع تنظيم للإصلاح أصابت فيه قسماً وافراً من النجاح. أقول هذا لأنني لم أكن من أولئك الذين كانوا ينتظرون من هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى تعتمد في حكمها الأصول الديمقراطية أن تجري إصلاحاً جذرياً شاملاً في الإدارة. إلا أني أرى أن حكومة دولة الرئيس كرامي قد أضاعت إلى الآن كثيراً من الوقت في سبيل التنظيم وفي الأمور الشكلية، وقد حان لها الآن أن تنطلق من جو الشكليات الذي يسيطر عليها وتدخل في طور الإنشاء الذي تتكلم عنه من حين إلى آخر، ولكنها لم تقترب منه بعد إلى حد يوحى بالتفاؤل.

أقول هذا، يا دولة الرئيس، مع العلم أن ثمة أمرين يشفعان بحكومتك: الأول، حسن النية والثاني أن حكومتك متحركة وليست جامدة. ولكننا الآن بتنا نطلب أن يكون هذا التحرك أسرع خطى وأن يكون متجهاً نحو ثورة في الإنشاء. فالتوظيف ومشكلاته، والتنظيمات في حقل الإدارة العامة، وحتى قانون الانتخابات الذي يشغل أفكاركم وأفكار العديد من الناس، كل هذا لا يجدي نفعاً إذا لم تقرنوا أعمالكم بصرف أموال المكلف اللبناني وواردات هذه الدولة في حقول الإنشاء والتعمير والإنتاج.

وانطلاقاً من هذه القاعدة اسمح لي يا دولة الرئيس أن أقدم لك باقتضاب البرنامج الإنشائي الذي يجب أن تدور الميزانية حوله:

أولاً - أصبتم نجاحاً باهراً في اتفاقكم مع شركة نفط العراق فبلغت العائدات التي تحصلون عليها من هذه الجهة ١١ مليون ليرة سنوياً، وستزداد في هذا العام نتيجة ازدياد كمية الضخ إلى طرابلس، بحيث تقرب من ١٥ مليون ليرة لبنانية. وقد أخذت الدولة فقا عن العائدات المتأخرة خمسين مليون ليرة لبنانية كتسوية عن الماضي. أما عائدات التابلاين فلا بد أن نصل إلى اتفاق مع الشركة بشأنها. وإني لما أعرف عن اهتمامك بالأمر، ألع عليك في أن لا تتأخر في دعوة الشركة والدول العربية المعنية - والأردن والجمهورية العربية المتحدة والسعودية - إلى الاجتماع والتفاهم نهائياً. وإني لموقن بأنك ستنتج أيضاً في الوصول إلى اتفاق مع هذه الشركة. وعند ذلك سيكون مدخولنا السنوي أكثر من ثلاثين مليون ليرة سنوياً من النفط فقط. فمبلغ الخمسين مليون ليرة لبنانية والعائدات السنوية التي ستقارب ٣٠ مليون ليرة في السنة لا بد أن تصرف في المشاريع الإنشائية. هذه الأموال يا سيدي يجب ألا تدخل الميزانية العادية الروتينية بل ينبغي إنفاقها بكاملها على المشاريع الإنشائية.

ولكن كيف يتسنى لكم أن تنفقوها؟

إننا في نهاية كل سنة نجد أنفسنا في هذا المجلس في عجلة من أمرنا، فنذور الاعتمادات الراسبة في وزارة الأشغال العامة وفي غيرها من الوزارات الإنشائية إلى السنة الأخرى. لماذا؟ لأن الجهاز القائم الذي يتولى الأعمال الإنشائية مصاب بالعقم لا يمكنه أن ينفق هذه الاعتمادات حتى الضئيل منها في سبيل الإنشاء

إنما الاتفاق يا سيدي يتم بسرعة فقط عند دفع المرتبات والمصاريف العامة.

أما الإنشاء فهو مقصر في سيره حتى عن السلحفاة.

أخرج من هذا يا دولة الرئيس إلى أنه لا بد للحكومة من أن تنظر في أمر إقامة جهاز آخر يتولى رعاية المشاريع الإنشائية، وآمل أن لا يعتقد زملائي الكرام اني أقصد بهذا دائرة أشغال أخرى تضج وتعج بالموظفين من حجاب وكتبة ومحربين ومساعدى محررين إلى آخر هذه السلسلة. إني لا أقصد هذا أبداً، لأننا لا نريد أن نخرج من «تحت الدلف إلى تحت المزاب».

إن ما أعنيه هو إنشاء مجلس للاعمار. وأرى من واجبي أن أوضح لكم باختصار ماهية هذا المجلس.

يكون قوام مجلس الاعمار هذا مهندساً مقتدرًا ذا خبرة واسعة، من خارج ملاك الدولة يعمل فيه كنائب لرئيس المجلس، يعاونه اثنان أو ثلاثة مهندسين آخرين. ويشترك في عضوية هذا المجلس رئيس الوزراء، بصفة رئيس لهذا المجلس، ووزراء الأشغال والمالية والتصميم.

ولن يكون لمجلس الاعمار إلا العدد القليل جداً من الموظفين. ولنائب رئيس هذا المجلس الذي تحدثت عنه ديوان وبعض الكتبة ودائرة حسابات. ولكل عضو من أعضائه غير الوزراء كاتب وحاجب، وفي هذا الكفاية كل الكفاية.

أما أعمال مجلس الاعمار فهي باختصار أيضاً على النحو الآتي:

تحيل الحكومة المشاريع التي يقرها مجلس الوزراء على مجلس الاعمار، فيتولى هذا انتخاب شركة عالمية لكل مشروع، على أن تكون الشركة ذا اختصاص، فتتولى هي تحضير الخرائط والدروس الفنية بكاملها لتعرض في مناقصات عامة وبعد إجراء هذه المناقصات تقدم الشركة التي وضعت الدروس تقريرها عن هذه المناقصات وأفضلها فيتخذ مجلس الاعمار قراراً باعتماد الشركة التي تستنسب شروطها.

وهكذا تهيأ المشاريع الإنشائية وتقوم بتنفيذ أعمالها شركات للمقاولة قوية، وتشرف على هذه شركات أخرى ذات شهرة واختصاص.

وأود أن أشدد هنا على أن طبيعة الأعمال المتفرعة عن هذه المشاريع تختلف تماماً عن تلك التي تتسم بالطابع العادي، والتي حتم العرف على اعتبارها دائماً مأوى للمحاسب والأنصار. فلا مجال في هذه الأعمال للمحسوبية والوساطة لسبب بسيط وهو أن الشركات تستخدم فقط من هو أهل للعمل المطلوب تنفيذه.

إن المال اللازم للإنفاق على مثل هذه المشاريع هو ذاك الذي تتناوله الخزينة من شركات النفط بمثابة عائدات، وبهذه الطريقة فقط يمكن الاطمئنان إلى أن واردات النفط ستستثمر مباشرة ودون تبذير في الأعمال الإنشائية.

هذا ملخص لمشروع مجلس الاعمار. وقد سبق أن قدمت لدولتك ولوزير التصميم والأشغال العامة مشروع القانون بالتفصيل، وإني آمل أن لا يكون مقر هذا الاقتراح العملي الرفوف التي تنوى فيها الملفات القديمة البالية.

ثانياً - إن المجلس النيابي سيقر هذه الميزانية بعد تعديلات يتفق عليها مع الحكومة. ولكن هل في مكنة دولة الرئيس أن يطمئنا إلى أن الحكومة لن تأتينا بعد أيام من إقرار الميزانية بمشاريع قوانين لاعتمادات إضافية من أجل مساعدة هذا الموظف مثلاً أو من أجل تطيب ذاك؟ إني لا أقول إن مشاريع القوانين للاعتمادات الإضافية يقتصر على هذا الأمر فقط، ولكن ما أود أن أعلنه هو أن اللبناني في قريته، والموظف في مكتبه، والشرطي الذي يحمل سلاحه وهو على الطريق تحت المطر، وغيرهم من آلاف اللبنانيين يرون أن لهم - وهم في عصر الانطلاق والوعي الذي نعيش فيه - حقاً في الاطمئنان المنشود. هذا الحق في رأي جميع اللبنانيين يكمن في مشروع للضمان الاجتماعي.

وأرى أن دولتنا من هذا القبيل متخلفة عن ركب الحضارة. والشعب الذي تحدثنا باسمه منذ أن دخلنا هذه القاعة، وطالبنا له بالضمان الاجتماعي، هذا الشعب لن يسمح لكم بأن تتأخروا بعد الآن عن تحقيق هذا المطلب، الذي هو، فضلاً عن كونه ضرورة وطنية ماسة، حق مشروع لا يجوز تجاهله بعد اليوم.

من الواضح أن تحقيق الضمان الاجتماعي بكامله يشكل على الخزينة عبئاً لا طاقة لها باحتماله ولكن يا سيدي لا بد لكم أن تبدأوا في تحقيق هذا المشروع على مراحل، فتؤمنوا على الأقل المرحلة الأولى، وصول الطبيب والدواء إلى القرية.

إن ثمة أكثر من وسيلة تضمن لكم المشروع في الخطوة الأولى دون أن تزيدوا من أعباء الخزينة. ولنأخذ مثلاً، واردة اليانصيب الوطني هذه الواردات لا يجوز أن يستمر صرفها على النحو المتبع الآن، بل يجب أن تخصص بكاملها في سبيل الضمان الاجتماعي. أما المؤسسات الخيرية طائفية كانت أم غير طائفية، التي تستهلك هذه الواردات، ففي مكتبها أن تعتمد على جهودها في جميع ما تحتاجه من الأهلين دون انتظار المساعدات الحكومية التي توزع على أسس طائفية. وإنا لنخجل من التحدث عن الأسباب التي من أجلها كانت تمنح هذه الأموال.

إننا ندعو إلى تخصيص واردة اليانصيب الوطني، وواردات السباق، وواردات القمار لتحقيق أولى مراحل الضمان الاجتماعي. ولا بأس أيضاً من فرض ضرائب خاصة على الكماليات وهي متعددة الأنواع. فعلى الذين يستهلكون هذه الكماليات ويسكنون القصور بأن يدفعوا من أموالهم في سبيل تحسين حالة العامل في مصنعه والمزارع في حقله، إذ من غير الجائز إطلاقاً أن تبقى في لبنان طبقات تباعد فيما بينها ظروف معيشة مختلفة.

ثالثاً - أثبت الاختبار، يا دولة الرئيس، أن اللبناني ليس في حاجة إلى حكومة في عدة شؤون من حياته. ويمكنني

القول، دون أن أقصد المس بإحساسات أحد من الذين تولوا الحكم إلى الآن، ان لبنان قد تقدم أشواطاً دون أن يكون لحكومته أي شأن في تقدمه، فلقد كان اللبنانيون دائماً أحسن حالاً من الحكومات التي قامت لترعى شؤونهم وهذا الواقع لم يبرز في عهد الاستقلال وحسب، وإنما كان هذا حال اللبنانيين في عهد الحكم العثماني وفي عهد الانتداب.

إنما إذا أردنا اليوم أن نقوم فينا حكم صالح يتجاوب مع النفسية اللبنانية تجاوباً مثيراً، كان على الحكومة أن تحقق للبنانيين بعض الأمور البسيطة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ - أمننا في البلاد، وعدالة في القضاء.

ب - ماء وطريقاً وكهرباء.

ج - ان تحافظ في قوانينها على الحرية التي يتمتع بها. وإني لأسجل هنا بفجر أن الحكومات اللبنانية الاستقلالية كلها سارت على سياسة الاقتصاد الحر، واتباع النظم الديموقراطية. وهذا ما يوائم تماماً عقلية اللبنانيين ونفسياتهم وتعشقهم الفطري والطبيعي للحرية.

أما الأمن وهيبة الحكم والعدالة في القضاء فهذه أمور لا أبحث فيها الآن، وسأحصر حديثي في الماء والكهرباء والطريق.

الماء

لا يجوز للبنان البلد الذي يمتاز بوفرة مياهه وكثرة ينابيعه أن تبقى معظم قراه ومياه الشفة غير متوافرة فيها. فهلا رصدتم المال الكافي لمشاريع تأتي بمياه الشفة لكافة القرى اللبنانية؟ أجل ان منظر فتيات القرية حواملات الجرار على أكتافهن إلى العين، منظر جميل ولكن اجعلوا هذه العين على الأقل في وسط القرية.

الكهرباء

هذه والحمد لله لا بد أن تأتي بفضل مشروع الليطاني. لكنني أخشى أن تكون الدولة سائرة بشكل لا تعلم يمينها ما تفعله شمالها، فيأتي يوم تكون الطاقة الكهربائية المولدة من الليطاني جاهزة، ولكن الشبكة التي تنقلها إلى المناطق اللبنانية غير جاهزة. فعلى الحكومة منذ اليوم أن تضع التصميم الإنشائي الكامل فتؤمن مد شبكة الكهرباء إلى جميع الأنحاء اللبنانية، إذ لا بد لكم، أيها السادة، أن تحصلوا على المال الكافي من بيع الكهرباء حتى تتمكنوا من دفع القروض الذي أخذناه من البنك الدولي.

وعندما يتم مشروع الليطاني وتصل الكهرباء إلى القرى اللبنانية يجب أن تكون سياسة الحكومة على أساس جعل سعر الكهرباء للصناعة في القرية أرخص منه في المدينة.

بذلك تنتقل الصناعات الخفيفة إلى القرى اللبنانية لأن صاحب المصنع يفضل أن تكون صناعته في المكان

الذي يوجد فيه العمال دون ما حاجة إلى الاهتمام بمسكنهم، وهكذا يبقى اللبناني في قريته يعمل في المصنع ويعمل في حقله دونما حاجة إلى أن ينزح إلى بيروت طالباً العمل. ولا بد عند ذاك أن يهتم صاحب المصنع بتحسين أحوال العمال في القرية فيؤمن لهم مدرسة مهنية صغيرة كما يؤمن لهم بعض التطبيب فيصبح هؤلاء القرويون ومصانع قراهم كوحدة اجتماعية متفاهمة يساند بعضهم بعضاً. ولن يكون عند ذاك أية حاجة إلى ما يسمونه بالمساكن الشعبية.

لم تكن السياسة الماضية التي نادت بإقامة المساكن الشعبية في بيروت أو ضواحيها سياسة حكيمة، بل كانت سياسة قصيرة النظر، وربما كانت الدوافع الشخصية التي من أجلها بيعت الأراضي للحكومة تحت ستار المساكن الشعبية بأسعار باهظة هي الحافز القوي لهذا المشروع. ولكن من الخطأ الفادح أن نبقي متبعين سياسة خاطئة فقط لأننا صرفنا على هذا المشروع بعض المال، فنكون كالذي يزيد الطين بلة. إن الرجوع عن الخطأ فضيلة.

وإذ أتحدث عن إنشاء المصانع في القرى اللبنانية، أنتقل مباشرة إلى الضرورة الملحة للوصول إلى هذه القرى. هل يجوز أن تبقى ٦٧٠ قرية في لبنان لا تصل إليها الطريق ونحن اليوم في عصر حديث هو عصر الذرة؟ هل يسمح أن يبقى في لبنان آلاف اللبنانيين بعيدين عن أسهل وسائل الحضارة؟

لقد تقدمت من الحكومة بمشروع عملي للطرق، نوقش بعد ذلك في اجتماع موحد عقدته اللجنة المالية. وإنه لما يدعو إلى الغبطة أن الأكثرية الساحقة من الزملاء الكرام تبنت المشروع في الاجتماع المشار إليه، حتى بات يدعى بحق «مشروع المجلس النيابي».

يقضي هذا المشروع باختيار أفضل العروض من الشركات العالمية عن طريق المناقصة، فتقوم الشركة العالمية التي تقدم أفضل العروض بوضع الدروس والتنفيد أيضاً، على أن يتم عملها بشق وتزفيت هذه الطرق في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات، وتأخذ الثمن لأعمالها تقسيطاً على عشرة سنوات.

في لبنان أكثر من ٦٧٠ قرية لم تستطع حتى الآن الاتصال بسائر مناطق لبنان لكي تتمكن من المساهمة في نشاطه الاقتصادي والوطني.

إن هذا المشروع يحقق ربط هذه القرى بالطرق العامة. ومسافة الطرق المطلوب شقها لتكوين هذه الشبكة الحيوية لا تقل عن ١٢٠٠ كيلومتر يحتم المشروع إنجازها في مدى لا يتجاوز الثلاث سنوات. أما نفقات المشروع فتسددها الخزينة تقسيطاً خلال عشر سنوات كما ذكرت. وفي وسع الحكومة أن تبقي على ضريبة التعمير التي ينتهي أمدها في عام ١٩٦٢، فتمدد بعد هذا التاريخ لإنفاق عائداتها على تنفيذ المشروع.

إن التفاصيل والتصاميم والمواصفات الكاملة للطرق هي الآن بين أيديكم، وقد باشر معالي وزيراً لأشغال العامة درسها منذ مدة. وإني لأمل أن يتمكن من تنفيذ وعده فينهي الدراسة قبل نهاية الشهر الحالي حتى يتم تزويد سفاراتنا في الخارج بالخرائط والمواصفات بغية تمكينها من دعوة المناقصين العالمين لدرس المشروع ودخول المناقصة، للشروع بالعمل في الوقت المناسب.

وإني لموقن بأن في مكتتنا وضع المشروع بجميع حلقاته بين أيدي الشركات للاطلاع والدرس في مدة أقصاها منتصف شهر شباط المقبل فنحدد بعد شهرين من ذلك موعد المناقصة وتقديم الشروط، ويتم التلزم في منتصف العام.

إن هذه الخطوات يمكن تحقيقها بسهولة ويسر فيما لو أحسننا العمل ولم نضع الوقت في الجدل والكلام الذي لا طائل تحته.

هذا المشروع، يا دولة الرئيس، ليس وهما تقصر اليد عن لمسه أو التحسس به. إنه على ضخامته وقوة معناه على الصعيد الوطني يمكن تحقيقه بسهولة كلية فيما لو حرصتم على تركيز بعض من هممكم واهتمامكم في هذا الحقل الحيوي الذي يلتصق بمقومات الازدهار في مستقبل لبنان.

لا بد لي، قبل انتهاء كلمتي، من التعليق بطريقة خاطفة على بعض الأمور الأخرى التي تثير الانتباه.

العاملون عن العمل ينتمون بمعظمهم إلى طبقة المتعلمين الذين تقف ثقافتهم عند شهادة البريفه أو البكالوريا أو ما يماثلهما. أما العاملون فهم إما صاحب حرفة أو صاحب مهنة أو حامل شهادة اختصاص. هذه الطبقة من أصحاب الحرف والمهن وذوي الاختصاص يصعب أن نجد في وسطها من هو متعطل عن عمل. وإذا فاته القطار، فلزم من محدود، إذ سرعان ما يعثر على عمل يعيش منه. أما تلك، طبقة المتعلمين الذين عجزوا لسبب أو لآخر عن اتقان صنعة معينة فهم في بحث دائم عن أي عمل أو أية وظيفة يخدمهم الحظ في الحصول عليها. ولست في حاجة إلى التدليل على ما تعانيه هذه الفئة من صعوبات، وزملائي النواب يعانون من أزمة الملاحظات في سبيل تأمين الوظائف لأنصارهم أو لأقربائهم من حملة الشهادات المشار إليها، هذا في الوقت الذي نجد فيه الجهاز الإداري عاجزاً عن تحمل أي ضغط يفرض الزيادة في عدد الوظائف.

هذه الظاهرة أيها السادة، بل هذه الحقيقة الجارحة، تعود ببعض أسبابها إلى الأسلوب العتيق الذي تمارسه الدولة في حقل التعليم، وهو أسلوب في حاجة إلى نفص تدريجي حتى يصل لبنان إلى قاعدة للتدريس تتواءم مع ضرورات التقدم الإنشائي والحضاري.

وإني إذا ما تناولت الأسلوب المتبع بالتقذ وطالبت بتبديله أو تطويره لا أتغافل عن جهود تبذلها السلطة لتأمين الدراسة للمواطنين. بيد أن هذه الجهود تبدو وكأنها بناء على الرمل. وفي رأيي أن الطريقة الصحيحة لإصلاح هذا العيب تنحصر في اتجاه السلطة نحو إنماء المدارس الابتدائية، فتؤمن قيامها في جميع القرى اللبنانية وتعتمد في الوقت نفسه على تحويل المدارس الثانوية فتجعلها مهنية إلا في المناطق التي تفتقر إلى مدارس ثانوية خاصة.

تستطيع السلطة أن تفعل ذلك دون أن تغمط التعليم الثانوي حقه، فتعطي المنح الدراسية إلى المتفوقين في المدارس الابتدائية لتمكينهم من متابعة التحصيل الثانوي في المدارس الخاصة.

هل تعلمون، يا سادة، إن في لبنان ٢٠٠ ألف طالب وطالبة في المدارس الابتدائية والتكميلية الخاصة والرسومية، وإن عدد الطلبة في المدارس المهنية هو ألفا طالب فقط؟ هذا لأن المدارس المهنية تقريباً مفقودة.

قضية مال التقاعد

هذه القضية في حاجة إلى عناية خاصة واهتمام عملي من السلطة بحيث تتداركها قبل أن تصبح على الصعيدين المالي والاجتماعي خطراً كبيراً يهدد مستقبل لبنان.

إن صندوق التقاعد يجب أن يتحول إلى مؤسسة مستقلة تماماً عن خزينة الدولة. على أن تكون هذه المؤسسة شراكة بين شركات ضمان مسجلة وبين الحكومة، فتنقل إليها أموال التقاعد بالتدريج وتتولى هذه المؤسسة تشغيل وتوظيف عائداتها، وتكون مسؤولة عن دفع المعاشات التقاعدية دون أن يكون للخزينة صلة بالأمر.

هذا المشروع لا يمكن تفصيله والإسهاب فيه الآن. وإني لعلّ استعداد تام لأضع خدماتي وخبرتي من هذا القبيل تحت تصرف وزير المال ورئيس الوزراء وأن أوضح التفاصيل الكاملة عند الاقتضاء.

أجل أن الميزانية العامة في تحسن مستمر من عام إلى آخر. ومع ذلك، هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أن الواردات التي يمكن إنفاقها في شتى حقول الإنشاء، ضئيلة. فلا بد إذن من اعتماد وسائل جديدة للحصول على المال اللازم.

ولا بد للبعض في مثل هذه الحال من أن يذهب به تفكيره إلى القروض. لقد حصل لبنان، لمشروع الليطاني، على قرض من البنك الدولي للتعمير والإنشاء. ولربما كان في مقدوره الحصول على قروض أخرى بالطريقة ذاتها. بيد أني أرى أن ثمة وسيلة أكثر سهولة وأسلم نتيجة، عنيت بها المؤسسة المالية العربية.

إن لبنان لم يتردد في اعتماد سياسة إيجابية ببناء من هذه المؤسسة. ولكي يجعل دورها عملياً ومنتجاً دعم مشروعها بمشروع لبناني آخر يمكنها من الحصول على ودائع من أرباح النفط العربي تبلغ خمسين مليون جنيه في السنة.

إن دور هذه المؤسسة في حقل الإنشاء يقوم على اقراض هذه الاعتمادات الضخمة سنة فسنة إلى الدول العربية غير المنتجة للبترو، وبصورة خاصة الدول التي يعبرها البترول إلى المصب، ومنها لبنان، بفائدة لا تتجاوز الـ ٢ ونصف في المائة.

إن تطوير عمل المؤسسة ودفعها إلى استكمال مقومات وجودها يعودان في الدرجة الأولى إلى المشروع اللبناني، هذا المشروع الذي باتت المؤسسة مرتكزة إليه، لن تقتصر فائدته على لبنان وحسب، وإنما سيفيد الأقطار العربية الشقيقة الأخرى. يجب أن لا ننسى أن تحسن الحالة الاقتصادية العامة في الشرق العربي هو أحد الأسباب الرئيسية لازدهار الاقتصاد اللبناني ولتأمين رفاهية اللبنانيين وضمان المستوى الجيد لمعيشتهم.

سأقف عند هذا الحد لأذكر بقضية المرفأ ولأعرف ماذا تريدون أن تفعلوا به. كلمة تنبيه فقط. إن موقف

لبنان يزداد حراجة كل سنة بشأن استرداد المرفأ وقد أصبح هذا المرفأ حقاً لنا منذ سنة ١٩٥٦، إنني آمل أن تتفرغوا إلى درس ومعالجة هذه القضية لأنكم أدرى الناس بها.

هذه يا دولة الرئيس تعليقات عاجلة على السياسة المالية الإنشائية، ينبغي اتباعها في لبنان. وقد أوردت فقط خطوطاً رئيسية لها، وكنت في كل ما تحدثت عنه عملياً بعيداً عن الخيال أو عما يتعذر تحقيقه. وأصارك القول إن الأشهر القليلة القادمة هي مقياس النجاح أو الإخفاق، وستسجل إما لك أو عليك. فإذا استطعت مع حكومتك الخروج من حالة الشكليات إلى جو العمل الإنشائي الجدي، تكون عند ذاك قد حققت للبنان ثورة في إنشائه وتصميمه لمستقبله يعوضان يا سيدي ألف مرة عن تلك الخسائر التي نكبته بها السياسات الغاشمة الماضية. ولبنان هذا البلد الذي وهبه الله الكثير من حسنه والكثير الكثير من إبداعه، هذا البلد الذي يسكنه شعب يتعشق الحرية ويفاخر بها ويعتز بالعمل والجد والنشاط يجب أن لا يحرم من حكومة متجاوبة مع نفسيته، متألّفة مع روحه، منسجمة مع عقليته.

فالمستقبل الذي كنا في الماضي نقول إنه أمامك بات اليوم في متناول يدك. وأرجو أن لا تخيب وصحبك في هذا العهد الناشئ الذي تحب، أمل أصدقائك وزملائك الذين أولوكم إلى الآن ثقتهم، وهي ثقة غالية. والسلام عليكم.

١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٠

إميل البستاني

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس،

بمناسبة بحث الموازنة بوجهها العام تكلم دولة الرئيس وأعلن بأنه أضاف مبالغ من المال لإنشاء الطرق وتجهيز المياه والكهرباء، فلو قابلنا بين الموازنة الحالية والموازنة السابقة لسنة ١٩٥٩ لتبين لنا جلياً بأن الزيادات ملموسة في المبالغ التي وضعت لهذه السنة.

نعم يا سيادة، إن الأموال في هذه السنة زيدت كما قال دولة الرئيس وكما قال رئيس اللجنة المالية ومقررها وتضخمت عن السنين السابقة، إلا أن هذه المبالغ التي وضعت في موازنة هذه السنة توزعت توزيعاً غير عادل.

أقول غير عادل وأثبت ذلك بمطالعة مقررات الموازنة التي يتضح منها جلياً صدق قولي، فالعدل يقضي بأن تراقب الحكومة بعين التجرد التوزيع وأن تراعي المصلحة العامة وأن يكون رائدها الحق والعدل نحو المناطق المحرومة والتي لا تزال تعيش في الحرمان.

فكل ذلك لم تعره الحكومة انتباهها آخذة بالقول القائل من له يعطى ويزاد ومن ليس له يؤخذ منه.

إن هذا الواقع وجدته بالموازنة بعد أن تصفحتها صفحة صفحة.

وهذا الأمر مما دعاني إلى الاحتجاج على هذا التوزيع الجائر وعلى هذه المعاملة القاسية التي ألحقت ببلاد البترونها حيفاً جسيماً لا أستطيع السكوت عنه ما زلت أشرف بتمثيل هذه المنطقة.

فبلاد البترونها كانت محرومة من خيرات الخزينة اللبنانية ولا تزال.

أيها السادة، تصفحت الموازنة فوجدت في الإنشاءات المائية أن المشاريع التي قدمتها وقدمها الأهالي لم يذكر منها تقريباً أكثر من مشروعات في حين أن هناك عشرات المشاريع المدروسة والمقرر تنفيذها في منطقتي وكلها مفيدة تنعش الأهالي وتبقيهم في قراهم وتمكنهم من كسب عيشهم بشرف.

ووجدت على العكس أن الحكومة خصصت لمناطق أخرى عشرات المشاريع وأرصدت لذلك المبالغ الطائلة.

لقد أدليت باحتجاجي في لجنة المالية على هذا الاجحاف فكان جواب الإداريين، أن مشاريع بلاد البترونها غير مدروسة.

فقول المسؤولين الإداريين ما هو إلا تمويه للحقيقة الصارخة. فالدروس لعدد غير قليل من المشاريع المائية في بلاد البترونها قد تمت واذكر منها على سبيل المثال ما هو عالق في ذهني، قناة الفوار، قناة راس نبا، نبع صالح، نبع وادي تنورين، نبع الزحلة، خزان لمياه سعيد، عيون البيضاء، وغيرها من الينابيع والأفنية التي لا مجال لذكرها الآن.

سيدي الرئيس،

لا ألقى كلمتي لغاية الشويعش إنما أقولها لكي يعلم الرأي العام أن حقوق بلاد البترونها مهضومة وهذا غير جائز، فبلاد البترونها قطعة من قلب لبنان النابض فحرمانها من حقوقها في أيامكم طعنة في قلب العدل الاجتماعي.

وما قلته عن المياه أقوله عن الطرق والمقياس واحد، فكيف يصبح أن تعمل الحكومة موازنتها في السنة الحالية على هذا الوجه غير المنصف.

لقد بح صوتي في اللجان والمجلس مطالباً الحكومات برفع الحيف عن بلاد البترونها التي أهملت طويلاً وما طالبت يوماً بجعلها فوق باقي المناطق بل كنت أعالج أمرها لكي تصبح في مستوى المناطق الأخرى وأن يكون لها الطرق والمياه والكهرباء والهاتف كما هو الحال في جميع المناطق اللبنانية.

أنا لا أقول أعطوا بلاد البترونها من حقوق المناطق الأخرى بل أقول بأن المنطقة الضعيفة يجب

تقويتها كما يجب تقوية المريض ليتعافى من مرضه ويصبح عضواً صحيحاً في المجتمع الكبير الذي ينتسب إليه .

وختاماً أرى أن إنصاف بلاد البترون لا يمكن أن يتحقق إلا بتخصيص مبلغ مائة ألف ليرة للمشاريع المائية ومبلغ مائتي ألف ليرة للطرق زيادة على ما هو وارد في الموازنة للسنة الحالية وبهذه المبالغ تتمكن من متابعة الأعمال العمرانية التي تنهض ببلاد البترون وترفعها إلى مستوى المناطق اللبنانية المتقدمة، وتخصيص تلك القيمة المطلوبة راحة لضمائر المسؤولين وتطمين لشعب ينشد الحياة والعزة والكرامة .

فأطلب من الحكومة جواباً إذا كانت ترغب أن ترصد المبلغ المطلوب .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان .

خاتشيك بابكيان : عطوفة الرئيس ، أيها الزملاء الكرام ،

رأيت ، بمناسبة إقرار هذه الموازنة ، أن أبدي بعض الملاحظات المقتضية ، ان لجهة كيفية تحضير الموازنة أم لجهة كيفية إقرارها ، إذ ربما كان في هذه الملاحظات ما يوفر بعض التحسين لموازنات السنوات المقبلة ويوفر على الدوائر المالية بعض المشاق .

أما فيما يتعلق بتحضير الموازنة ، فأقول : لا يخفى على أحد أن مشروع الموازنة الحاضرة وضع في المدة الواقعة بين آذار وحزيران من عام ١٩٥٩ ، ولا يخفى عن أحد ، أن حالة الجهاز الإداري ، بعد التشكيلات والتنظيمات الأخيرة ، قد تبدلت كثيراً منذ ذلك التاريخ ، وأصبحت الموازنة الحالية لا تنطبق بتاتا على واقع الإدارة اللبنانية كما هو الآن . وإذا تصفحتم الموازنة تجدون أن أغلب البنود الملحوظة لا تنطبق على المديريات الحالية وليس في ذلك لوم على الحكومة ، بل انه أمر واقع ، وعلى المجلس تصحيح هذا الوضع عندما يقر الموازنة .

أما فيما يتعلق بتحضير الموازنة في المستقبل فلي كلمة بهذا الشأن : إننا نرى أن البلدان التي تشبه أوضاعها المالية إلى حد ما ، أوضاعنا المالية اعتمدت في تحضير موازاناتها أسساً غير الأسس المتبعة عندنا . إننا نحضر الموازنة ثم نهتم بعدئذ بقضية التناسق .

في فرنسا مثلاً توجد لجنة تدعى لجنة الموازنة ، ومهمتها ليست مهمة إدارية بحث بل لها مهمة توجيهية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية والإدارية . وهي تتألف من رئيس ديوان المحاسبة ومن ممثلين عن مختلف الهيئات الاقتصادية والنقابات ، فلا تحصر هذه اللجنة عملها في الناحية المالية في تحضير الموازنة بل تأخذ بعين الاعتبار الحالات الاقتصادية والاجتماعية . فتجعل من الموازنة آلة متحركة تتطور مع تطور البلاد .

إنني أرجو الحكومة أن تأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار فتشكل لجنة من هذا النوع تشرف على تحضير الموازنة في المستقبل.

ولي ملاحظة تتعلق بتحضير الموازنة في المجلس. إن المجلس، كهيئة عامة يناقش الموازنة، وكلنا يعلم أن لجنة المالية والموازنة التي يرأسها حضرة الأستاذ جوزف شادر عن جدارة ولباقة هي وحدها التي تتعمق في درس الموازنة.

وهنا أرجو اللجنة وحضرة رئيسها بصورة خاصة أن يجعل درس الموازنة في اللجنة مشتركاً بينها وبين سائر لجان المجلس.

إن درس الموازنة هو أهم عمل يقوم به المجلس، ولكن نرى مع الأسف، أنها تدرس في لجنة المالية من الوجهة المالية فقط. ولكن طالما أن الموازنة تتصل اتصالاً وثيقاً بجميع نواحي النشاط الوطني فيقتضي أن لا تدرس الأوضاع المتعلقة بمختلف الوزارات إلا بعد دعوة ممثلين عن تلك الوزارات إلى حضور جلسات اللجنة أو اللجان.

هذا فيما يتعلق بتحضير الموازنة، أما فيما يتعلق بإقرارها فإننا سنحصر اهتمامنا، في الجلسات المقبلة في إقرار الموازنة. وقد قلت، إن الموازنة، بالنسبة للظروف التي خاضتها البلاد أفضت إلى تغيير في وضع الإدارة، فهي بالتالي لا تنطبق تماماً على حالة الإدارة المالية، وسوف يجابه المجلس صعوبات بعد إقرارها، وكما سبق للزميل الأستاذ بستاني وقال إن المجلس سوف يجابه طلبات نقل اعتمادات من باب إلى باب ومن بند إلى بند. وعلى سبيل المثال أقول: إن نصف المديرية والمصالح في الدولة قد تغير وانتقل من وزارة إلى أخرى. فهل يعقل أن لا يأتي منفذ الموازنة بطلب نقل الاعتمادات، وهل سيقضي المجلس السنة بطولها في هذه الشكليات؟

أرجو الحكومة أن تدرس هذا الأمر، وقد رأيت أنها وضعت في المادة الرابعة من قانون الموازنة نصاً يميز للوزراء أن ينقلوا بموجب مرسوم، اعتمادات من بند إلى بند ومن فقرة إلى فقرة.

يقضي أن تدرس الحكومة هذا الأمر ضمن نطاق الدستور والقوانين المرعية فلا يتم نقل اعتماد بدون قانون، وأن تأخذ بعين الاعتبار قانون المحاسبة العمومية، وأن تجد حلاً عاماً لهذه المعضلة حتى لا يكون جدول أعمال المجلس طيلة أيام السنة حافلاً بما لا يفيد.

كما أني آمل أن يقر المجلس الموازنة بسرعة لأنها مطابقة، بالأساس، للموازنات السابقة وخالية من التطور الإنشائي والحيوي، لأن المشاريع الإنشائية تدخل في موازنة الأشغال الإنشائية وفي مشروع الخمس سنوات الذي نتظر تحقيقه بفارغ الصبر.

أما الموازنة الحالية فيقتضي التصويت عليها في القريب العاجل، فهي أقرب إلى أن تكون مجرد موازنة إدارية.

الرئيس:

حضرات النواب المحترمين،

لم يبق لدى المجلس من الوقت سوى عشرة أيام لالانتهاء من درس الموازنة والتصديق عليها، ولم يبق أحد من طالبي الكلام في هذه الجلسة، فالرئاسة ترى بأنه من الأفضل قفل باب المناقشة بالموازنة بصورة عامة والمباشرة بالتصويت عليها.

عادل عسيران: الأفضل أن لا نجعل من جلسات هذا المجلس جلسات «قفل باب المناقشة»، لقد كان على الرئاسة أن لا تضيع الوقت طالما أنها حريصة على إنجاز الموازنة قبل آخر هذا الشهر.

الرئيس: لم يكن المجلس يتلهم بل كانت الموازنة قيد الدرس في اللجان، وفي ذات اليوم الذي تلقت فيه الرئاسة تقرير اللجنة على الموازنة عينت جلسة تعقد في اليوم التالي لدرسها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس،

لقد كنت أود أن يكون حضرات النواب أكثر اهتماماً بدرس الموازنة ومناقشتها، ولهذا السبب سأتكلم من مكاني ولن أصعد إلى المنبر كما فعل غيري، وسأحصر كلمتي بناحية واحدة فقط، لأنني أرى أن الإطالة بالكلام تسبب الملل للزملاء الذين لم يتعودوا حضور الجلسات. وكلمتي تنحصر في ملاحظات رئيس لجنة المالية والموازنة، في حقل واحد وفي باب واحد، من الباب الذي أسماه رئيس الحكومة، بالقسم الثالث، من فذلكة الموازنة.

لقد ذكر رئيس اللجنة، في هذا القسم، عنواناً: «إلى أين نحن سائرون في ميدان المال». واعتقد أن أهم ما يجب أن نتوقف عنده، في هذا الدرس المالي، نحن والحكومة، هو هذا الباب، لأن ما أورده رئيس اللجنة في هذا القسم من أن واردات الدولة، التي آمنت حتى اليوم التناسق بين الموازنة، الواردات والنفقات، قد يختل ميزانها بعد ثلاث سنوات. وهذا أمر خطير للغاية، وعلينا أن نتعاون، حكومة ومجلساً، لتتدارك هذا الأمر.

عطوفة الرئيس،

إذا كان ما ورد في تقرير رئيس اللجنة المالية من أن واردات الدولة في سنة ١٩٦٣ سوف لا تتناسب مع النفقات دون المس بمال الاحتياط فإن الأعمال الإنشائية ستصاب بالشلل، لأنني أعتقد أن بإمكان أية دولة أن تفرض الضرائب وتحصلها لتأمين نفقاتها الإدارية. أما الأعمال الإنشائية فتتم بمال الاحتياط المتكون من زيادة الواردات على النفقات.

فإذا كان باستطاعة حضرة وزير المالية أن يقول لنا إن ما أورده رئيس لجنة المالية مغلوط أو أنه بعيد الاحتمال إلى درجة أنه لا يستحق البحث فإنني أكتفي بهذا القدر من الكلام.

أما إذا كان في هذا القول عشرة بالمئة من الصحة، فعلياً منذ الآن، أن نتدارك هذا الأمر وأن نضع لموازنة ١٩٦١ قانوناً تتخذ بموجبه الاحتياطات اللازمة لتدارك هذا الخطر.

لقد سبق أن حصل بعض العجز من هذا النوع فتلافيناه بما توفر لدينا من المساعدات الأميركية ومن دخل الموازنة من المتأخر من عائدات البترول. ولكن النفقات العامة تزداد سنة بعد سنة، ولا تزداد النفقات بنفس النسبة. وأما ما دخل على الموازنة هذه السنة من تحسين فيعود إلى استيفاء الأموال المتأخرة بصورة طارئة.

لذلك فيني أطلب من الحكومة أن تحيينا، عندما نبحت في تقرير رئيس اللجنة المالية على هذه النقطة الهامة حتى لا أتطرق إلى غيرها، لأنني أعتقد أن هذه النقطة، هي الأساس في بناء الدولة.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، لقد طلب الكلام حضرات النواب السادة: جان حرب، إيليا أبو جوده، بشير الأعور، وعادل عسيان، هل تريدون أن نستأنف البحث نهار الخميس المقبل أم نقفل البحث الآن؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إيليا أبو جوده.
إيليا أبو جوده: عطوفة الرئيس، أرجو تأجيل كلمتي إلى نهار الخميس.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، إنني مستعد أن أعقد جلسة كل يوم من الآن حتى ٣١ كانون الثاني وذلك لتصديق الموازنة في موعدها وإلا ستنتشر الموازنة بمرسوم.
الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمود عمار.

محمود عمار: عطوفة الرئيس، يبدو أن بعض الزملاء لم يستعدوا للكلام في هذه الجلسة لذلك أرجو أن يتسع صدر الرئاسة وتؤجل البحث إلى نهار الخميس المقبل، والأفضل لنا أن نناقش الموازنة بصورة عملية وبعدها تعقد جلسة المناقشة العامة.

الرئيس: لقد ورد إلى الرئاسة اقتراح من النائبين الأستاذ أديب الفرزلي والأستاذ بشير العثمان يقولان فيه بما أننا ندرس الموازنة لذلك نقترح تأجيل جلسة المناقشة العامة إلى ما بعد الانتهاء من درس الموازنة.

من يوافق على تأجيل جلسة المناقشة إلى ما بعد الانتهاء من درس الموازنة كما اقترح النائبان الأستاذ أديب الفرزلي والأستاذ بشير العثمان يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل الاقتراح.

رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الخميس المقبل في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة البحث في الموازنة بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بويز وقحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - بحث عام.

٣ - مناقشة موازنة عام ١٩٦٠.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، نسيم مجدلاوي، فوزي الحص، موسيس دركالوستيان، محمد الفضل، كاظم الخليل، كلوفيس الخازن، تقي الدين الصلح وسليم الداود.

واعذرالسادة: معروف سعد، شارل مالك، حميد فرنجية، قبلان عيسى الخوري، نديم الجسر وعادل عسيران.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزيرين السيدين: فيليب تقلا وفؤاد نجار.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في التاسع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، نسيم مجدلاي، فوزي الحص، معروف سعد، محمد الفضل، كاظم الخليل، ناظم القادري، تقي الدين الصلح، ديكرا توسباط، جورج عقل وسليم لحود.

واعتذر السادة: حميد فرنجية، شارل مالك، نديم الجسر، قبلان عيسى الخوري، وشفيق مرتضى. وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضور كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، علي بزي، مورييس زوين، فؤاد بطرس وفؤاد نجار.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم استأنف المجلس مناقشة الموازنة بشكل عام، وصوت على اقتراح بتأجيل البحث في الاستجابات الواردة إلى ما بعد الانتهاء من دراسة الموازنة وإقرارها. ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الخميس في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار إده.

بيار إده: عطوفة الرئيس،

انتهت الجلسة الماضية باقتراح صوتت عليه أكثرية المجلس يقضي بتأجيل جلسة مناقشة الأسئلة والاستجابات.

إن في هذا التأجيل مخالفة دستورية أكيدة، لأنه إذا لم يكن لمطلق نائب في المجلس حق استجواب الحكومة إلا بعد موافقة الأكثرية، يبطل مفعول المادة الدستورية التي تنص على حق النائب باستجواب الحكومة بعد مرور خمسة أيام على تقديم الاستجواب.

من المعروف أن المجلس سيد أعماله، إنما لهذه السيادة حدود تنص عليها النصوص الدستورية. قد يكون ذلك الاقتراح مقبولاً، لو أن الذين أرادوا تأجيل الجلسة، لأسباب وجيهة، أهمها درس الموازنة، لو أنهم اتفقوا مع أصحاب الأسئلة والاستجابات على تقديم الاقتراح فيأتي التصويت عليه بالإجماع.

إنني أرى أن تفرد البعض منا بتقديم هذا الاقتراح وتأجيل جلسة كانت قد عيّنت لمناقشة الاستجابات يشكل مخالفة دستورية، مسؤول عنها المجلس النيابي، وهي بادرة خطيرة جداً، جرت في السابق وعشتها في مجلس ١٩٥١ لأن النظام الداخلي كان يومئذ يفترض قبول المجلس مطلق استجواب يتقدم به أحد النواب، ثم عدل هذا النظام فأعطى كل نائب الحق باستجواب الحكومة بعد مرور خمسة أيام على تقديم استجوابه إلى الحكومة في الدورات العادية والاستثنائية.

فبعد هذا التوضيح، سيدي الرئيس، أرى أن الاقتراح الذي صوتت عليه الأكثرية هو مخالف تماماً، ليس فقط لنصوص الدستور بل للمصلحة الديمقراطية وللنظام البرلماني، وأخشى أن تصبح الأكثرية سيدة الموقف لمجرد أنها أكثرية، في ظروف معينة من ظروف الجلسات فتعطلها في بدايتها أو في منتصفها أو في نهايتها فيتعطل بذلك النظام البرلماني.

أضيف إلى ذلك أن ليس هنالك أمر هام يوجب الاختلاف عليه. إنما ما يجعلنا نحتج بشدة على هذا الاقتراح هو أنه يرجى الجلسة إلى ما بعد الانتهاء من درس الموازنة دون أن يأخذ أصحاب الاقتراح تصريحاً من الحكومة تتعهد فيه بتمديد الدورة، مهما طال أمر دراسة الموازنة، ليتمكن المجلس من مناقشة الاستجابات، فلو حصل ذلك، وتم الاتفاق حول هذا الأمر بين مقدمي الاقتراح والمستجوبين مثلاً لكان بالإمكان الأخذ بالحجة القائلة إن هذا التصرف لا يتنافى والروح البرلمانية.

حضرة الزميل.

الرئيس:

أنا لا أعتبر أن الحكومة مسؤولة عما جرى، وأنا أشكر الزميل الأستاذ إده على تقيده بالنصوص الدستورية وعلى إشارته إلى الحدود التي لا يمكن للمجلس أن يتخطاها.

قدم الاقتراح إلى الرئاسة فاستعملت حقها بمقتضى النصوص الدستورية لا بحسب النظام الداخلي، وطرحته على التصويت وأجلت الجلسة وإذا شاء حضرة الزميل فإني أثبت له أن إجراءات الرئاسة كانت منطقية تماماً على نص المادة ٣٢ من الدستور وإني أتلوها ليسمعها جميع من حضر هذه الجلسة ويعرفون وجه الحق في هذا الأمر:

المادة ٣٢ من الدستور تنص على ما يلي:

«يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار والعقد الثاني يبدأ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة العقد إلى آخر السنة».

حضرات الزملاء،

الدستور صريح بهذا الشأن فهو لا يفضل على درس الموازنة أي أمر سواء أكان استجابة أم قانوناً معجلاً مكرراً أو غيره، والرئاسة كانت على علم كلي بنصوص الدستور عندما تقدم حضرة النائبين المحترمين السيدين أديب الفرزلي وبشير العثمان بطلب تأجيل جلسة المناقشة بالاستجابات إلى ما بعد درس الموازنة، هذه الجلسة التي عينت عندما لم يكن المجلس مستعداً بعد للدخول في درس الموازنة. ورأت الرئاسة بأن من حقها أن تعتمد على نص المادة الدستورية التي تعطي الأولوية لدرس الموازنة. فهي بذلك طبقت نصوص الدستور ضمن الحدود التي نصت عليها النظم البرلمانية.

حضرات النواب المحترمين.

أرجو التوقف عند هذا الحد، فالنصوص الدستورية لا يمكن أن يناقش بها النواب، بل إن حق مناقشتها محصور بين الرئاسة وأحد النواب فقط. وفي كل الأحوال فقد استعملت حقّي الدستوري وصدقت أكثرية المجلس الاقتراح. وإني مستعد لأن أعين جلسة لمناقشة الاستجابات حالما تنتهي من درس الموازنة، وأعدكم، أن درس الموازنة سينتهي بعد سبعة أيام، هذا إذا أراد المجلس أن يعمل واجبه ويعقد الجلسات المتتالية. أما إذا أراد المجلس أن يناقش الموازنة ساعة من الزمن في كل جلسة ثم يفقد النصاب، فلن تتمكن من تصديق الموازنة وسوف تنشرها الحكومة بمرسوم.

حضرة الرئيس، أود أن أتكلم لأنك أشرت إلى مواد دستورية غير مطبقة.

بيار إده:

لا يعطى الكلام في النظام الداخلي وفي التعليق على المحضر والأوراق الواردة إلا مرة واحدة وقد أعطيتك الكلام فأوضحته وجهة نظرك وأجبتك بنص صريح، والرئاسة ليست مستعدة أن تجادل في أمر خارج عن النص المبين في المادة التي تلوتها عليكم، مع العلم أن الرئاسة لا تعطيك الكلام محافظة على الوقت.

الرئيس:

مقاطعاً، إني احتج على عبارة، «إضاعة الوقت».

بيار إده:

الرئاسة لم تعطك الكلام.

الرئيس:

إني أتوجه إلى المجلس وأطلب منه حق الكلام.

بيار إده:

لقد سألت واجبتك، أنا لست مستعداً، كيفما كان الحال، لأن أساهم بإضاعة الوقت، والأمر، كما قلت، يعود للمجلس وسأستشير في هذا الشأن.

الرئيس:

أرجو أن تطرح اقتراحي بطلب الكلام.

بيار إده:

الرئاسة تعرض اقتراحك بطلب الكلام ساعة ترى ذلك مناسباً.

الرئيس:

بيار إده :

الاقتراح يعرض على التصويت ساعة يصل إلى الرئاسة.

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي :

أشكر حضرة الزميل بيار إده وسائر الزملاء الذين تقدموا باستجابات لأن ذلك يدل على معارضة نزيهة وبنشاط خاص نفاخر به ، ولا يمكن أن تسلك طريقاً يتنافى مع الدستور والنظام رغبة في الحد من هذا النشاط الاستجوابي ، ولا يمكن أن نقبل بمناقشة من هذا النوع مبنية على اجتهادات دستورية .

لقد تقدمت مع الزميل بشير العثمان باقتراح طلبنا فيه تأجيل جلسة الاستجابات إلى ما بعد الانتهاء من درس الموازنة ، لأننا نعلم أن تلك الجلسة لم تكن في محلها وفقاً لنص المادة ٣٢ من الدستور ، ولأننا عرفنا أن المجلس يرغب في تأجيل تلك الجلسة فاستفتى وقضى بتأجيلها ، ولأننا عرفنا ، من الناحية البرلمانية أن تأخير درس الموازنة يعطى الحكومة حق نشرها بمرسوم ، ونحن بتقديم هذا الاقتراح توخينا بقاء المجلس مسيطراً على الموازنة وتوخيها أيضاً المحافظة على ثلاث قيم .

١ - الحرص على الدستور .

٢ - الحرص على النظام الداخلي .

٣ - أن نبقى للمجلس حق مناقشة الموازنة وإصدارها بقانون ، إننا لم نهدف من اقتراحنا الإقلال من أهمية الاستجابات .

ومن ناحية ثانية فقد طبقنا الفكرة التي يناادي بها حضرة الزميل بيار إده وسألنا رئيس الحكومة رأيه بتأجيل جلسة الاستجابات إلى ما بعد الانتهاء من درس الموازنة فكان جوابه أن لا فرق عنده في ذلك والمجلس حر بتحديد الموعد الذي يشاؤه الأمر الذي يدل على أن التصريح الذي يطالب الأستاذ بيار إده الحكومة به قد حصلنا عليه قبل تقديم الاقتراح .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز .

جان عزيز :

إنني أقبل بما تفضل به حضرة الأستاذ أديب الفرزلي شرط أن تتعهد الحكومة بعدم نشر الموازنة بمرسوم .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض .

رينه معوض :

لا علاقة للحكومة بهذا الطلب فعلى المجلس أن يقوم بواجباته ويجتمع بصورة مستمرة حتى ينجز الموازنة في الوقت المحدد .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز .

جان عزيز: هناك مرسوم اشتراعي ينص على أنه لا يجوز أن يجري تعديل بند من بنود الموازنة في اللجان دون موافقة الحكومة ولهذا كان من المفروض على الوزراء الحضور إلى جلسات اللجان عند درس الموازنة.

الرئيس: للحكومة الحق أن تستنيب من تشاء من موظفيها لحضور اجتماعات اللجنة أما في جلسات المناقشة العامة بالموازنة فحضور الحكومة واجب.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار إده.

بيار إده: إن المادة ٣٢ من الدستور التي قالت الرئاسة انها تقيدت بها والتي توجب على الرئاسة وعلى المجلس ارجاء المناقشة بالاستجوابات تتنافى تماماً مع الدعوة التي وجهتها إلى المجلس لحضور جلسة الاستجوابات، وبذلك أصبحنا أمام مخالفتين دستوريتين، الأولى، وهي في نظر الرئاسة ونظرنا أنه يمكن للرئاسة طرح الاقتراح على التصويت، والثانية وقعت بدليل أن هذه المادة لم تطبق لأن الرئاسة كانت قد وافقت على دعوة المجلس لمناقشة الاستجوابات.

فإذا كان الموضوع موضع حكم أكثرية على أقلية خارج نطاق القوانين فقد انتفى كون هذا المجلس مجلساً نيابياً، وانه لأمر خطير أن نجعل المجلس يتبدل بتبدل الأشخاص.

إن الأشخاص تتبدل ولكن المؤسسة تبقى. فإذا كنا لا نتفق جميعنا، على اختلاف آرائنا على المدافعة عن هذه المؤسسة فإن ذلك ما يهدد حتى كيان هذا البلد.

الرئيس: لو أن حضرة النائب المحترم الأستاذ بيار إده عاد بذاكرته إلى الوقت الذي عينت الرئاسة فيه جلسة المناقشة بالاستجوابات لعرف ملياً أنها عينتها قبل البدء بمناقشة الموازنة، وعندما بدأ المجلس بمناقشتها، ورأت الرئاسة أن المجلس يرغب في متابعة درس الموازنة قبل أي شيء آخر، وهذا حق من حقوقه، وقدم إليها اقتراح بتأجيل جلسة الاستجوابات طرحته على التصويت وتوخت بهذا العمل أمرين: الأول، تطبيق النصوص الدستورية، والثاني تشجيع النواب على حضور الجلسات ومناقشة الموازنة والانتهاؤها بسرعة حتى يتفرغوا لمناقشة الحكومة في جلسة الاستجوابات.

لذلك فالرئاسة استعملت حقها أولاً وآخر كما نصت الأنظمة.

وأما فيما يتعلق بتأجيل الجلسات، فلو رجع حضرة النائب المحترم إلى الماضي القريب والبعيد لرأى أن تعيين الجلسات وتأجيلها منوط بالرئاسة وحدها، كما أنها ليست مجبرة في عملها هذا على أخذ موافقة النواب، فالرئاسة هي التي عينت جلسة الاستجوابات وهي التي أجلتها، وهي

التي عرضت اقتراح التأجيل لاقتناعها بأن المجلس يفضل درس الموازنة أولاً،
لذلك لا أعتقد أنه يترتب على هذا العمل أية نتيجة خطيرة على النظام أو على البلاد.

جان عزيز: أرجو من الحكومة أن تصرح بأنها لن تنشر الموازنة بمرسوم.

الرئيس: الحكومة لم تطلب الكلام وليس باستطاعة الرئاسة أن تدعوها لأن تدلي بمثل هذا التصريح.
المجلس وحده باستطاعته أن يحول دون نشر الموازنة بمرسوم وذلك بمثابرتة على درس الموازنة
وإقرارها قبل نهاية هذا الشهر.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: حضرات النواب المحترمين لا أريد أن أدلل على موقف الحكومة المنسجم مع أكثرية هذا المجلس
وفي مختلف الظروف لأننا كنا ولا نزال في كل مرة نطلبون منا أن نبرز أمامكم للمناقشة، وأظن
بأن هذا إنما يشفع لنا لديكم أقول، كنا وما نزال مستعدين لمواجهة المجلس من أجل المناقشة في
كل ما يمت إلى مصلحة هذا الوطن، وأظن أن الدستور إنما هو كل لا يتجزأ فكما أنكم تتقيدون
بنصوصه فنحن من حقنا كحكومة أن نستند إلى نصوص هذا الدستور في كل عمل وأن لا نتنازل
عن كل حق يعطينا إياه.

ريمون إده: (مقاطعاً): لم أفهم شيئاً من كلام دولة الرئيس.

الرئيس: هذا معناه إذا صدقتم الموازنة كان به وإلا أصدرتها الحكومة بمرسوم.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم الأمير مجيد ارسلان.

مجيد ارسلان: عطوفة الرئيس، إذا بقي الجدل على هذا الحال وبقينا ننسج على هذا المنوال فلا يمكننا أن ندرس
الموازنة وبالتالي لا يمكننا أن نناقش الاستجابات، لذلك أرجو الزملاء الكرام أن ننتهي أولاً من
درس الموازنة ولدينا الوقت الكافي من الآن إلى ٣١ كانون الثاني، وتعين جلسة للمناقشة العامة،
هذا وقد صرحت الرئاسة الكريمة بأنها مستعدة لعقد جلستين كل يوم إذا اقتضى الأمر لدرس
الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، لقد قبلت الحكومة بزيادة مبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لمشاريع إنشائية
في وزارة الأشغال العامة فإذا صدرت الموازنة بمرسوم تخسر البلاد هذه الزيادة لذلك إذا أضعنا
الوقت دون تصديق الموازنة من المجلس كما عدلتها اللجنة المالية نكون قد خسرنا مبلغ ١٧٠٠٠ ل.ل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس، بكل أسف لم أفهم ما قاله دولة رئيس الحكومة، أنا مقتنع أن هذه الموازنة ستنتشر بمرسوم وقد طلبنا من دولة الرئيس أن يتعهد أمام هذا المجلس بأن لا تصدر الحكومة الموازنة بمرسوم، وهذه الطريقة كما أعتقد لا تشكل مخالفة دستورية. لذلك فإنني أطلب من دولة الرئيس بأن يتعهد بأن تفتح الحكومة دورة استثنائية ليتمكن المجلس من درس الموازنة، وإنني أعتقد بأن التأخير في درس الموازنة سببه الحكومة لأن هناك قراراً من اللجنة المالية بشأن حضور الحكومة إجبارياً لجلسات اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: (مقاطعاً): اللجنة المالية لم تجبر الحكومة بالحضور بل طلبت منها الحضور.

ريمون إده: (متابعاً): لقد قرر أعضاء اللجنة المالية بأن لا يدرسوا موازنة الطرق إلا بحضور وزير الأشغال العامة، إذن فسبب التأخير في درس الموازنة ناتج عن الحكومة، لذلك أطلب من الحكومة أن تتعهد بأن لا تصدر الموازنة بمرسوم أو أن تفتح دورة استثنائية في شهر شباط وهذا طلب برلماني وإنني أطلب من دولة رئيس الحكومة بأن يطرح الثقة حالاً على الموقف الذي يقفه الآن وذلك لأن دولة الرئيس رفض أن يعد المجلس بأن لا يصدر الموازنة بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، إنني لا أفهم موقف حضرة العميد إلا أن هذه الحكومة قد لا تروق له من بعض النواحي وأنا أعذره على ذلك ولكن لا أظن هذا يبرر اتخاذ أي موقف قد يؤدي إلى الاضرار بالمصلحة العامة، ذلك لأن الموازنة هي أهم عمل يقوم به هذا المجلس، وقد تقدمت بها الحكومة من هذا المجلس الكريم في موعدها المحدد، لذلك كنت صريحاً عندما أجبت بأن الدستور إنما هو ككل يعطي حقوقاً لكل نائب ويعطي حقوقاً كذلك للحكومة، وكل واحد منا يتشبث بكل حق يعطيه إياه الدستور.

أما إذا كانت تريد أن تطرح الحكومة الثقة بنفسها على أي موضوع أو بدون موضوع فلا أظن بأن هذا المجلس قد يرى في هذا العمل ما يتفق مع الأصول البرلمانية، وحتى لا تتهم الحكومة بالنهيب فهي مستعدة عندما تريدون بأن تطرح الثقة.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، ليس هناك من موضوع حتى تطرح الحكومة الثقة على أساسه لننتقل الآن إلى جدول الأعمال.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إيليا أبو جوده.

إيليا أبو جوده: عطوفة الرئيس،

أيها السادة الزملاء

كلمتي في الموازنة، داخل المجلس، سأحاولها مختصراً قدر الممكن.

إنها تنقسم إلى أربع فقرات: مبادئ عامة في علم المالية، نماذج من أخطائنا في درس الموازنة، موازننا على ضوء المبادئ المالية العامة، ثم مقترحين واحد للمستقبل وآخر مستعجل.

- ١ -

علم المالية تطور في ربع قرن. وفي مؤلف قيم لغستون جيز عرض مسهب للنظرية القديمة الخاصة بكلمات: كل هم الموازنة، تقول هذه النظرية، هو أن تغطي نفقات الدولة. والمالية علم توزيع التكيف. حتى القروض نفسها التي تعقدها الدولة مع الأمة هي في النهاية - وخلافاً لما يبدو - نوع من التكيف، لأنها إنما تستدعي أن تدبر الدولة طريقة تسديدها بضريبة على المكلف. وهكذا من ماله ترد له ماله.

هذا، أيها السادة، خلاصة الخلاصة للنظرية القديمة.

هذا، أيها السادة، تغير. ويجب أن تمضوا معي، والاسفنجة بيدكم، تمحونه محواً.

ملخص الانتقال من النظرية العميقة القديمة إلى النظرية المنعشة العصرية أوجزه بهذه الجملة: الجوهر في الضريبة ليس توفير المال للدولة بقدر ما هو منع المواطن من استعمال كل ماله حسبما يشاء. بهذا «الأخذ» الذي تقوم به الدولة، بشكل كاف، يمكنها أن تضعف تضخماً خبيثاً. و«بالعطاء» الذي يتوافر لها أن تقوم به يمكنها أن تنمي حيوية يجب إنمائها.

منذ نزول «السر وليم بفردج» علناً إلى سماحة المالية، في ذلك العام السعيد ١٩٤٢.

(رغم أنه كان عام حرب ودمار) وجد لأول مرة ما سموه «الميزانية الإنسانية»، وحصل في علم المالية ثورة تلتها انقلابات اجتماعية لا في إنكلترا وحسب بل في جميع البلدان الراقية.

لم تبق للموازنة صفة مالية وحسب أي اهتمام بتدبير المال للإنفاق، بل أصبح لها أيضاً - وخصوصاً - صفة تدخلية أي قيام بفصل منعش من جهة، ومن جهة أخرى مد بعض أجزاء الجسم بدم جديد.

علم المالية اليوم هو إذن علم تدخل الدولة في حقول أربعة: الاقتصاد والاجتماع والسياسة والحضارة.

أمس، كانت الدولة، في العالم بأسره، حتى في أرقى البلدان، هي «الدولة البوليس». اليوم الدولة، في جزء من العالم متأخر، هي «الدولة البوليس»، وفي جزء من العالم متقدم، هي «الدولة العناية». أخذ المليون الكلمة من علم اللاهوت ليقولوا إن الدولة الحديثة باتت، مثل الله تعالى، عناية تتدخل في مصير الإنسان.

كل هذا يتم لا بالضغط ولا بإرسال الناس إلى السجون وإنما بالشكل الذي توضع به الموازنة.

أقوى آلة بيد الحكم هي الموازنة. إنها أهم من الجيش، أهم من سلطة القاضي التي تصل إلى حد الإعدام. هذه الموازنة الوادعة الصامتة المتمسكة، يقول علماء المال، هي بوداعتها وصمتها ومسكنتها أكبر دكتاتور. وقد كتب أحدهم إلى رئيس دولة يقول له: إن رضيت بالموازنة كما وضعت بقيت أشل اليدين مدة سنة. أيها السادة،

إن علم المالية الحديث هو علم تدخل الدولة في جعل الإنفاق تنمية والشعب مجتمعاً، والحكم دولة، ونشاط الأفراد حضارة.

- ٢ -

كيف درسنا موازنتنا؟

أترك ما قاله صديقي رئيس الوزراء، وفيه، على بساطته كثير من العلم ومن الحقائق التي ترضي الحس العام، وأتلى كلام اثنين، هما رئيس لجنة المالية والموازنة ومقرر لجنة المالية والموازنة. الأول أتناوله في روح تقريره فقط، والثاني في نبذة من تقريره واحدة.

عند الأول - وهو وزير مالية سابق - لم أجد أية حملة على المبادئ المالية العامة التي تقوم عليها موازنتنا، وإنما هناك انتقاد لنقاط بعينها. ماذا! تراه قصد أن يقول إنه إن تعدلت هذه النقاط صلحت موازنتنا؟ أما الثاني فأجد أن الأرقام نفسها كانت عنده مدعاة تضليل له ولنا. لقد قدم لنا جدولاً يقابل بين عدد الموظفين الذين تغذيهم موازنتنا وعدد الموظفين الذين تغذيهم كل من موازنات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ليخلص إلى القول إن نسبة موظفينا إلى سكاننا هي منخفضة إن قوبلت بنسبة موظفي كل من الدول الثلاث إلى سكانها. ولكنه نسي أن يقول - مما يعود ويدحض استنتاجه - أن تلك الدول لها إمبراطوريات ومسؤوليات تجاه التمدن تتطلب منها زرع مئات الألوف من الموظفين في غاصمتها وفي جميع أنحاء العالم، بينما نحن لم نتمكن بعد من إرسال ولو عشرة موظفين إلى منطقة من داخل بلادنا اسمها الهرمل.

(على أنني أطمئن الموظفين اللبنانيين طمأنة أصح: إنهم نعم يتناولون نصف أرقام الموازنة، ولكن لا لأن مرتباتهم ضخمة بل لأن هذه الموازنة هي بحد ذاتها هزيلة ضعيفة الأرقام. ووضع من ينتقدهم أشبه بوضع رب بيت يأخذ على زوجته أنها تنفق نصف دخله على الخدم دون أن يذكر أن دخله كله لا يتجاوز ألفي ليرة في السنة.

أكتفي، أيها السادة، بالإشارة إلى هاتين النقطتين في تقريرتي اثنين ممن احترم، هما بين أذكي رجال هذا المجلس، لأقول لكم إننا لم ندرس موازنتنا بعد لا بتعال ولا بشمول ولا على ضوء مالي حديث.

موازنتنا والمبادئ المالية الحديثة.

انتقادان يوجهان إلى موازنتنا: ضعف أرقامها وكونها غير تدخلية.

من حيث ضعف أرقامها، أذكركم بأن موازنتنا هي في حدود ١١ بالمئة من دخلنا القومي والموازنة في البلد الراقي تكون في حدود ٣٣ بالمئة من الدخل القومي. وإلا ما قدرت أن تقوم بعملية التدخل. وإليكم بجدول غير حديث عن خمس دول، اثنتان كبيرتان وواحدة متوسطة واثنتان صغيرتان، فترون أن موازنة كل منها هي في حدود ٣٣ بالمئة من دخلها القومي:

إنكلترا	٣٤,٦٪
فرنسة	٣١,٧
تشيكوسلوفاكية	٣٥,٦
بلجيكة	٣٤,٠
هولندة	٣٧,٢

وهناك دول في العالم بلغت موازنتها، أحياناً، حتى في أيام السلم، ٤٣ بالمئة كما حصل لتشيكوسلوفاكية عام ١٩٤٧. ولعل من الخطير الخطير أن تعلموا أن موازنة إسرائيل هي ٤٢ بالمئة من الدخل القومي. فلا تعجبوا، والأرقام هي هذه، إن قيل لكم ان إسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة ذو الموازنة العصرية.

أريد أن أقرر أنه ما لم تصبح موازنة لبنان نحو ٥٨٠ مليوناً، وهو تقريباً ثلث دخلنا القومي، تبقى دولتنا دولة بوليساً أي أبعد ما يمكن عن الدولة العنابة، وبلدنا بلد متأخر أي أبعد ما يكون عن الأمة الحية.

ونشددان حكومتنا أن تصبح إلى قلب الشعب أقرب من القبضاي والاقطاعي والديموقراطي (أي السياسي الطماع) سيقى عبثاً، ما لم تسيطر الدولة على موازنة عصرية بمقدور أرقامها أن تؤمن لهذا الشعب اثنين: العيش والراقي، وخصوصاً الرقي.

من حيث عدم تدخيلتها، موازنة الدولة الراقية في القرن العشرين تتدخل في أربعة حقول هي أقسام الهرم الأربعة التي يتكون منها نشاط الأمة:

أولاً: تنفق الموازنة متدخلة على العدالة الاجتماعية التي تؤمن للشعب العمل الدائم والتعليم والتطبيب المجاني والنظافة والشيخوخة المضمونة والراحة، وبتعبير آخر تجعل المواطن في مأمن من شر ما سماه بفردج «الجبابرة الخمسة»: الفقر المرض، الجهل، الوسخ، البطالة. ماذا تنفق الموازنة الحديثة على العدالة الاجتماعية؟ الجواب: ربع أرقامها. ماذا تنفق الموازنة التي بين يديكم على العدالة الاجتماعية؟ الجواب: صفر.

ثانياً: تنفق الموازنة متدخلة على الآلة الحاكمة أي على موظفي الدولة من رئيسها إلى آخر حاجب فيها. هؤلاء في البلد العصري يجب أن يبلغ مجموع رواتبهم أكثر قليلاً من ربع الموازنة. أما في الدولة البوليس، كما هي حال دولتنا، فتبلغ رواتبهم نحو نصف الموازنة، ومداورة نحو ثلاثة أرباعها إن نحن نظرنا إلى ما يلحق بعض الكبار وذويهم وذوي ذويهم من أموال الاعتمادات التي تخصص لتلك الأشياء المزعومة بتحقيقات اقتصادية.

ثالثاً: تنفق الموازنة متدخلة على النشاط الحضاري. ويقصد به مجموعة مؤسسات الكشف والعلم، الفن وأغراض الجمال، الفكر والثقافة. مؤسسات بدونها يكون الشعب قبيلة لا أمة. الإنفاق على النشاط الحضاري له قيمتان: قيمة بحد ذاتها لأنه في النهاية هو الغاية من الوجود، وقيمة سياسية وقل استراتيجية لأن بلداً لا نشاط حضاري له أي لا دور له في العالم، إنما يستحيل أن يقف ضمير العالم إلى جنبه في حالة الاعتداء عليه، وجنديه نفسه لا يفنديه وكذلك مواطنه الذي هو جندي المجهول. نفقات النشاط الحضاري في البلد الراقي تبلغ ما يزيد قليلاً عن ربع أرقام الموازنة. وهي بعد القفزة العلمية الأخيرة ارتفعت إلى حدود الأربعين بالمئة من هذه الأرقام. أين موازنة لبنان من نفقات النشاط الحضاري؟ نفقات النشاط الحضاري موضوع غير وارد في موازنة لبنان. (ألفت النظر إلى أن التعليم ليس العلم، وأرقام التعليم إنما تدخل في حيز العدالة الاجتماعية لا في حيز النشاط الحضاري). النشاط الحضاري موضوع عنفوان الشعب، والذي من أجله يصبح العيش خليفاً بأن يعاش، والذي من جهة أخرى يدعم استراتيجية وجود الأمة، إنما هو حقل لا تخصصه الموازنة اللبنانية ولا بكلفة شق طريق أو تقويم كوع. وحسب أرقام موازنتنا، حتى الحالية، كان يجب أن يخصص له ٥٥ مليوناً.

رابعاً: تنفق الموازنة متدخلة على التصنيع. وهو مجموعة المشاريع الاقتصادية العصرية التي تنمي الدخل القومي. كم تنفق عليه؟ ربع الموازنة.

إذا كان تدخل الدولة في النشاط الحضاري وتدخلها في تأمين العدالة الاجتماعية هما أهم حدثين طرأ على السياسة المالية في القرن العشرين فإن التصنيع الذي كان قائماً ولو بشكل بدائي منذ عهد الميزانيات القديمة، أصبح أحد أهم تدخلات الدولة العنانية. على أنه لكونه ذا طابع شبه مادي بحث يظل معرضاً لغزو من ينفذونه، حكماً كانوا أم متعهدين. فإن لم تكن الدولة والأمة معاً ملدوغتين لدغة خلقية باتت الأموال المخصصة للتصنيع عرضة للتلاعب. ما هي الضمانة التي توفرها الدولة بهذا الشأن، لا بوجه الطماع من البرانيين وحسب، بل أيضاً بوجهها هي بالذات؟ إن موازنتنا في إغفالها الإنفاق على التربية الشعبية أي على تمكين الخلق في الأمة، إنما تضع نفسها بنفسها موضع المرأة التي، عن قصد، تترك مزلاج بابها خرباً.

أيها السادة،

إن موازنتنا، التي كان يجب أن تنفق متدخلة على أقسام الهرم الرباعية بالتساوي تقريباً، لا تظنوها تغفل فقط

اثنين من هذه الأقسام: العدالة الاجتماعية والنشاط الحضاري، وتحتجوا بأنها تنسخ على الآلة الحاكمة وعلى التصنيع، فتأخذوا مثلاً بأن نصف الموازنة يذهب إلى الموظفين وبأن هناك موازنات خاصة كالتنمية للطاقة وللشاريع المائية والكهربائية وما إلى ذلك إن هذا نفسه على شيء من الاختلال والوهم. إن أرقام الآلة الحاكمة تنفق في ٨٠ بالمئة منها على محاسب لا على موظفين تكتيكيين، والأرقام المختصة بالتصنيع سواء في الموازنة العادية أو في الموازنات الملحقية - وهذه مفروض فيها أن تنمي الدخل القومي - هي أرقام عجفاء بالنسبة إلى بلد كلبنان. يكفيكم أن تعلموا أننا بعد سبع سنوات، أي بعد أن يصبح لبنان كما يعدوننا «جنة الماء والكهرباء»، لن يكون للمواطن منا سوى طاقة كهربائية تبلغ أقل من ثلاثة كيلوات في اليوم بينما يملك المواطن الأسوي من الطاقة (اليوم لا بعد سبع سنوات) أكثر من ثلاثة عشر كيلواتاً.

ومعلوم أن الرقي المادي - وبنتيجة الرقي المعنوي - إنما يتوافر للفرد بنسبة توافر الطاقة له. أريد أن أقول إن موازنتنا، التي من ٢٢٠ مليوناً، هي فقيرة فقيرة ليس عندها - عملياً - من المال إلا ما تنفقه على الموظفين.

ويستنتج من الموازنة أن دولتنا هي دولة نفسها لا دولة أمتها.

- ٤ -

مقترحان:

أولاً - الموازنة الحالية لم يبق متسع من الوقت لنسقيها من الأساس ورفعها إلى ٣٣ بالمئة من دخلنا القومي، أي إلى نحو ٥٨٠ مليوناً. فلنعتبر ظفراً لنا أن نجعلها آخر موازنة غير تدخلية آخر موازنة من الطراز القديم.

ثانياً - لنتمن على الحكومة أن تعصر، حيث يمكن العصر، بعض الاعتمادات التي تذهب إلى تحقيقات مادية بحيث تحرر جزءاً من الدخل الذي سيأتينا من مصدرين: زيادة عائدات البترول ذات المفعول الرجعي والزيادة التي أخذت تطراً على مداخيل الجمارك، مما قد يجمع نحواً من ٤٠ مليوناً.

هذه الأربعون مليوناً، ليساعد الخبراء منا وزارة المالية على أن تضع بها، في مستقبل قريب موازنة استثنائية ملحقية تعوضنا هذه السنة عما تلحقه بنا من ضرر موازنة من الطراز القديم. وعلى أن يكون نصف هذه الموازنة للعدالة الاجتماعية ونصفها الآخر للنشاط الحضاري.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

عطوفة الرئيس، بعد هذه المقدمة العلمية البليغة التي جاءت على لسان زميلنا الاقتصادي الكبير الأستاذ إيليا

أبي جودة، وقد كنت أحسبه قبل الآن الأمين الخازن لهذه الدولة، أو الوزير الحسيب كدولة الرئيس كرامي، ولكن ظهر لنا أن له جولات موفقة جداً في عالم الاقتصاد فبوركت هذه الكلمة الطيبة وبورك قائلها.

ولكن لي يا عطوفة الرئيس، وأنت المستمع الأول في هذه الجلسة، ملاحظات حول الميزانية سأقولها على الرغم من اعتقادي بأن هذه الملاحظات التي سأدلي بها لن يستمع إليها الزملاء الكرام ولا الحكومة ولكنه واجب علي أن أقول ما أعتقد أنه الحق والصواب.

عطوفة الرئيس، ان الميزانية في الدولة تعتبر المرآة التي تنعكس عليها النفقات والواردات وروحية الصرف وهنا أريد أن أردد مع الشاعر:

«اجمع المال إذا اسطعت ولا تنس العطاء».

إن الموازنة في هذا البلد ارتفعت من ٨٤ مليون ليرة سنة ١٩٥١ إلى ٢٢٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٠ ومع ذلك فالتوزيع الذي نراه ليس فيه إنصاف بالنسبة إلى المناطق كما سأتبين ذلك ساعياً إلى وضع الإصبع على مكان الداء.

هنالك مخطط عام درسه رجال الدولة والاقتصاد في هذا البلد واسموه بالمخطط الإنشائي، أي المشاريع الإنشائية، ولكن يؤسفنا جداً أن نرى الأموال المرسدة لهذه المشاريع الإنشائية تدور من سنة إلى أخرى دون أن ينفق منها إلا النذر القليل ولا تزال القرى المحرومة تشكو حرمانها مفتقرة إلى الطرقات والماء والكهرباء والمدارس. وإني هنا أود أن أسأل ما هي قيمة مثل هذه المشاريع الإنشائية التي تدرس ويرصد لها المال اللازم ومع ذلك لا تستطيع الدولة أن تنفقه في العمل.

وأكبر دليل على صحة ما أقول هو منطقة كسروان، وقد يعتبر البعض استشهادي بهذه المنطقة انه من الدعاية، وليس لي أن أقول إنه إذا كانت مثل هذه الدعاية تتلاءم والمصلحة العامة، فأنعم بها من دعاية.

عطوفة الرئيس، لقد وضعت الاعتمادات للمشاريع الإنشائية وقدرها ٣٠٦ ملايين ليرة أنفق منها لغاية ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٨/٧٢ مليون ليرة موزع على الشكل التالي: ٣٩ مليون ليرة سنة ١٩٥٦، ١٩ مليون ليرة سنة ١٩٥٧ و ١٤ مليون ليرة سنة ١٩٥٨.

عطوفة الرئيس، ثم نعود إلى تصفح هذا الكتاب الأزرق الذي يسمى الموازنة فنرى فيما يتعلق بسلفات الخزينة أن الرقم يفوق الـ ١٩٤ مليون ليرة. يقال إنه لم يسدد منها إلى الخزينة غير ٣٩ مليون ويبقى نتيجة لذلك برسم التسديد ١٥٤،٣٤٥،٠٠٠ ليرة وهذا المبلغ ضخماً جداً، وهنا نجد الحكومة سخية جداً ومع ذلك فنحن النواب نركض من أجل ٢٠٠٠ ليرة تخصص لفتح طريق فلا نستطيع الحصول عليها.

وأود أن أذكر شيئاً آخر هو اننا في موجة من الوطنية الصاخبة، طالب المجلس بتأميم كل الشركات التي يدخل في أسهمها مال أجنبي، وقد شرعت الدولة بتأميم بعض الشركات ومنها شركة الكهرباء والنقل، وهنا يؤلمني أن أقول إننا قبل التأميم، كنا نقيم الأرض ونقعد على الشركة إذا حاولت زيادة التعرفة نصف قرش وإذا

بنا اليوم، والشركة أصبحت ملك الدولة، نرى التعرفة ترتفع إلى ١٠٠٪. هذا شأن ال كهرباء وكذلك حصل فيما يختص بالماء، فلماذا حدوث مثل هذا الأمر، هذا ما لا أعلم. ومن الشركات التي أمتتها الحكومة أو استردت امتيازاتها شركة كهرباء بيروت وأدونيس وكهرباء صور والنبطية ونبع الطاسة وراشيا والدامور وغيرها كثير.

عطوفة الرئيس، ان الدولة شخص معنوي له ديون وعليه ديون والدولة بذلك تحاسب وتحاسب، فعلى الدولة سندات وديون. إن الدراسة التي تقدم بها رئيس اللجنة المالية ومقررها والمعاون الأستاذ جورج حداد جاءت بأرقام صحيحة مبنية على أسس واقعية. وقد جاء بهذه الدراسات ما يلي:

ديون البنك الدولي ٢٧ مليون دولار تدفع على أقساط لغاية شهر آب سنة ١٩٦٧، وهناك سندات بقيمة مليوني ليرة وغيرها. إن مثل هذه الديون تعتبر رهناً على مال الاحتياط أي أن المبالغ الموجودة لدى الدولة تعتبر مرهونة لغاية ثلاث سنوات. وهو أمر يجب أن نتوقف عنده طويلاً ونتداركه خصوصاً وأن لدينا وزير مالية حسب، لذلك يجب أن نعود عن هذا الخطأ الفادح.

ثم هنالك كفالة الدولة لقروض البلديات والتي تبلغ زهاء ٧٢ مليون ليرة، وأنا أعرف أنه عندما يكفل إنسان إنساناً آخر يجب أن يكون لديه ما يغطي هذه الكفالة، وهنا لا أريد أن أبحث عن طريقة تطبيق القانون فيما يتعلق بالبلديات. وأود أن أقول لدولة الرئيس ومعالى وزير الداخلية إننا نقول كلمتنا صريحة في هذا الموضوع من على منبر هذا المجلس الذي هو أرفع منبر للقول، نقول من على منصته رأينا الصريح الواضح.

وفضلاً عن ذلك فهناك تعهدات على الدولة بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة يجب أن تدفعها في سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ للبنك الدولي عن قرض الليطاني، وستة ملايين ليرة لمياه الشفة، وخمسة ملايين للكهرباء، وأربعة ملايين لمصلحة الهاتف، و١٦ مليون ونصف المليون أقساطاً عن بلدية بيروت. إن هذه الأرقام رغم ضخامتها لا نعلم كيف تستطيع الدولة أن تدفعها في أوقاتها.

هذه هي الملاحظات التي أردت أن أشير إليها بهذه المناسبة.

ولكنكم يا دولة الرئيس لا يمكنكم العطاء طالما أنكم لا تسعون إلى إيجاد المال اللازم. فبينما نرى أن الجمهورية العربية المتحدة تبني سداً عالياً يمكن أن يعيد لها مجد الفراعنة الأقدمين، ثم تقوم أيضاً ببناء محطة للتلفزة وهذه الأموال لا أقول من أموال المساعدات بل من التعاونيات الدولية لأن هناك مخططاً عالمياً لم يسمه أحد باسمه الحقيقي أي المساعدات الدولية، بل سمي المخطط التعاوني الاقتصادي الدولي، ونحن هنا لا يضيرنا أبداً أن نطلب المساعدات ان غرباً أو شرقاً، نطلب هذه المساعدات لإحياء أكثر من خمسمئة قرية بائسة لا طرقات فيها ولا ماء للشفة ولا كهرباء. وهنا تعود بي الذاكرة إلى سنة ١٩٥٨ حيث حصل حادث تسمم في قرية «الغوية» وتوفي نتيجة لهذا الحادث ثلاث فتيات، والسبب أن والدهم لم يستطع إيصالهم إلى الطبيب لعدم وجود طرق سهلة، ثم نقل الرابعة بين الموت والحياة إلى بلدة قرطبا ووصلت إلى هناك ولكنها ماتت في الطريق.

وإذا كان لي من تمن يا دولة الرئيس، «والدنيا تؤخذ غالباً» فهو أن تسير الدولة على منهاج اقتصادي مدروس يؤمن بالتالي راحة المواطن. وإذا كان مثل هذا القول يعتبر بنظر البعض دعاية ومصلحة فنعم تلك الدعاية وبئس ذلك الرفض إذا كان هنالك من رفض لهذه المطالب العادلة.

ثم أنتهي يا دولة الرئيس بأن أعود إلى ما بدأت فأقول:

«اجمع المال إذا اسطعت ولا تنس العطاء».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عادل عسيران.

عادل عسيران: عطوفة الرئيس،

هناك نقطتان هامتان أود أن أثيرهما بمناسبة بحث مشروع الموازنة ولا أريد أن أبحث الموازنة بشكل عام فلقد أفاخر حضرات الزملاء المحترمين في الحديث عنها.

لقد ورد إلى الرئاسة والحكومة وكذلك إلى فخامة رئيس الجمهورية بقرقيات احتجاج على شركة الريجي وهذه الشركة من المؤسسات التي أفادت منها البلاد فوائد جمة بالنسبة إلى خزانة الدولة والمزارعين والموظفين والعمال، وأظن أن البلاد ترى في استمرار هذه الشركة مصلحة لها، ولكن إذا كانت الشركة تريد أن تبقى والحكومة ترى في بقائها مصلحة للوطن فيجب عليها أن تغير السياسة التي بدأت بنهجها هذه السنة.

إن الاحتجاج الذي ورد يتضمن أمرين، الأول احتجاج المزارعين على المرسوم رقم ٢٨٣٥ والذي تضمن عدة نقاط، منها أن على كل مزارع أن يتقدم بطلب رخصة في شهر آب، وفي شهر تشرين توزع الحكومة الرخص إلى مستحقيها، وقد استغرب المزارعون أن يصدر مثل هذا التدبير عن الحكومة. ذلك لأن لهم حقاً مكتسباً في هذه الزراعة وقد اكتسبوه بزراعتهم لهذا الصنف سنوات عديدة، فعندما بدأت الحرب العالمية الثانية وارتفع سعر الحبوب أخذ أكثر المزارعين يزرعون القمح مما أفضى إلى أحداث نقص في زراعة الدخان، عندها طلبت شركة الريجي من المزارعين أن يزرعوا الكمية التي يستطيعون وعلى مرور الزمن اعتبرت هذه الزراعة حقاً للذين زرعوها. إن هذا المرسوم يرى فيه المزارعون خطراً على ملكيتهم ذلك لأن الأرض التي صنفتها الشركة لم تكن لتصنف من قبل لجان فنية. لذلك فمن الواجب أن يعاد النظر في التصنيف.

الأمر الثاني - يجب إبقاء هذه الملكيات لأصحابها. قد يجوز أن يكون بعض الأشخاص قد حصلوا على رخص بطرق غير مشروعة، وعندها يمكن للوزارة أن تمحص الرخص وتعطي الزراعة لأشخاص يستحقون أكثر من غيرهم ولكن لا يجوز بحال من الأحوال إصدار مثل هذا المرسوم، عنيت به المرسوم رقم ٢٨٣٥. لأن الإطلاق، وإلزام جميع مزارعي التبغ بالتقدم بطلبات جديدة فأمر لا يجوز، كما لا يجوز أن نحرم من زراعة التبغ من ورث هذه الزراعة أباً عن جد ومن يعتاش منها. ثم إن مزارعي التبغ يشكون هذه السنة من تدني الأسعار. في الأمس حضر وفد من مزارعي التبغ وقابل فخامة رئيس الجمهورية ومعالي وزير المالية وبعض الشخصيات

وأراد أن يعرض الحقيقة على كل من تهمة الحقيقة، وقد روي لي أن مزارعاً أخذ سعراً محدداً في السنة الماضية وزرع نفس الأرض هذه السنة، وهذا المزارع من قرية زوطر الغربية أي أن نفس الأرض زرعت ونفس الطريقة اتبعت وكانت النتيجة إن أعطي نفس الشخص نصف السعر الذي أخذه في السنة الماضية.

ومن أجل ذلك اجتمع مزارعو الدخان وأضربوا عن تسليم تبغهم واحتجوا لدى المراجع المختصة ولقد أصيب مزارعو التبغ بنكبة وذلك لأن المطر وقع على التبغ حينما كان في الحقل، وبالنتيجة تلف قسم منه. إن هذه النكبة لحقت بالمزارع، وهذا المزارع لن يقبل في السنة القادمة على زراعة التبغ. إن إدارة حصر التبغ إدارة مهمة ويدخل على خزيتها سنوياً مبلغ ٢٤ مليون ليرة ومزارعو التبغ يغذون الخزينة وهم قوم كادحون، لذلك أرجو من الحكومة أولاً أن تعيد النظر في الأسعار هذه السنة حتى ينسجم الناس مع مصالحهم ومصلحة الدولة وحتى يحافظوا على مورد الآلاف من المزارعين، ثانياً أرجو الحكومة أن تعيد النظر بهذا القرار وتكلف إدارة الريجي بوضع صيغة معقولة بحيث لا تحرم أصحاب الحقوق المكتسبة من مورد عيشهم، ثالثاً لو حاولت الحكومة أن تجري توزيعاً واسعاً لزراعة التبغ وأن ترسل أخصائيين بتوضيب التبغ لتمكنت الحكومة بأن تصدر كميات كبيرة من ذلك لأن إدارة الريجي لا تهتم بقضية التصدير ولا ترسل عينات من التبغ اللبناني مع أخصائيين إلى الخارج سعياً وراء إيجاد الأسواق للتبغ اللبناني. منذ ثلاث سنوات كلفنا الريجي أن ترسل أخصائيين لكي تباع التبغ المدخر في مستودعاتها فاضطرت بعد الضغط إلى إرسال نفر من الخبراء وكانت النتيجة أن يبيع كل التبغ المدخر في المستودعات ووزعت إدارة الريجي كمية كبيرة من التبغ على المزارعين. واليوم أراني متأكداً من أن لبنان يمكنه أن يصدر ما ينوف على العشرة ملايين كيلو تبغ إذا صُنفت الأراضي تصنيفاً فنياً ودرب المزارعون فنياً على التوضيب ومن ثم يصدر التبغ. المطلوب هو أن تبذل مساع جديدة للتصدير، فالتبغ مورد وطني كبير يجب أن ننميه ونزيده، وهو وسيلة يمكن أن نرفع بها مستوى الفرد، وزراعة التبغ وسيلة من الوسائل التي يمكن أن نجعلها واسطة لكي نخرج من بيروت الأشخاص الذين لا عمل لهم في بيروت وهم في المدينة ينجرفون إلى ما فيه وبالحكم من الوجهة الخلقية والصحية والمالية. أرجو الحكومة أن تلتفت إلى إدارة الريجي التفاتاً خاصاً فتعتبرها مؤسسة يجب أن تنميها حتى يعيش مزارع التبغ في قريته بهناء وراحة. الأمر الثاني هو مشروع الليطاني، مشروع لبنان. تذكرون جميعاً أنه في سنة ١٩٥٥ طلبت الحكومة الإذن من المجلس بعقد قرض دولي من أجل العمل بهذا المشروع وحصل ان أخذنا هذا القرض وبوشر بالعمل وسارت مصلحة الليطاني بخطوات كبيرة، ولن تنقضي سنتان حتى يبدأ المشروع بتوزيع الكهرباء على مختلف أنحاء الجمهورية اللبنانية، ولكن لهذا المشروع شق آخر هو ري الأراضي التي يمكن أن تروى منه. أذكر أن بعض النواب قد أثاروا مرة قضية إنشاء قناة في الشق الأول من المشروع لجهة النبطية ووعدت الحكومة آنئذ بأن تفعل ذلك في أول فرصة فتدرس المشروع وترسل فنيين وبعدها مباشرة تقوم بالتنفيذ، والمشروع لا يحتاج إلى أكثر من ١٢ مليون ليرة لإرواء آلاف الدونمات في منطقة الجنوب، هذه المنطقة الكثيفة في أراضيها والجيدة في مناخها يمكن أن تدر لبناً وعسلاً، وشعبها يريد أن يعمل، وهو يطلب دائماً منا أن يعمل، فلا نجد وسيلة لإعطائه فرصة العمل، فلو باشرت الحكومة حالاً - وقد سبق أن تحدثت مع دولة الرئيس كرامي

أكثر من مرة ومع فخامة رئيس الجمهورية أكثر من مرات وطلبت أن يخصص لهذا المشروع المبالغ اللازمة لمباشرة العمل به - والآن ألقت النظر إلى أن هذا المبلغ ليس كبير لأن منطقة الجنوب تستحق أكثر من هذا المبلغ، إذا أردتم أن تساووها مع بقية المناطق، ان لبنان يتجه في ناحية الإنتاج اتجاهاً جيداً ويبتظر أن يدر الإنتاج الكثير من الدخل القومي، وأؤكد لكم أنه لو استعملت الحكومة هذا المشروع لدر على لبنان ما ينوف على الـ ٥٠٠ مليون ليرة سنوياً، فالحكومة قامت بمشروع القاسمية وزرع على قناة القاسمية حوالي المائة ألف دونم ليموناً وموزاً يبلغ إنتاجها زهاء السبعين مليوناً ليرة سنوياً، وسيكون إنتاج الجنوب الساحلي خلال فترة لا تزيد عن الست سنوات ما ينوف على العشرين مليون صندوق ليمون قابلة للتصدير، ومنطقة الجنوب في الجهة الجبلية منها التي يمكن أن تروى من مشروع الليطاني تزيد على الـ ٤٠٠ ألف دونم من الأرض، وشعب الجنوب المسجل يزيد على المائتي ألف نسمة وإنني أؤكد لكم أنه يوجد من غير المسجلين ما يزيد على الثلاثين بل الأربعين ألف نسمة لم يسجلوا بالرغم من المهل التي أعطيت للتسجيل وبالرغم من التسهيلات التي قدمتها الحكومة، فليبنان طاقة فكرية وبشرية وأرض، هذه العناصر الثلاثة يجب أن تتفاعل مع بعضها وعندها لا شك في أن ثروة لبنان سترتفع في مستواها وسنصل في إنتاجنا إلى المرتبة التي نستحقها وإذا نفذت الحكومة مشروع الليطاني يستغني الكثيرون عن زراعة الدخان ويمكن نقل هذه الكمية من المناطق التي تروى إلى المناطق التي لا يمكن ربيها فنكون بذلك قد وازنا بين المناطق من حيث تعزيز الدخل القومي. لذلك أرجو الحكومة أن تهتم بهذين الأمرين وأن تسرع بتنفيذ مشروع الليطاني وبهذا تحصل على نصر مبين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد يوسف الزين.

يوسف الزين: حضرة الزملاء المحترمين.

ورد لهذا المجلس جملة برقيات مرسله من مزارعي التبغ في الجنوب لا يسعني بصفتي نائباً عن منطقة يههما هذا الأمر أكثر من سواها إلا أن أقف أمامكم وأبين لحضراتكم بصورة عامة الحيف الذي سيصيب المنطقة من تنفيذ هذا المرسوم الذي صدر عن الحكومة في ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٥٩ والذي يحمل الرقم ٢٨٣٥ لعل الحكومة تعود عن مرسومها أو لعل مجلسكم الكريم يضطرها للعودة عنه.

إن هذا المرسوم الذي صدر عن الحكومة والذي بلغ إلى أصحاب العلاقة أي إلى مزارعي التبغ في الجمهورية اللبنانية يسلب حقاً من حقوق الإنسان لم يتمكن قانون من قوانين العالم أن يسلبه من صاحبه وما هذا الحق الذي أعني إلا الحق المكتسب الذي قدسته جميع قوانين العالم وأرادت حكومتنا أن تسلبه من أصحابه بإصدار مرسوم تنشره وتوزعه على مزارعي التبغ والتبناك في الجمهورية اللبنانية.

إن هذا المرسوم أيها الزملاء الكرام يسلب من الناس حقوقهم المشروعة وملكياتهم الموروثة والمشتراة بأموالهم وأتاعبهم وجهودهم وعرق جبينهم خلال عشرات السنين والتي بسببها تكدست الديون على الناس من أصحاب تلك الحقوق.

إن هذا المرسوم الذي سلقته الحكومة سلقاً جاء ليقول لصاحب الحق تنازل عن حقه أما السبب الذي دعا الحكومة لمثل هذا القول فلا نزال نجهله ونجهل غايتها منه سوى أنها تريد أن تقوي شركة الحصر وتضع يدها هي على توزيع هذا الحق على من تشاء.

إن الحكومة الموقرة لم تدرس بإمعان ما سينتج عن مثل هذا المرسوم ولو أنها درست النتائج لما استصدرت مثل هذا المرسوم ولما بلغته إلى أصحاب العلاقة.

كنت أود من صميم قلبي أن أبين لكم اليوم وبهذه الجلسة ما سينتج عن هذا المرسوم ولكنني أكتفي بكلمتي هذه الآن واعداً حضراتكم أن أقدم قريباً لهذا المجلس وللحكومة بمذكرة مطولة أبين بها لحضراتكم أخطاء هذا المرسوم وما سينتج عنه.

أيها الزملاء،

لقد وقف مجلسكم الكريم لأيام خلت أشرف موقف في الدفاع عن حقوق طائفة تناسبتها مراسيم الإصلاح وأصاب معظم شبابها المثقف بخيبة أمل واليوم أرجو أن يقف مجلسكم الكريم نفس الموقف في الدفاع عن منطقة سيصيبها من هذا المرسوم ضربة اقتصادية ربما تكون القاضية عليها وعلى الاقتصاد اللبناني.

إن المنطقة لا تتمكن أن تتحمل ضربتين في خلال أيام قليلة ضربة فضت على آمال وطموح شبابها والضربة الثانية التي ستقضي على اقتصادياتها ومورد رزقها الوحيد،

أرجوكم أيها الزملاء أن تدافعوا عن منطقة لبنانية لها ما للباقي المناطق اللبنانية من حقوق وعليها ما عليها من واجبات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم لحود.

سليم لحود:

عطوفة الرئيس، قبل أن أناقش الموازنة أريد أن أجيّب الزميل الأستاذ عادل عسيان على النقطة التي أثارها والمتعلقة بمشروع الليطاني. أعتقد أنه عند درس مشروع الليطاني في مجلس النواب طلب بعض الزملاء أن تخصص قناة لري منطقة النبطية فوافقت الحكومة على ذلك وأعطت وعداً للمجلس بذلك وتنفيذ هذا الأمر، وأنا أعلم أن مصلحة الليطاني قامت بالدروس اللازمة لهذا الأمر وسترفع إلى الحكومة مشروعاً وستقدم الحكومة مشروع قانون بفتح اعتماد إلى المجلس وهو لا يتجاوز الـ ١٢ مليون ليرة كما قال الزميل الأستاذ عادل عسيان مع العلم أن هذا الاعتماد لم يكن ملحوظاً في الاعتمادات.

ندرس الآن وسنناقش بصورة عامة مشروع الموازنة لسنة ١٩٦٠. وإننا بدرسنا الموازنة على هذا الشكل نرتكب مخالفة دستورية إذا باشرنا بدرسها التفصيلي قبل أن يقر المجلس قطع الحساب للسنة السابقة. وذلك لأن المادة ٨٧ من الدستور تحتم أن يقر المجلس قانون قطع الحساب قبل إقرار الموازنة.

وزيادة على ذلك أنه لا يمكن للمجلس أن يقر بندا من بنود الموازنة قبل أن يطلع على قطع الحساب ويصبح على علم برصيد مال الاحتياط - ومن تحقق الواردات الملحوظة في السابق والنفقات المقررة أيضاً حتى يجيء إقراره للواردات وللنفقات المستقبلية مبنياً على اطلاع صحيح.

وإنني قد لفت نظر معالي الزميل رئيس اللجنة المالية لهذا النقص وطمأنني أن قطع الحساب سيدرس فوراً ويأتي للمجلس لإقراره. وها إننا لم نطلع على شيء من هذا.

ومما يزيد القلق هو الخبر الذي بلغنا بأن هناك نقصاً بالتحصيل ربما يساوي نصف وأربعين مليون ليرة في السنة المنصرمة.

والأمر كذلك يكون المجلس غير مطلع على حقيقة الأمور عند إقراره الموازنة وهذا مما يجعله يقرها إذا أقرها إلا تنميماً لفروض أوتوماتيكية يقوم بها ولو لم يكن أعطي إمكانية استيعاب دقائقها.

الواردات المقدرة

إذا قارنا جدولي أ عن سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ نرى أن:

الأول أعطي ٢٠٦ ملايين

والثاني أعطي ٢٢٠ مليون

أي بزيادة ١٤ مليون، مما يشكل معدلاً إجمالياً للواردات يتحقق بكل أبواب الجدول. وهذا فيما يتعلق بالباين الأول والثاني، أي، الضرائب المباشرة وغير المباشرة يعني أن الحكومة لا تنتظر تحسناً في التحصيل ولا تنوي القيام بأي تعديل في توزيع الضرائب بين هذين البندين.

وعدم وجود أرقام قطع الحساب أمامنا يمنع عنا إمكان التعليق على مثل هذه الملاحظات والاكتفاء بالدلالة عليها.

إنما هناك مقررات ومشاريع فيما يختص بضريبة الدخل ورسوم المحروقات لا نعلم ما سيكون لها من تأثير على حاصل الواردات ولم تأت الحكومة على ذكر هذا الأمر في بيانها.

الجدول ب الاعتمادات المرصدة

إن نظرة خاطفة على أرقام الجدول ب تبين لنا أن نسبة موحدة جاءت بأرقام لكل باب تتناسب مع أرقام الموازنة السابقة باستثناء:

الباب الثالث	رئاسة الوزراء	١ ٥٠٠ ٠٠٠
الباب ٥	خارجية	٦٠٠ ٠٠٠
الباب ٨	دفاع	٣ ٣٠٠ ٠٠٠
الباب ١٠	الصحة العامة	١ ٢٥٠ ٠٠٠
الباب ١٢	الأنباء	١ ١٠٠ ٠٠٠
الباب ١٣	الأشغال	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
الباب ١٧	التصميم	٣٥٠ ٠٠٠
الباب ١٩	احتياطي	٢ ٧٠٠ ٠٠٠
		٢٠ ٨٠٠ ٠٠٠

إذا ما اعتبرنا أن الزيادة بأرقام الموازنة كان أربعة عشر مليوناً ومجموع هذه الزيادات يبلغ عشرين مليوناً تبين لنا أن مجموع ما حذف من الوزارات الأخرى ستة ملايين ليرة.

ونحن نعتبر أن الزيادات لبعض الوزارات والتخفيضات لبعض الوزارات الأخرى، لها ما يبررها للبعض ولا مبرر لها للبعض الآخر وسنبين ذلك في درس كل وزارة على حدة بصورة سريعة هادفين بذلك لا للانتقاد المجرد بل لمحاولة أخذ بعض الإيضاحات من الحكومة عن أرقام الموازنة وبحث هذه الإيضاحات إذا وجب ذلك. ورائدنا في هذه المحاولة إيجاد السبيل لموازنة جهاز الدولة في المهمة الشاقة التي أخذ على عاتقه تنفيذها لقلب الأوضاع القديمة وإيجاد جهاز أفضل. وهذا رائد هذا المجلس بإجماعه ولا شك.

ليس هناك أي تعليق على البابين الأول والثاني.

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء.

إن الفصل الثالث من هذا الباب يستغرق وحده الزيادة الملحوظة في موازنة رئاسة مجلس الوزراء وهو مجلس الخدمة المدنية.

وقد لحظ فيه ١ ٤٩٥ ٠٠٠ للمشتريات ولحظ للذكر جميع البنود الباقية:

من رواتب الموظفين الدائمين والمؤقتين والخبراء وتعويضات هؤلاء جميعاً وإيجارات ونقل وانتقال وتدفئة وهاتف وإنارة ونفقات شتى. لا يمكننا تقديرها لأنه ليس لدينا ملاك هذا المجلس. وقد توخى من هذا الجهاز نفع عميم ونحن ممن يتمنون أن يقوم مجلس الخدمة المدنية بالمهمة المنتظرة.

أما الفصل الرابع من موازنة رئاسة الوزراء أي التفتيش المركزي فقد ورد كله للذكر.

القسم والطرق العسكرية والأعمال الهندسية في مناطق الحدود وغيرها على أن يعطى للأفراد الذين يعملون بهذه الإنشاءات مخصصات إضافية تشجيعاً لهم.

وفيما يلي أسرد بعض المنافع المباشرة من اعتماد مثل هذا التدبير.

إن آليات العمل الهندسي والفني لا تفرق في معظم تركيبها عن آليات العمليات العسكرية إلا فيما يتعلق بالسلاح، فالعمل عليها يشكل أحسن تدريب عملي للأفراد يفيد منها الجيش كإفادته من التدريب على الآليات المسلحة.

وبما أن التدريب للأفراد يجب أن يكون كاملاً يعتمد إلى التدريب على الأسلحة لأفراد سلاح الهندسة بفترات ينقطعون خلالها عن الأعمال الهندسية.

إن موازنة الجيش تصبح ذات جدوى مضاعفة إذا تحقق الوجه العسكري منها والوجه التجهيزي العمراني. توفر اعتمادات طائلة من موازنة الأشغال تنزل من رقم الموازنة أو تبقى فيه وتضاف للجزء الثاني من موازنة وزارة الأشغال أو ترصد لتنفيذ مشاريع تعرفونها وهي حيوية للبلاد العربية عامة وللبنان خاصة.

ليس هذا بدعة فقد درجت أكثرية جيوش العالم على اعتماد مثل هذا التنظيم منذ بزوغ فجر الجيوش الآلية ويجدر بلبنان أن لا يكون في المؤخرة في هذا المضمار.

ناهيك عن أن مخصصات الأفراد والضباط باتت ضئيلة جداً تكاد لا تكفي لإعالة ذويهم وهذه وسيلة ذات مردود ملموس تصلح لرفع مستوى المرتبات والأجور.

٩ - التربية الوطنية

كنا نتمنى بمناسبة السلطات الاستثنائية والإصلاح الإداري أن يخرج علينا تعديل ثوري على جهاز وزارة التربية الوطنية وبرامجها.

كما نتمنى أن يحقق كليات التعليم المجاني الإلزامي ذلك المشروع الذي كنت قد وضعته خلال وجودي بوزارة التربية وقد آزرني زملاء عديدون في السعي على تحقيقه.

تبنته الدولة خلال وجود معالي الشيخ بطرس الجميل بوزارة التربية وبمسعاه والآن يعتري تنفيذه خلل أعتقد أنه مقصود.

والقصة أنه كان قد أُرصد مبلغ مليون ليرة في موازنة ١٩٥٩ لهذا الغرض، ويخشى على ما علمنا أن يضاف هذا المليون إلى الاعتماد البالغ ١ ٩٠٠ ٠٠٠ لهذه السنة بغية زيادة المساعدات للمدارس الابتدائية الخاصة.

إن دفع هذين الاعتمادين غير قانوني ولا يجوز إجراء تسوية مثل هذه، إذ إن قانون ١٤ شباط ١٩٥٧ قضى بتخصيص ٢٥ ليرة لكل تلميذ وأن عدد التلامذة محدود ومبلغ ٢ ٩٠٠ ٠٠٠ ليرة يكون فائض عن الحاجة. ويمكن مراجعة قطع حساب السنة الماضية إذا تسنى ذلك لمعرفة مدى أهمية هذه الملاحظة.

أما في حقل التعليم الثانوي الرسمي والمجاني فإنني التقى مع زميلي معالي الأستاذ إميل البستاني إذ أطلب بإلغائه تماماً واستبداله بمدارس ثانوية مهنية وابتدائية مهنية تعطي الشهادات الابتدائية المهنية والبيكالوريا الفنية إذ إن البلاد بحاجة قصوى لمثل هذه العناصر. وليست بحاجة لانصاف العلماء أمثال الذين يكتفون بالشهادات التكميلية والبيكالوريا ويقفون عند هذا الحد مطالبين بوظائف بالدولة والمؤسسات، تقتصر على «التفرج» إلى الذين يعملون.

أما التعليم الفني فيجب الاعتناء به وتنميته بالنسبة لافتقارنا إلى المهندسين تمام الافتقار وقد أصبحنا مصدريين لمثل هؤلاء الأخصائيين لبعض الدول العربية.

من جهة أخرى: لحظت الموازنة زيادة ٢٦ معلماً و٤١٩ مدرساً.

نرحب بهم شرط أن يتوجهوا إلى مدارس القرى المحتاجة لذلك ولا يبقوا في الإدارة المركزية (وفيها الآن أكثر من مئة من نوعهم والقرى أحوج إليهم من الإدارة).

وزارة الصحة:

ويلاحظ زيادة في اعتمادات هذه الوزارة وهي ولا شك تحتاج لمثل هذه الاعتمادات ولكن يجب التوقف عند اعتمادات الفصل الثاني بند ٢١.

إيجار أسرة في المستشفيات لمعالجة المعتوهين

العصفورية ٤٢٥ غرشاً يومياً

المعتوهين بدار العجز الإسلامية ٤٢٥ غرشاً يومياً

المعتوهين بمستشفى دير الصليب ٣٢٥ غرشاً يومياً

لماذا هذا الفارق؟

إذا كانت هناك مستشفيات تقبل بثلاثمائة وخمسة وعشرين غرشاً فلماذا يدفع أكثر منها لغير مؤسسات؟

وزارة الشؤون الاجتماعية:

مخصصات مصلحة الإنعاش الاجتماعي

كانت المبالغ المخصصة لهذه الأغراض قديماً مدرجة بوزارة الصحة بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ ليرة تقريباً وكان مقسماً بالتفصيل على ٢٣ مؤسسة وبوزارة الشؤون ٤٧٠ ٠٠٠ ٢ ليرة مقسمة على ٣٢ منظمة أو عملاً.

والآن يصبح الاعتماد ٢ ٨٠٠ ٠٠٠ ويوضع بكامله دون أي قاعدة أو تفصيل تحت تصرف مصلحة الإنعاش الاجتماعي التي أنشأها المرسوم الاشتراعي رقم ١٢/١٥٥ حزيران ١٩٥٩. وقد جاء فيه أنها:

تتمتع بالاستقلال المالي وتلحق بوزارة الشؤون وقد جاء في،

المادة - ٣ - تتمتع المصلحة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وتلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية.

وبالمادة - ٤ - يغذى الصندوق بالأموال التالية :

١ - الاعتمادات التي ترصد في الموازنة في سبيل الغاية التي أنشئت المصلحة من أجلها.

لكن المادة الأولى من المرسوم عينه تنص صراحة في الفقرة الثانية حول مهمة المصلحة.

٢ - تقديم الآراء والاقتراحات في شأن الاعتمادات التي يطلب فتحها للإنعاش الاجتماعي والمشاريع التي تنوي الحكومة تحقيقها في هذا المضمار.

وفي الفقرة الرابعة :

٤ - تقديم المساعدات المالية للمشاريع الاجتماعية القائمة.

ويطلب الآن إلى المجلس النيابي أن يضع تحت تصرف مجلس إدارة هذه المصلحة مبلغاً من المال قدره كما قلنا سابقاً حوالي ثلاثة ملايين ليرة دون أن يكون لدى المجلس أي اقتراح أو رأي تقدمت به إدارة المصلحة المذكورة ويكون ذلك بمثابة إقرار موازنة عامة شاملة وكأن المجلس يقر أن تكون موازنة إحدى الوزارات عشرين مليون ليرة مثلاً دون أن يطلع على أي مشروع مفصل ونحن نرى في ذلك حداً لا يجوز لحقوق السلطة التشريعية وسابقة خطيرة في الموضوع كما أننا نخشى أن يأتي الاتفاق كيفياً دون قاعدة مسبقة تعرض على النواب للمناقشة بصدها.

١٢ - الأنباء

أتت موازنة هذه الوزارة بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ٤ أي بزيادة ١٠٠.٠٠٠ ١ عما قبلها.

ونحن وغيرنا يرى أن إنتاج هذه الوزارة وخصوصاً محطة الإذاعة لا تفي بالغرض فيما يختص بالتوجيه.

عساها تحقق الغرض من وجودها وتقوم بالدور التوجيهي الذي ينتظر منها.

وخصوصاً لمراقبة ما يشر وما يعرض من صور وأفلام في هذا البلد أقل ما يقال عنه أن يفسد الأخلاق للنشء الطالع.

إننا لا نرى أن هذا المبلغ كبير ولكن نرجو أن يكون مردود استعماله على القدر المتوخى.

١٣ - وزارة الأشغال العامة

نأخذ لمعالجة هذا الباب، الترتيب الذي ورد في فدلكة الموازنة ونضرب بهذا الباب مثلاً عن كيفية وضع هذه

الموازنة برمتها، وبما أن هذه الوزارة تدخل في نطاق اختصاصنا نأتي ببعض التفصيل.

قيل في فذلكة الموازنة لسنة ١٩٦٠ أن اعتمد لوضعها.

١ - الاختصار في النفقات ومضاعفة موازنة المشاريع العمرانية.

الرد

بلغت نفقات الجزء الأول الذي يعدد للنفقات الإدارية.

١٩٥٩ ١٢٩ ٤٦٠ ٠٠٠

١٩٦٠ ١٣٢ ٤٦٠ ٠٠٠

الزيادة لصالح سنة ١٩٦٠/٣ ٠٠٠ ٠٠٠ تقريباً.

أين الاقتصاد!! عند إملاء المراكز الشاغرة أو المحدث في الملاكات الجديدة ستتضاعف الزيادة إذا لم تكن أكثر من ذلك.

٢ - اعتمد تكييف الموازنة مع التنظيمات الجديدة.

- كلا لأن الموازنة وضعت من قبل الوزارات حسب المادة ١٢ من قانون المحاسبة العمومية قبل نهاية شهر أيار والمراسيم الاشتراعية لم تصدر إلا في حزيران.

٣ - التوصل إلى وفر قدره مليوناً ليرة من جراء حذف اعتمادات المراكز الشاغرة.

- أجل لقد حذفت اعتمادات المراكز الشاغرة ولكن الوظائف الجديدة في الملاكات التي صدرت مؤخراً والتعيينات الجديدة ليس لها اعتمادات ولا يمكن دفعها إلا بعد فتح اعتماد بها واكلاف هذه الوظائف تبلغ من ٦ إلى ٨ ملايين ليرة.

٤ - تخصيص مليونين ليرة لتحقيق الإصلاح الإداري.

إن الإصلاح الإداري يستوجب ما بين ٦ و ٨ ملايين ليرة.

وإذا أخذنا وزارة واحدة لتبين لنا ذلك فلنأخذ موازنة الأشغال العامة التي هي من اختصاصنا أكثر من سواها مثلاً.

يلحظ الملاك الجديد ١٢٦٠ وظيفة

ارصد في موازنة ١٩٦٠ اعتماد إلى ٩٥٠ وظيفة

الوظائف التي ليس لها اعتماد: ٣١٠

وإذا قدرنا أن الموظف الواحد يكلف الدولة في السنة ٥٠٠٠ آلاف ليرة يكون المبلغ اللازم لوزارة الأشغال وحدها:

$$١٥٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ \times ٣١٠$$

٥ - زيادة اعتمادات الطرقات والمشاريع الكهربائية والمائية.

أجل ثم زيادة اعتمادات هذه الأشغال ولكن لم يصبها من زيادة الموازنة سوى مبلغ ضئيل.

٢٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠

موازنة ١٩٥٩ بلغت أرقامها الإجمالية:

٢٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠

١٩٦٠

١٤ ٠٠٠ ٠٠٠

الزيادة:

لم يخصص منها في الجزء الثاني الذي يشمل الأعمال والمشاريع الإنشائية سوى ٨ ملايين ليرة.

نطالب:

بإعادة النظر في نظام التلزم وتضيف المتعهدين بإنصاف المهندسين في وزارة الأشغال العامة وقد أخذت تدابير لا تليق بهم ولا تتلائم مع مصالحهم ولا مع مصلحة الدولة خصوصاً ولن تتمكن الإدارة من تشجيعهم على الإنتاج بالتجاوز على حقوقهم وكرامتهم.

١٤ - وزارة الزراعة

حذفت فيها:

أ - اعتمادات التحريج.

ب - اعتمادات عمال الآليات.

ج - اعتماد مفارز الأحراج.

أما للأمر الأول فهل قررت الدولة أن تبقي لبنان أجرد بجباله فتتحول تربته إلى البحر ويتبدل مناخه العليل بمناخ صحراوي والأمر الثالث هل تكفي قوى الدرك للقيام بمهمة مفارز الأحراج وفي حال عدم تمكنها من صيانة الأحراج هل يكمل هذا التدبير ما سيسببه وقف التحريج؟

إنني لواطئ أن ليست هذه نية الحكومة فما هي الحلول التي ستقوم مقام ذلك.

أما إلغاء اعتماد الآليات فإذا لم تعد الآليات لازمة فليبلغ الاعتماد وتباع الآليات أيضاً.

ولا أخال الحكومة فاعلة ذلك لأن هذه الآليات ضرورية لمعونة المزارعين وضروري أيضاً التجهيز الموجود في وزارة الزراعة والمعد لإنشاء مرآب حديث يعد من أكبر مرائب البلد وهو موجود ضمن الصناديق ولا اعتماد له لتركيبه ولا عمال لاستخدامه.

١٧ - وزارة التصميم العام

اسم لغير مسمى،

وزارة بدون جهاز وقد وردت موازنتها ناقصة بمعنى أن الفصل الثاني منها المخصص للإحصاء العام أتى اعتماده للذكر ولا نعلم عن حسابات هذه الوزارة والمجلس المنبثق عنها شيئاً.

أما إنتاجه فقد رأينا منه نماذج لا يرفع الرأس بها.

يزاد اعتمادها ظاهراً إلى نصف مليون ليرة أي بزيادة ٣٥٠.٠٠٠ ليرة نحن متشائمون فيما يختص بإنتاج هذا الاعتماد عسى معالي الوزير يسعى جهده لتبديل هذا الاعتقاد الذي تشايطنا الرأي به البلاد بأجمعها.

١٨ - الديون المتوجبة الأداء

يتضمن هذا الباب شؤون مؤلة تدعو للتساؤل:

عن سبب الانتظار لخلق مؤسسة تدير أموال التقاعد وتعويض الصرف لصالح صندوق خاص يعمل لتوفير الربح لهذه الأموال لصالح المتفعين بها ولصالح الدولة.

هنا نلتقي مجدداً مع الزميل معالي إميل البستاني.

ونتساءل عن سبب استبقاء وجوب سد عجز سكك الحديد والمشاريع معدة إن كلها وإن جُلها لتلافي هذا العجز؟..

الباب ١٩ - الاحتياط لنفقات طارئة

أهم ما ورد في هذا الباب وقد استرعى الأنظار لحظ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ لنفقات الإصلاح الإداري. وعلى هذا نعلق:

إنه كما ورد في درس موازنة الأشغال العامة تستغرق هذه الوزارة لوحدها لإملاء الملاك مبلغ مليوني ليرة لبنانية.

وكم من المال ستستغرق باقي الوزارات.

ناهيك عما ورد في الموازنة من بنود لم يلحظ لها اعتماد خصوصاً في موازنة:

مجلس الخدمة المدنية

التفتيش المركزي

الإحصاء العام وغيرها

فهل يعقل أن يكفي مبلغ مليوني ليرة ونصف لكل الجهاز الحكومي المستحدث إذ أن أربعة أخماسه استهلكت لوزارة الأشغال وحدها.

ولذلك نقترح أن تعيد الحكومة النظر في الجزء الأول من الموازنة.

هذا إذا كانت الحكومة جادة في تنفيذ الإصلاح الإداري وعندها تتبين للمجلس الكريم الأرقام الحقيقية لهذا الجزء.

٢ - إعادة النظر في المخالفات القانونية الكبيرة التي حصلت في التنظيمات الأخيرة ومنها أحداث مديرية عامة بمرسوم متخذ بمجلس الوزراء فيما ينص القانون (مرسوم اشتراعي رقم ١١١ مادة ٢) على أحداث وإلغاء المديرية العامة والمصالح بقانون.

هذه بعض ملاحظتنا قدمناها بكل إخلاص وتجرد ورائدنا بذلك المساهمة بالعمل الخير الذي نوت الدولة أن تقوم به والذي نرجو إذا تم، أن يأتي بالخير العميم للبلاد.

وهي بحاجة ماسة لكل خير يأتي وبورك كل من يأتي عن يده هذا الخير.

نائب المتن - سليم لحد

- وهنا طالب حضرات النواب بتأمين النصاب.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين نحن بصدد مناقشة الموازنة بصورة عامة ولا لزوم لوجود النصاب وعندما نصل إلى مرحلة التصويت نؤمن النصاب.

الكلمة - لفضيلة النائب المحترم الأستاذ بيار إده.

بيار إده: عطوفة الرئيس، لقد طلبت الكلام لا لأناقش بصورة عامة لأن المناقشة العامة قد انتهت، إنما انتهاء المناقشة يقضي بعد ذلك بوجود النصاب لأننا يجب علينا أن نصوت على قطع الحساب ومن مراجعتي لمرسوم فتح الدورة الاستثنائية تبين لي عدم وجود ذكر لقطع الموازنة لذلك فإني أرى وجوب إصدار مرسوم بإضافة قطع الحساب إلى مرسوم الدورة الاستثنائية الحالية.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، لقد أحالت الحكومة بمرسوم مشروع قانون قطع الحساب، وقد انتهينا من البحث بصورة عامة في الموازنة وبقي علينا التصويت على فصولها وبنودها ولكن يجب علينا قبل ذلك أن نصوت على قطع الحساب كما نصت المادة الدستورية، والموازنة وقطع الحساب وحدة لا تتجزأ وبالتالي فالرئاسة تعلن اختتام البحث بصورة عامة في الموازنة وترجو الحكومة أن تضيف مشروع قانون قطع الحساب إلى جدول أعمال الدورة الاستثنائية حتى نصوت

عليه غداً وارفح الجلسة على أن تعقد غداً الساعة الخامسة مساءً للتصويت على قطع الحساب.
ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بويز وقحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - بحث وتصديق المشروع رقم ٣١٢١ بإجازة الجباية والإنفاق خلال شباط سنة ١٩٦٠ على أساس القاعدة الاثنتي عشرية.
- ٣ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٢٦٦ يقضي بقطع حساب موازنة ١٩٥٨.
- ٤ - الموافقة على تمن بإعطاء قوى الجيش منحة شهر.
- ٥ - الموافقة على تمن بلبنة المرفأ.
- ٦ - تصديق ملخص محضر الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة. تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، محمد الفضل، إيليا أبو جودة، أسد الأشقر، إميل البستاني، ديكران توسباط، سليم الداوود، بشير العثمان ورؤوف حنا.

واعتذر السادة: بيار إده، نديم الجسر، شارل مالك، معروف سعد، عادل عسيان وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة الوزير السيد فيليب تقلا.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين،

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، نسيم مجدلاي، خاتشيك بابكيان، فوزي الحص، موسى دركالوستيان، محمد الفضل، كاظم الخليل، إميل البستاني، كلوفيس الخازن، وسليم الداود.

واعتذر السادة: هنري طرابلسي، معروف سعد، شارل مالك، حميد فرنجية، قبالان عيسى الخوري، ونديم الجسر.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزيرين السيدين فيليب تقلا وفؤاد النجار.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تناول بعض حضرات النواب بحثاً عاماً، انتقل المجلس اثره إلى متابعة مناقشة الموازنة بشكل عام.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في الثاني والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس:

هل من اعتراض على المحضر؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: عطوفة الرئيس، ورد في ملخص المحضر انني اعتذرت عن حضور الجلسة السابقة مع أنني كنت موجوداً لذلك أرجو تصحيح المحضر.

الرئيس:

يصحح المحضر، هل من اعتراض

آخر على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ٣١٢١ يرمي إلى إجازة دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٠، على أساس القاعدة الاثني عشرية.

يتلى مشروع القانون.

فتلي المشروع التالي:

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة - يجاز للحكومة دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٦٠، على أساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

لما كان مشروع موازنة ١٩٦٠ لا يزال قيد الدرس في اللجنة المالية البرلمانية.

وبما أنه من الضروري الحصول على إجازة إنفاق الاعتمادات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط القادم.

وضعت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المرفق، وهي نرجو تصديقه.

الرئيس: من يوافق على إعطاء القانون صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

- أكثرية.

الرئيس: قبلت صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على القانون بمادته الوحيدة يرفع يده.

- أكثرية.

الرئيس: قبل القانون بمادته الوحيدة.

والآن يتلى القانون ويصوت عليه بالمناداة بالأسماء.

فتلي القانون ونودي حضرات النواب المحترمين بأسمائهم.

إجماع

الرئيس: قبل القانون بالإجماع.

مرسوم رقم ٣١٢٦ بإضافة مشروع قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٥٨ إلى جدول أعمال دورة

مجلس النواب الاستثنائية الحالية.

يتلى المرسوم .

فتلي المرسوم التالي :

مرسوم رقم ٣١٢٦

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم ٣٠٤٠ تاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٩ القاضي بدعوة مجلس النواب إلى عقد دورة استثنائية تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٠ وتنتهي في ٣١ منه .
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

يرسم ما يأتي

المادة الأولى - يضاف إلى جدول أعمال دورة مجلس النواب الاستثنائية الحالية، مشروع القانون بقطع حساب موازنة العام ١٩٥٨ .
المادة الثانية - ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة .

الذوق في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٠

الإمضاء : فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء .

الإمضاء : رشيد كرامي

الرئيس : مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٢٢٦٦ يقي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨ .

يتلى مشروع القانون .

فتلي المشروع التالي :

أ - الواردات .

ق . ليرات لبنانية

٣٨ ٨٦٦ ٨٣٢ ٣٦٩

- بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة .

وبلغت المأخوذات من مال الاحتياط . . ٦٠ ١٠٣ ١٠٥ ٧٤
المجموع ٤٢٩ ٩٣٥ ٩٧٢ ١٢
- وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى
حساب سنة ١٩٥٩ . . ١٤٤ ٣٥٩ ٢٨٤ ٠٥
فتكون الأموال المحصلة ٢٨٥ ٥٧٦ ٦٨٨ ٠٧
ب - النفقات :
- بلغ مجموع المصروفات . . . ١٨١ ٦٢٢ ٣٣٨ ٢٧
فتكون زيادة الواردات على النفقات المصروفة (بما فيها المأخوذات من
مال الاحتياط المنوه بها في الفقرة (أ) من هذه المادة) . . ١٠٣ ٩٥٤ ٣٤٩ ٨٠

مشروع قانون بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨ كما يلي مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة .

المادة الثانية - إن الفرق الظاهر وقدره ٨٠ ، ٣٤٩ ٩٥٤ ١٠٣ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط» .

الرئيس : يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة مع المشروع المعدل .

فتلى التقرير والمشروع المعدل التاليان :

تقرير لجنة المالية والموازنة

على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٢٦٦ تاريخ ٧ ت الأول سنة ١٩٥٩

بتاريخ ١٠/١/١٩٦٠ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة حضرة رئيسها الأستاذ جوزف شادر وحضور حضرة مدير عام المالية ودرست مشروع قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨ .

وقد تبين للجنة من أرقام المشروع أن التحقيقات في وزارة المالية لا تتعدى ٧٠٪ في معظم بنود الواردات الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتمادات المتأخرة الواجب جبايتها .

وتبين أيضاً أن مال الاحتياط كما ورد في قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨ لا يظهر حالة الخزينة الحقيقية إذ

ان كثيراً من سلفات الخزينة المقيمة على حساب مال الاحتياط لا يمكن تسديدها أصبحت وهمية ولا يجوز اعتبارها جزء من مال الاحتياط .

وقد ألغت اللجنة البند العائد لضريبة الأغنام لضالة المبلغ المرصد فيه .

أما المبالغ المصروفة خلال سنة ١٩٥٨ فقد بلغت ٣٣٨ ٦٢٢ ١٨١ ليرة .

وبنتيجة البحث وافقت اللجنة على مشروع القانون وهي ترحو المجلس الكريم تصديقه كما عدلته .

بيروت في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٦٠

مقرر لجنة المالية والموازنة

منير أبو فاضل

المشروع كما عدلته اللجنة : بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨

أ - الواردات : ق . ليرات لبنانية

- بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها
البقايا المدورة من السنين السابقة . . .

وبلغت المأخوذات من مال الاحتياط . . .

المجموع

وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى
حساب سنة ١٩٥٩ . . .

فتكون الأموال المحصلة

ب - النفقات :

- بلغ مجموع المصروفات

فتكون زيادة الواردات على النفقات المصروفة (بما فيها المأخوذات من
مال الاحتياط المنوه بها في الفقرة (أ) من هذه المادة) . . .

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٨ كما يلي مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقرها ديوان
المحاسبة :

المادة الثانية - إن الفرق الظاهر وقدره ٣٤٩,٨٠ ٩٥٤ ١٠٣ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط».

المادة الثالثة - تعتبر ساقطة بمرور الزمن بقايا ضريبة الأغنام.

المادة الرابعة - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، لقد تبين للجنة المالية ان هناك متأخرات بعشرات الملايين على المكلفين ونحن في هذا المجلس نبكي على مئة ألف ليرة زيادة للمشاريع الإنشائية، لذلك ألفت نظر دولة الرئيس معالي وزير المالية إلى وجوب تحصيل هذه المتأخرات بكل شدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: تعقيباً على ما قاله الزميل الأستاذ شادر أرى أن تعمد الحكومة بعد مضي ستة أشهر إلى تقديم بيان إلى هذا المجلس بالمبالغ المتأخرة التي تمكنت من تحصيلها عن عائدات سنة ١٩٥٩.

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم في تقرير لجنة المالية والموازنة يرفع يده.

- أكثرية.

الرئيس: قبلت المادة الأولى.

من يوافق على المادة الثانية كما تليت عليكم يرفع يده.

- أكثرية.

الرئيس: قبلت المادة الثانية.

من يوافق على المادة الثالثة كما تليت عليكم يرفع يده.

- أكثرية.

الرئيس: قبلت المادة الثالثة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم لحدود.

سليم لحدود: سيدي، نحن الآن نصوت على قانون قطع الحساب ونحن لم نستلم هذا القانون بعد، لذلك أرجو الحكومة أن توزعه علينا.

الرئيس: أظن بأن هذا القانون وزع على حضرات النواب المحترمين.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده.

ريمون إده: حضرة الرئيس، طالما نحن بصدد درس قانون قطع الحساب ألفت نظر الحكومة إلى وضعية مال الاحتياط فيما يتعلق بتجهيز القرى بغرف الهاتف. لا أفهم كيف أن الحكومة تعيد الأموال إلى مال الاحتياط هذا، وأغلب القرى اللبنانية بحاجة إلى غرف التليفون.

الرئيس: من يوافق على المادة الرابعة كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية.

الرئيس: قبلت المادة الرابعة.

والآن يتلى القانون برمته ويصوت عليه بالمناداة بالأسماء.

فتلى القانون ونودي حضرات النواب المحترمين بأسمائهم فخالف النائب المحترم السيد ريمون إده.
- أكثرية.

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية.

والآن نبدأ بدرس الموازنة والتصديق عليها.

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية

البند ١: مخصصات رئيس الجمهورية ٧٨٠٠٠ ل. أ. الخ...

الباب الثاني - مجلس النواب.

الفصل الأول - مجلس النواب.

البند ١: تعويضات الرئيس والأعضاء ١٤١٠٤٨٠ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

- أكثرية.

الرئيس: قبل البند ١.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: إنني أسأل الحكومة هل هذه الميزانية على أساس العدد الحالي للنواب أم العدد المقبل؟

الرئيس: على أساس العدد الحالي.

البند ٢: رواتب الموظفين الدائمين ٢٨٥١٦٠ ل. أ. الخ...

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء.

الفصل الأول - رئاسة مجلس الوزراء .

البند ١ - مخصصات رئيس مجلس الوزراء ٨٨٠ ٤١ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية .

الرئيس : قبل البند ١ .

البند ٢ : رواتب الموظفين الدائمين ٤٦٠ ٩٥ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية .

الرئيس : قبل البند ٢ .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد خاتشيك بابكيان .

خاتشيك بابكيان : عطوفة الرئيس ، أريد أن أسأل دولة الرئيس إذا كانت رواتب الموظفين الدائمين على أساس الترتيب الجديد أم القديم .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس الحكومة .

رئيس الحكومة : على أساس الترتيب القديم . أ.خ . . .

الباب الرابع - وزارة العدلية .

الفصل الأول - الإدارة المركزية . أ.خ . . .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل .

جورج عقل : أما ونحن بصدد درس موازنة وزارة العدلية فإنني أرجو من الحكومة أن تنظر بعين الإنصاف إلى واقع محاكمنا ، لقد كنت في هذا الصباح في سراي بعبداء فوجدت أن الحالة التي يعانيها القضاة حالة مريرة ، فهناك أسباب التدفئة غير متوفرة والكهرباء غير موجودة والمفروشات بحالة مزرية . هذا الوضع الزري يحول بين القاضي وأصحاب الحاجة ، وهو يعجز أن ينظم الأحكام ويسد حاجات الناس ، هذه الحالة ربما تكون قد تراكت منذ سنين عديدة ولكننا أصبحنا نراها اليوم فاجعة وصدقوني إذا قلت لكم ان وضع المحاكم والمساعدين القضائيين مفعج وإن المفروشات ضرورية .

أكثر من رديات القضاة هذا الوضع الحالي للمحاكم يؤدي إلى الشلل ، وقد لفت نظر معالي وزير العدلية إلى تلك الحالة وأرجو معالي وزير المالية أن يرسل مفتشاً لكي يفتش هذه المحاكم . لقد

رأيت رئيس محكمة استئناف بعبداء يعيش في غرفة صغيرة ضيقة، فبناء عليه وأعتقد انني أعبر عن رأي جميع زملائي النواب يجب أن يحصل تجديد في مفروشات المحاكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: عطوفة الرئيس، أغتنم الفرصة لأؤيد كلمة الزميل الأستاذ جورج عقل ونلفت نظر معالي وزير العدالة للأمر التالي: لا يخفى عليكم أن كل الأحكام تنتهي في دائرة الاجراء للتنفيذ وما رأيت دائرة اجراء منظمة، وبالأخص في بيروت التي هي مرجع لتنفيذ أحكام أربعمائة ألف نسمة في بيروت، خزائنها مغلقة، فنرجو معالي وزير العدالة، وهو المحامي، الاهتمام بتنظيم هذه الدوائر لأنه لو دخل محام ليقراً ملفاً لوسخ أصابعه، نرجو أن تنظم الحكومة هذه الدوائر وتصرف المال عليها وخاصة لشراء الخزائن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: بمناسبة درس موازنة وزارة العدالة لا بد من أن أردد ما صرح به أكثر من مرة أحد المسؤولين في هذه الوزارة من أن إحدى الدوائر المتعلقة بالهيكل القضائي تشوبها شوائب عديدة. وتكررت هذه التصريحات في الصحف، وأثيرت هنا في المجلس، كما أني أعتقد أن معالي وزير العدالة يعرف ما ننوه عنه، ولهذا فإني آمل منه أن يتدارك ما من شأنه أن يعبث بحرمة القضاء، لأن القضاء مرجع أساسي لجميع المتداعين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: لن أذهب إلى ما ذهب إليه الزميل الكريم الأستاذ بويز لأن مجال البحث في الموازنة ليس بالمجال المناسب لبحث ما نوه به. وإني أريد أن ألفت النظر إلى أن مجلس الشورى بحاجة إلى مفوض حكومة، هذا فضلاً عن أن بعض الموظفين الذين نقلوا منه أخذوا إجازات طويلة فأرجو من الحكومة أن تعير ملاحظتنا هذه اهتمامها حتى تسهل للناس سبل الوصول إلى حقوقهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: إن دائرة اجراء بيروت تتردى في حالة زرية وتعيسة جداً، وقد راجعت شخصياً معالي وزير العدل بشأنها ولا بد من تسجيل كلمة شكر لمعاليه لأنه اهتم شخصياً بالقضية فتوصل إلى أخذ موافقة مجلس الوزراء على تخصيص إحدى الأبنية المجاورة لقصر العدل لصالح دائرة الاجراء. أما فيما يتعلق بالجهاز الإداري في وزارة العدالة، فإنني ألفت نظر معالي الوزير إلى نقطة هامة وهي قضية المباشرين ولم أشأ أن أثير هذا الموضوع في المجلس إلا انني يئست من المراجعات الشخصية في هذا الشأن.

لا يخفى على معاليكم ما لعمل المباشرين من أهمية لتسهيل أمور القضاء. كلنا نشكو من تأخير الفصل في الدعاوى ولكن القضاء نفسه لا يد له في هذا التأخير، القضاء يمكن أن يؤجل الدعوى لإعطاء الحكم، أما تأخير الجلسات فمردده المباشرين الذين لا ينفذون المذكرات العدلية، والذين يعيدون بعض المذكرات مذيبة بالشرح من أنهم لم يعثروا على الشخص المطلوب تبليغه مع أنه، في أغلب الأحيان، يكون هذا الشخص في بيته ويكون معروفاً من الكثيرين.

إن المباشرين عموماً، يتباطؤون في عملهم فتتراكم عندهم مذكرات التبليغ ويسببون شلل الأعمال في دوائر القضاء.

أرجو من معالي وزير العدلية، كما نعلم عنه من اهتمام بالقضايا العدلية، أن يعير هذه الناحية اهتمامه فيجد حلاً لهذه المشكلة كما توصل إلى إيجاد حل لمشكلة دائرة الاجراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: ما كنت أود أن أثير الآن قضية المساعدين القضائيين لو لم أقرأ تصريحاً لمعالي وزير العدل بهذا الشأن، نحن المحامين نقدر أهمية عمل المساعدين القضائيين في تسهيل سير الأمور في دوائر القضاء، ونعلم أنه عندما لا يكون هناك عدد كاف منهم تتأخر الأعمال. وقد لاحظت أن بعض المحاكم تتعطل بسبب عدم تمكنها من إيجاد كاتب لتسجيل وقائع الجلسات، وأن بعض قضاة التحقيق يضطرون أحياناً إلى البحث عن كاتب يستعيرونه ليسجل لهم الإفادات، هذا عمل لا يجوز أن يستمر مع أن هنالك ملاكاً للمساعدين القضائيين فيه أكثر من خمسين مركزاً شاغراً. لقد تقدم عدد كبير من الأشخاص لإملاء هذه المراكز ونجحوا في الامتحانات وما على الحكومة إلا أن تعينهم.

لو كان الأمر يتعلق بموظفين لا يلحق عدم تعيينهم ضرراً بالمصلحة العامة لما كنت أثرت هذا الأمر، ولكن الأصرار التي يسببها للقضاء عدم وجود المساعدين القضائيين هي كثيرة. فأرجو حضرة رئيس الحكومة وحضرة وزير العدل إيجاد مخرج لهذه الأزمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ناظم القادري.

ناظم القادري: لقد أثار الزملاء قضية المساعدين القضائيين والمباشرين.

أنا لا أقول إن المحاكم ليست بحاجة إلى مساعدين قضائيين ومباشرين ولكني أريد أن ألفت النظر إلى أن بعض المحاكم مكتظة بالكتابة والمباشرين بينما لا يوجد في البعض الآخر ما يكفي لتأمين سير الأعمال.

لقد مرت ظروف على وزارة العدل أكرهتها على تعيين عدد من المساعدين القضائيين في بعض

المحاكم أكثر من بعض المحاكم الأخرى، فأرجو إعادة النظر بتوزيع المساعدين القضائيين بالنسبة إلى مختلف دوائر القضاء.

كذلك قضت نفس الظروف بتعيين أربعين مباشراً وانتدبوا للقيام بأعمال كتابية. أرجو من معالي الوزير أيضاً أن يلغي الانتداب وأن يكلف الذين عينوا مباشرين بأن يقوموا بأعمال المباشرين. الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

الرئيس:

جان عزيز:

ملاحظة أخيرة من أجل اراحة ضمير رئيس الحكومة، بوصفه وزيراً للمالية. إن في دوائر الأجراء ما لا يقل عن أربعة ملايين ليرة برسم التحصيل كلها مجمدة، فإذا ما عززت هذه الدوائر فإنها كفيلة بتأمين هذا المبلغ وبإدخاله إلى الخزينة.

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين.

الفصل الأول - الإدارة المركزية. الخ...

الكلمة - لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

أيضاً وأيضاً وبهذه المناسبة، سبق لنا أن طالبنا باحداث مديرية عامة للمغتربين في وزارة الخارجية أسوة بسائر المديريات في باقي الوزارات، وأسوة بمديرية اللاجئين، ولا أرى مجالاً للتردد بأن لبنان نصفه مقيم ونصفه الآخر مغترب. لذلك فإني أتقدم باقتراح لإنشاء مديرية عامة للمغتربين.

نهاد بويز:

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لقد أجبت في السابق، عندما أثار بعضهم هذا الموضوع، بأن الحكومة لا تشاطرهم هذا الرأي. إن الحكومة تعنى بقضية المغتربين وتنزلهم المنزلة التي يستحقونها. لذلك فقد أطلقت على وزارة الخارجية اسم وزارة الخارجية والمغتربين بمعنى أن لهم وزارة تهتم بشؤونهم، لا مديرية فحسب، لذلك فالحكومة لا ترى موجباً لهذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

قد يجوز أن يكون ما أجاب به دولة الرئيس، وهو ملك الجواب، جواباً بليغاً ولكنه ليس بالجواب الذي يقنعني. ودليل عدم قناعتي هو، أن لكل من الوزارات مديرية عامة ومنها من لها ثلاث مديريات عامة كوزارة الأشغال مثلاً. وأعتقد أنه لا يضيرنا شيئاً أن نحن أحدثنا مديرية عامة لتلك الفئة من اللبنانيين الذين تركوا لبنان وحملوا علم بلادهم عالياً، أنى وجدوا، وإني أود أن أسجل على الحكومة هذا الرفض.

الباب السادس - وزارة الداخلية.

الفصل الأول - الدوائر الإدارية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ميشال الضاهر.

ميشال الضاهر: عطوفة الرئيس، لقد ورد في البند ١٢ تعويض نقل وانتقال لمجلس محافظة طرابلس وهؤلاء الأعضاء لم يقبضوا أي شيء من هذه التعويضات ولذلك فإني أود أن أتلقي من معالي وزير المالية توضيحاً لهذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، على كل حال فإن كل الأموال المرصدة للإنفاق على أعمال معينة في الموازنة تصرف كما وردت، لذلك فإني أجيب حضرة الزميل بأن أعضاء محافظة الشمال إذا كان قد ورد في الموازنة تعويض لهم فإن لهم الحق في قبض هذا التعويض.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس، أود أن أسأل فيما إذا كان الجدول الموجود في الموازنة قد صحح فيما يتعلق بموظفي الأمن العام.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الأستاذ جوزف شادر المحترم.

جوزف شادر: نعم لقد صححنا هذا الجدول حسب التنظيم الجديد.

الباب السابع - وزارة المالية.

الفصل الأول - الدوائر المالية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، المناسبة إقرار موازنة الدوائر العقارية أريد أن أذكر معالي وزير العدلية ومعالي وزير المالية بأن التنظيمات الجديدة التي فرضت في المعاملات العقارية تسبب إرهاباً للأهلين، ذلك أن مشتري عقار أو مسترهن لعقار يطلب منه إبراز شهادة براءة ذمة وهذا أمر مستحسن ولكن أن يطلب منه تصديق المحاسب العام على شهادة براءة الذمة فهذا يرهق كاهل المتقاضين وأصحاب المصالح: مثلاً، شخص من سكان برج حمود، إذا أراد أن ينهي معاملة عقارية عليه أن يصعد إلى بعدا للكشف على السجلات، ثم عليه أن ينزل إلى الجديدة لإجراء معاملة ثانية لأخذ شهادة براءة ذمة، ولا تصدق الدائرة على المعاملة ما لم يصعد صاحب المعاملة إلى بعدا ثانية للتصديق عليها ثم عليه أن ينزل ثانية إلى الجديدة ثم أن يصعد إلى بعدا لتسجيل المعاملة. لذلك نرجو دولة الرئيس ونلفت نظره إلى وجوب درس هذه المعضلة وإيجاد حل لها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ميشال الضاهر.

ميشال الضاهر: عطوفة الرئيس، لمناسبة درس موازنة المساحة أطلب من دولة الرئيس أن يهتم بقضية تعيين لجنة مساحة في عكار بالإضافة إلى اللجنة الموجودة هناك، ذلك لأن عدة مدن وقرى لا توجد فيها لجنة مساحة. لذلك أرجو دولة الرئيس أن يهتم بهذه القضية.

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

الفصل الأول - الإدارة المركزية. الخ. . .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس ان قضية التربية الوطنية قضية هامة بالنسبة للبلاد ونحن في الملحقات نرى الاجحاف يلحق المدارس، ذلك لأن عدد المعلمين فيها قليل بالنسبة للتلامذة وهذه الحالة ليست منطقية على ناحية واحدة فقط في لبنان بل في جميع أنحاء لبنان. لذلك فإني ألفت نظر دولة الرئيس إلى أن حالة المدارس في كافة المناطق يجب الاهتمام بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس، إنني أوافق على ما قاله الزميل الأستاذ جان حرب وما ينطبق على تنورين ينطبق على بعلبك - الهرمل. هناك قرى ليس فيها مدارس ومدارس ليس فيها معلمون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، بشأن صالة الأونسكو: هذا الموضوع أقرته الحكومة منذ أسبوع ويظهر أن مجلس الوزراء اتخذ قرار بمنع أحداث حفلات تمثيل وموسيقى في صالة الأونسكو. ونحن مع علمنا التام بتمسك دولة الرئيس كرامي بالفن والجمال نرجو منه بأن تدرس الحكومة هذه القضية مجدداً لأن قضية الفنون الجميلة في لبنان مهملة مع الأسف من قبل الدولة بقدر ما هي مشجعة من قبل المؤسسات الخيرية والخاصة. فإذا كانت الدولة بإمكانها أن تساهم بتشجيع الفن وذلك بإعادة صالة الأونسكو فلا بأس بذلك لأن هناك جماعة ألفوا منذ ثلاثين سنة فرقة تمثيل وهي الفرقة الوحيدة الدائمة في الشرق، هذه الفرقة مؤلفة من هواة هم بأمر الحاجة إلى مساعدة الدولة، وبحاجة إلى صالة الأونسكو. لذلك أرجو دولة الرئيس أن يعير هذه القضية اهتمامه وأن يعيد النظر فيما اتخذته مجلس الوزراء من قرارات بهذا الشأن.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس، ان الحكومة أقدمت على إلغاء الصندوق المستقل في وزارة التربية وهو يستوفي أموال من التلامذة وقد تمكن هذا الصندوق من إنشاء عدة مدارس في القرى مثلاً في منطقة جزين تمكن من إنشاء سبع مدارس على كل حال، ان هذا الصندوق أثبت أنه قادر على تجهيز

القرى بالمدارس، لذلك أرجو الحكومة أن تبقي على هذا الصندوق ولا تلحقه بأي وزارة خاصة سيما إذا كانت مرهقة كوزارة الأشغال العامة، وقد بلغني أن الإحصاءات تؤيد الفكرة القائلة بأن هذا الصندوق يمكنه أن يجهز القرى اللبنانية بالمدارس في برهة عشر سنوات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمنح المخصصة للتلامذة المتفوقين من الطبقة الفقيرة نراها قليلة جداً. في إحدى البلدان القريبة منا يخصصون مبلغ ١٣٠ مليون ليرة سنوياً لإرسال الطلاب الفقراء للتخصص ونحن إذا كنا نريد أن نحافظ على طابعنا الثقافي والعلمي فيجب علينا أن نهتم بهذه الناحية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ميشال الظاهر.

ميشال الظاهر: عطوفة الرئيس، أريد أن أعلم من الحكومة ما إذا كان التعهد الوارد في البند ٣ من الحكومة سيعمل به أم لا؟ ذلك لأننا طلبنا مئة مدرس هذه السنة ونحن بحاجة ماسة إلى معلمين.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: بإمكانني أن أقول للزملاء بأن هذا النقل حصل بناء لطلب الإدارة وذلك لأن الحاجة ماسة إلى تعيين ١٥٠ مدرساً.

ميشال الظاهر: (مقاطعاً): أريد أن أعلم إذا كانوا سيعينون أم لا؟

رئيس اللجنة المالية: (متابعاً): طبعاً الإدارة ستعينهم.

الرئيس: أنا فهمت من الخبراء أن الإدارة لم تعين سوى عشرين معلماً وهي تنتظر تصديق الموازنة لتعيين الباقين.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: بمناسبة التصديق على موازنة وزارة التربية أريد أن أذكر بهذا الصدد أن ما طلبه الزميل الأستاذ جان عزيز وهو تعزيز الصندوق المستقل لإنشاء المدارس في المناطق هو طلب محق إذ قام على ما أعتقد منذ إنشائه للآن، ببناء عدة مدارس وأعطى نتيجة ظاهرة بينة. فلا أعتقد أنه من المستحسن أن يلغى هذا الصندوق وأن يلحق بأية وزارة أخرى غير وزارة التربية، وإذا رأت الحكومة أن يشرف مهندسون من وزارة الأشغال العامة على أشغال الصندوق فلا مانع، ولكن يجب المحافظة على استقلال الصندوق. ثم أرجو الحكومة أن تستدعي من يريد أن يقدم امتحاناً وذلك لأن العدد الموجود الآن غير كاف.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رينه معوض.

رينه معوض: أؤيد الزميل الأستاذ جان عزيز وأرجو الحكومة أن تعيد النظر بقرارها ونتمنى عليها أن تعزز هذا

الصندوق لأنه أعطى نتائج ظاهرة. أما بخصوص المعلمين فهناك مباراة حصلت وأعطيت النتائج ولآن لم يعين الأربعة الناجحون، لذلك أرجو أن يعين الناجحون الباقون وذلك لتلافي النقص الحاصل في المناطق.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد جان عزيز.

جان عزيز: عطوفة الرئيس، أرجو أن ينظر إلى الأدباء في هذا البلد وأرجو أن يوضع بند لمساعدتهم والذين هم خلو الجيوب.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد عبد الكريم القدور.

عبد الكريم القدور: قبل أن تنتهي من درس موازنة وزارة التربية الوطنية أود أن أسأل الحكومة لماذا ترصد في الموازنة مبالغ لدفع أجور المدارس في المدن ولا ترصد مثل ذلك لدفع أجور المدارس في القرى، لأن القرى هي التي تتحمل دفع أجور المدارس فيها.

رئيس الحكومة: لا أعتقد أن ذلك وارد.

عبد الكريم القدور: نعم يا سيدي هذا وارد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: لقد سبق لي أن أثرت هذه القضية منذ سنة وأجاني يومئذ المهيمنون على وزارة التربية الوطنية بأنهم يسلمون بصوابية النظرية التي يتكلم الآن عنها الزميل الكريم السيد القدور، وذلك من وجهة الحق المطلقة. ولكن من الوجهة العملية قيل لي إن دفع أجور المدارس في القرى يكلف الخزينة ما لا يقل عن أربعة ملايين ليرة، ولست أدري إذا كانت الحكومة مستعدة اليوم لتحمل مثل هذه الأعباء.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

قدم للرئاسة منذ ثلاث جلسات اقتراحان ولم تتمكن الرئاسة من طرحهما على المجلس بسبب فقدان النصاب في آخر كل جلسة.

الاقتراح الأول هو مقدم من حضرة النائب المحترم السيد إبراهيم حيدر وهذا نصه:

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم.

أرجو عرض هذا التمني على المجلس الكريم للموافقة عليه حسب الأصول:

تمني

أتمنى على الحكومة المحترمة الموافقة على إعطاء منحة شهر واحد إلى قوى الجيش.

١٩٦٠ / ١ / ١٤

نائب البقاع

إبراهيم حيدر

والثاني مقدم من حضرات النواب السادة: محمود عمار، شفيق مرتضى، قحطان حمادة، أديب الفرزلي، والأمير مجيد ارسلان.

وهذا نصه:

اقترح تمني

إن مجلس النواب يتمنى على الحكومة لبننة المرفأ لأنه لا يجوز أن تضع يدها على مقدرات هذا المرفأ أياد غير لبنانية.

١٩٦٠ / ١ / ١٩

الأمير مجيد ارسلان، أديب الفرزلي، قحطان حمادة، شفيق مرتضى، ومحمود عمار.

يحال هذان التمنيان إلى الحكومة وإلى اللجان المختصة.

ليتل ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة. تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، محمد الفضل، إيليا أبو جوده، أسد الأشقر، إميل البستاني، ديكران توسباط، سليم الداود، بشير العثمان، ورؤوف حنا.

واعتذر السادة: بيار إده، نديم الجسر، شارل مالك، معروف سعد، عادل عسيان، وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرة وزير الاقتصاد والعدل السيد فيليب تقلا.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم انتقل المجلس إلى بحث ما ورد في جدول الأعمال فصدق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣١٢١ وذلك بإجازة دفع النفقات وتحصيل الواردات خلال شهر شباط ١٩٦٠ على أساس القاعدة الاثني عشرية ثم صدق المشروع رقم ٢٢٦٦ بقطع حساب موازنة عام ١٩٥٨.

ثم انتقل المجلس على الأثر إلى التصويت على الموازنة لعام ١٩٦٠ فأقر منها الأبواب: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع.

ثم عرض على المجلس اقتراحان، الأول بإعطاء أفراد الجيش منحة شهر مقدم من حضرة النائب السيد إبراهيم حيدر، والثاني اقتراح تمنى مقدم من السادة الأمير مجيد ارسلان، قحطان حمادة، أديب الفرزلي، شفيق مرتضى ومحمود عمار. بشأن لبننة المرفأ، وقرر المجلس إحالتهما إلى الحكومة واللجان المختصة وتلي هذا الملخص فصدق.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء.

بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في السابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعد الانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟
- سكوت.

الرئيس: إذا لم يكن هناك اعتراض صدق المحضر.

وأرفع الجلسة إلى نهار غداً الثلاثاء، الساعة الخامسة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء.

بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٦ كانون ثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بوز وقحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: عبد الرزاق الحفار

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

- ١ - بحث المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٣١٢٠ بإجازة عقد قرض لمصلحة مصرف التسليف.
- ٢ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٤٢٧ بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الدفاع الوطني لسنة ١٩٦٠.
- ٣ - بحث وتصديق لمشروع رقم ٥١ بتعديل قانون نقابة محامي طرابلس.
- ٤ - متابعة تصديق بعض أبواب موازنة سنة ١٩٦٠.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني لسنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، معروف سعد، محمد الفضل، إميل البستاني، ورؤوف حنا.

واعتذر السادة: نقولا سالم، نديم الجسر، حميد فرنجية، شارل مالك، والأمير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، موريس زوين، فؤاد بطرس، وفؤاد نجار.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المنفيون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، لدينا ثلاثة مشاريع معجلة أود أن أطرحها عليكم قبل المباشرة بمتابعة درس الموازنة.

يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٣١٢٠ والذي يتعلق بالقرض المقترح عقده من قبل مصرف التسليف الزراعي مع مؤسسة القروض الأميركية. . . الخ .

الرئيس :

نتقل الآن لمتابعة درس الموازنة .

الباب العاشر - وزارة الصحة .

الفصل الأول - الإدارة المركزية . الخ . . .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان حرب .

جان حرب : عطوفة الرئيس ، في الجلسة السابقة عندما كان دولة رئيس الحكومة يبحث موضوع المستشفيات الخاصة ، وعدنا بأن تأخذ الحكومة بعض الأسرة في هذه المستشفيات وبأن تعامل هذه المستشفيات معاملة المستشفيات الخيرية لذلك فإني أطلب من الحكومة أن تلاحظ هذه الأمور في الموازنة .

الرئيس :

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء المحترم .

رئيس الحكومة : عطوفة الرئيس ، ان المشروع المتعلق بهذا الموضوع لا يزال قيد درس اللجان المختصة في هذا المجلس ، وعندما يحال إلى المجلس ويقره فإن الحكومة ستعمل به .

الرئيس :

من يقبل بالبند الثالث يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس :

قبل البند ٣ . الخ . . .

الباب الثاني - مجلس النواب .

الفصل الأول - مجلس النواب .

البند ٤١ : تجهيزات وأدوات جديدة ٢٣ ٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس :

قبل البند ٤١ .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده .

ريمون إده : عطوفة الرئيس ، لقد ورد في الفقرة الرابعة «تجهيزات وطبع المحاضر» والذي أريد أن ألفت نظر عطوفة الرئيس إليه هو أن طبع المحاضر لا يتم إلا بعد مرور أربعة أشهر على الجلسة لذلك فإني أسأل هل يوجد الآن اعتماد لطبع المحاضر دون انتظار الجريدة الرسمية .

الرئيس: المبلغ المحدد في الفقرة الرابعة سيصرف للغاية التي طلبتها يا حضرة الزميل .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده .

ريمون إده: هل من الممكن زيادة هذا الاعتماد لتتمكن من طبع محاضر الجلسات بالاستقلال عن الجريدة الرسمية .

الرئيس: نكتفي الآن بهذا المبلغ وإذا كان من حاجة لزيادة فإننا سنتقدم بمشروع قانون بطلب اعتماد إضافي .

الفصل الثاني - أحكام قضائية ومصالحات .

للذكر

من يوافق على هذا الفصل يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس: قبل الفصل الثاني .

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد خاتشيك بابكيان .

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، بمناسبة إقرار هذه البنود المتعلقة بشؤون المجلس ألفت نظر الزملاء إلى أن مكتب المجلس الذي يتهافت عليه المخلصون في وقت الانتخابات لا يقوم بالنشاط اللازم من أجل تحسين سير المجلس لذلك أوجو من الزملاء أعضاء المكتب أن يحضروا الاجتماع لكي يعاونوا عطوفة الرئيس في العمل الذي بيديه في خدمة المجلس، وإني أذكرهم بأن المكتب كان يجتمع كل نهار ثلاثاء لدرس جدول الأعمال وبما أنه لم يعقد أي اجتماع للآن فأرجو الزملاء أن يعودوا إلى سابق عهدهم لمعاونة عطوفة الرئيس في عمله .

الرئيس: الفصل الثالث - نفقات السنين السابقة للذكر . الخ . . .

الفصل السابع - مصلحة التربية الرياضية والكشفية .

البند ٤١: تجهيزات وأدوات جديدة ٢٧ ٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٤١ .

الفصل الثامن - مديرية الآثار .

البند ١٦: صيانة التجهيزات والإنشاءات ١٠٠ ٠٠٠ ل .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده.

ريمون إده: لقد ورد في الفقرة الرابعة اعتماد بمبلغ سبعة آلاف ليرة لصيانة آثار جبيل ولا أعلم ماذا يمكن أن يعمل بهذا المبلغ فهل يمكن لمعالي وزير الداخلية أن يزيد هذا المبلغ؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، لا شك أن مدينة جبيل قد ازدادت في تاريخها بدفاع حضرة العميد عنها أما فيما يتعلق بقلعتها فإن مديرية الآثار هي التي قدرت قيمة الأكلاف التي تحتاجها لذلك فالحكومة وضعت هذا المبلغ بناء على طلب الدوائر المختصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: إنني أشكر الزميل ريمون إده لطلبه زيادة المبلغ المخصص لجبيل التي هي في منطقتي وأنا راضي بهذا المبلغ لأنه لأول مرة يوضع اعتماد للقلعة.

الرئيس: البند ١٦ صيانة التجهيزات والإنشاءات ١٠٠ ٠٠٠ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ١٦. أَلْخ...

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس، لقد دافعت في المرة الماضية عن منطقة الزميل الأستاذ حرب وأود الآن أن أدافع عن مصلحة جبيل الحقيقية. لقد وضع مبلغ عشرة آلاف ليرة لإبراز أسوار مدينة جبيل وأعتقد أن هذا المبلغ غير كاف، وأعتقد أن دولة الرئيس لا يمكنه أن يجيبني الآن كما أجابني في المرة السابقة، ذلك لأن أسوار جبيل يلزمها خمسمائة ألف ليرة. لذلك فإنني أطلب زيادة المبلغ المخصص لإبراز أسوار مدينة جبيل.

رئيس الحكومة: (مقاطعاً): لا يمكنه زيادة المبلغ.

ريمون إده: (مقاطعاً): إنني أشكر عواطفك.

الفصل التاسع - المعهد الموسيقي الوطني.

البند ٤١: تجهيزات وأدوات جديدة ١٠ ٠٠٠ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. أَلْخ...

البند ٤٣ : مستخدمون ومناظرون وعمال ١٧٣ ٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل البند ٤٣ .

حضرات النواب المحترمين ، هناك تعديلات اتفقنا عليها لبناء مستشفى في بعلبك وآخر في الهرمل ولم ترد هذه التعديلات ، والآن أعلن رفع الجلسة على أن تعقد نهار غد في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة التصديق على الموازنة .

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الأربعاء في السابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بوز و قحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء : رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء : عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - متابعة التصديق على موازنة عام ١٩٦٠.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، موسيس دير كالوستيان، محمد الفضل، ادوار حنين، ألبير مخير، سليم لحود، أسد الأشقر، إميل البستاني، سالم عبد النور، كلوفيس الخازن، تقي الدين الصلح، ناظم القادري، سليم الداود، ورؤوف حنا.

واعتذر السادة: كامل الأسعد، نديم الجسر، شارل مالك، عادل عسيان، بيار إده، حميد فرنجية، والأمير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، مورييس زوين، وفؤاد نجار.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى أسماؤهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

- تليت -

الرئيس: تتلى خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الثاني سنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، معروف سعد، محمد الفضل.

واعتذر السادة: نقولا سالم، نديم الجسر، حميد فرنجية، شارل مالك، والأمير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب

تقلا، مورييس زوين، فؤاد نجار، وفؤاد بطرس.

بدأ المجلس أعماله ببحث المشروع المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٣١٢٠ بشأن الإجازة لمصرف التسليف بعقد قرض مع مؤسسة القروض الإنمائية الأميركية، فقرر المجلس حالته على اللجنة المالية، ثم صدق المشروع رقم ٢٤٢٧ بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الدفاع الوطني لسنة ١٩٥٩. وأرجأ بحث المشروع رقم ٢٦٤١ بفتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الأشغال العامة لسنة ١٩٥٩.

وصدق المشروع رقم ٥١ بتعديل قانون تقاعد نقابة محامي طرابلس.

كما صدق الباب العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر من الجزء الأول من موازنة ١٩٦٠ كما صدق الباب الثاني والخامس والسادس والسابع والتاسع وعلى بعض بنود من الباب العاشر في الجزء الثاني من الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الأربعاء في السابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، أود أن أسأل الرئاسة السؤال التالي: عندما يجري التصويت على أحد بنود الموازنة ثم يتبين أنه وقع خطأ مادي في أحد هذه البنود، وذلك قبل التصويت على الموازنة بالمناداة بالأسماء فهل يجوز لنا أن نعود إلى إجراء التصحيح؟

الرئيس: حضرة النائب المحترم ان مثل هذا الأمر جائز وذلك قبل التصديق على قانون الموازنة بشكله النهائي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، أريد أن أقول إننا عندما صوتنا على البند الثالث من الفصل الثاني من الباب السادس من الجزء الأول في الموازنة وقع خطأ مادي لأننا لم نصدق على اعتماد ٢٠٠ ألف ليرة، وهذا المبلغ يوازي راتب ٢٠٠ دركي وعريف إضافيين، بعد أن صدق مجلس الوزراء تمديد خدمتهم أربعة أشهر في ٢٣ كانون سنة ١٩٥٩، فإذا أرادت الرئاسة، يمكننا اقتراح إضافة هذا المبلغ كيما تدفع معاشاتهم.

رئيس الحكومة: نحن موافقون.

الرئيس: من يقبل بتصحيح الباب وفقاً لما أشار إليه حضرة النائب السيد جورج هراوي يرفع يده.
- أكثرية -

الرئيس: إذن يصحح البند.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس، إن ما قاله الزميل الأستاذ جورج هراوي صحيح وقد صدق في اللجنة المالية ولكنه سقط سهواً.

الرئيس: يصحح ذلك في الباب السادس - وزارة الداخلية - ننتقل الآن إلى التصويت على الجزء الثاني من الموازنة.

الباب العاشر - وزارة الصحة.

الفصل الثاني - الاسعاف العام.

البند ٢١: نفقات وتعويضات اجتماعية ٥٠٠ ٣٠٨ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٢١.

البند ٤١: تجهيزات وأدوات جديدة ٥٠٠ ٣٥٠ ١ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٤١.

الفصل الثالث - المختبر المركزي للصحة العامة.

البند ٤١: تجهيزات وأدوات جديدة ٥٠٠ ٥٠ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٤١.

البند ٤٢: إنشاءات جديدة ٨٠٠ ٨ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل البند ٤٢ .

الفصل الرابع - أحكام قضائية ومصالحات

للذكر من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل الفصل الرابع .

الفصل الخامس - نفقات السنين السابقة

للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل الفصل الخامس .

الباب الحادي عشر - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

الفصل الأول - الشؤون الاجتماعية .

البند ٢٥ - مساعدات متنوعة ١٠٠٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل البند ٢٥ .

الفصل الثاني - معهد إصلاح الأحداث .

البند ٤١ - تجهيزات وأدوات جديدة ٢٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبل البند ٤١ .

الفصل الثالث - أحكام قضائية ومصالحات

للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس: قبل الفصل الثالث .

الفصل الرابع - نفقات السنين السابقة

للذكر

الباب الثاني عشر - وزارة الأنباء .

الفصل الأول - الأنباء .

البند ٤١ : تجهيزات وأدوات جديدة ٢٨٧٠٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٤١ .

الفصل الثاني - أحكام قضائية ومصالحات

للذكر

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس: قبل الفصل الثاني .

الفصل الثالث - نفقات السنين السابقة

للذكر

الرئيس: قبل الفصل الثالث .

الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة - والنقل .

الفصل الأول - المديرية العامة للطرق والمباني .

البند ١٢ : نقل وانتقال ٢٧٢٠٠٠ ل .

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس :

قبل البند ١٢ .

البند ١٦ : صيانة التجهيزات والإنشاءات ٢١٨٠٠٠٠ ل .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بوز .

نهاد بوز :

بمناسبة التصديق على موازنة هذا الباب وبعد الاطلاع عليها وعلى موازنة الأبواب الأخرى نرى أن هناك مبالغ خصصت للطرق المحلية والرئيسية وقد وزعت على النواب . إنني أتمنى على الحكومة والوزارة المختصة أن تبقى هذه الموازنة بالرغم من تواضعها ، بين أيدي النواب حتى لا تدخل في أيدي المتنفذين فتتلاعب بها وفقاً للأهواء السياسية والحزبية المحلية . تقدمنا بهذا الرجاء في اللجنة المالية ونكرر هذا الرجاء اليوم لجهة إبقاء هذه المبالغ في أيدي النواب دون سواهم .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز .

جان عزيز :

كنت أنتظر حتى نصل إلى التصويت على بند الطرقات لكي ألقى كلمتي بهذا الموضوع ، أما وقد فتح الزميل بوز هذا الباب فإني أريد أن أوضح ما جاء على لسانه :

لقد شاءت الإدارة ، لحكمة معقولة ، أن تخصص ميزانيات الطرق بأسماء القرى في بعض المناطق والمدن . قد تكون هذه الفكرة مقبولة فيما لو كانت الإدارة المشرفة ، في وزارة النافعة ، قد درست أحوال المناطق بدقة ، ولكن الوقت قد داهمها فارتجلت الدرس ارتجالاً ، وقد بينا ذلك في اللجنة عندما بحثنا حالة الطرق وعددنا المناطق المحتاجة ، ورأينا أن أفضل حل للمشكلة هو أن تبقى المبالغ التي خصصت بالمناطق إجمالية بحيث يتسنى للنائب أن يتفق مع الإدارة ، وفقاً لمنطوق الفن ، على إيجاد الطرقات للقرى المحرومة .

أما في حالة الميزانية الحاضرة فنرى مثلاً أن الموازنة خصصت لمنطقة جزين اعتمادات لعشرين قرية فقط ، فهل يجوز أن ننشئ الطرقات لعشرين قرية من أصل ٨٢ قرية محرومة وتترك ٦٢ قرية بدون طرقات ؟ أعتقد أنه ، لا الحكومة ولا النواب ، يريدون ذلك ، وما قلته في الطرقات أقوله كذلك في اعتمادات الكهرباء والمياه .

أكرر القول ان رغبة الإدارة كانت تكون مشروعة فيما لو كان المهندسون المشرفون قد تسنى لهم الوقت الكافي لدرس حاجات المناطق ولكننا سلمنا بهذه الخطأ ، أما وقد داهمهم الوقت ، وارتجلوا الموازنة ارتجالاً فإني أربأ بالحكومة والمجلس أن يصار إلى التصديق على الموازنة بشكلها الحاضر .

يجب ، على الأقل ، توزيع الاعتمادات بالعدل والقسطاس وأن تبقى المبالغ إجمالية لتوزع بمعرفة النواب .

وهناك نقطة أخرى: لقد أثّرنا في لجنة المالية والموازنة، بحضور دولة الرئيس بوصفه وزيراً للمالية وبحضور وزير الأشغال العامة، نقطة تتعلق بالدائرة التي تسمى الدائرة الأم، عيّنت بها دائرة الدروس والتي بدونها لا يمكن أن ينفذ بند من بنود هذه الموازنة المتواضعة، كما قيل عنها، وقد رضيت الحكومة في حينه، أن تزيد الاعتمادات لهذه الدائرة في بعض النواحي، ولكن بقيت هذه الدائرة مفتقرة إلى مبالغ أخرى في نواحي أخرى، وذلك باعتراف المهندسين أنفسهم. أريد أن أعرف ما إذا كانت الحكومة تريد أن تليي حاجة جميع المناطق، وذلك بزيادة الاعتمادات لهذه الدائرة الفنية. أقترح أن تقتطع، عند الاقتضاء أجزاء من اعتمادات جميع المناطق بغية تعزيز إمكانيات هذه الدائرة، لأنها إذا بقيت كما هي، فستظل عاجزة عن تنفيذ هذه الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: عندما بحثنا موازنة الطرقات في اللجنة كان هناك إجماع بين الأعضاء على توزيع الاعتمادات على الطرق بالاتفاق مع الإدارة، وتم الاتفاق فيما بيننا على توزيع المبالغ على الطرق الرئيسية وقدمنا الاعتمادات اللازمة إلى رئيس اللجنة المالية، فيجب، بهذه الحال أن نعتمد القرار الذي اتفقنا عليه سابقاً وهو قرار بتوزيع الاعتمادات على النواب لتصرف على الطرق المعينة في الموازنة، وهذا الاتفاق تم بموافقة وزارة الأشغال العامة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: هذه العبارة، عبارة «توزيع اعتمادات الطرق» سمعتها في اللجنة مراراً وسمعتها هنا وفي كل مكان تبحث فيه اعتمادات الطرق، هي عبارة عابرة لا يهتم لدلولها إنسان، ولكنها تدل على الفوضى المتبعة في توزيع اعتمادات الطرقات.

منذ تاريخ دخولنا إلى هذا المجلس والموازنة تأتي كل سنة وكأنها نسخة مصورة تصويراً عن الموازنة السابقة. ولم أجد مرة موازنة جديدة في أبوابها وفصولها وبنودها وفقراتها.

لا أعرف رجالاً سياسياً واحداً، في سائر بلاد العالم يبحث بموازنة الطرقات.

إنني أفهم أن يكون في وزارة الأشغال العامة مهندسون قديرون شريفون يدرسون حاجات المناطق ويقدمون تقاريرهم، بكل أمانة، إلى الوزارة لوضع الاعتمادات وفقاً لحاجات المناطق. أما والأمر معكوس، أما إذا بقي الجهاز المختص، في وزارة الأشغال العامة، يسير على الخطوات السابقة فيتساهل مع فئة من المتعهدين من لصوص سرقة الطرقات، فستبقى الحالة على ما هي عليه، وستذهب الأموال هدرًا. لقد سبق لي أن مررت في طريق عبت، وبعد عشرة أيام من تاريخ تسليمها رأيت فريقاً من النافعة يعمل في إصلاح تلك الطريق التي لم يمر على تعبيدها أكثر من عشرة أيام، فقدمت شكوى بذلك إلى الوزارة فحسمت مبلغاً من المال على المتعهد.

إن هم المتعهدين هو محصور في كيفية سرقة الطرقات بغية زيادة أرباحهم . وأحياناً كثيرة يتغاضى المهندسون عنهم لأسباب سياسية وحزبية .

إن موازنات الأشغال العامة تبلغ مئات الملايين ، وقد درس الخبراء وضعية الطرقات فأجمعوا على القول إن ٢٥ بالمئة من هذه الملايين تذهب هدرًا ، لأن الوزارة تضع اعتماداً زهيداً لهذه القرية إرضاء لها وللمتنفذين فيها فتلزم الطريق ويصرف عليها هذا المبلغ الضئيل وفي السنة القادمة تخرب الطريق . فالطريق التي تعبد وتزفت بمبلغ خمسين ألف ليرة يصرف منه عشرة آلاف أخرى في السنة الثانية ، وهلم جرّاً فإني أؤكد لكم أنها لا تصبح طريقاً بمعنى الكلمة .

إن عبارة «توزيع على النواب» لا أرضى بها ، ولكن لما كانت الموازنة المختصة لا تعمل تلقائياً على تخطيط وتنفيذ طريق ما بعد دروس فنية مستفيضة عندئذ يضطر النائب إلى المطالبة بالتوزيع لكي يؤمن إصلاح الطرق في منطقته .

فلو كانت الحكومة تدرس تلقائياً وتضع الاعتمادات الكافية للطرق لما كنا نسمع بعبارة توزيع اعتمادات الطرق على النواب ، ولما كنا نسمع عبارة لماذا هذه الطريق أولاً وتلك ثانياً ، لأنه لا بد أن يكون هناك أولاً وثانياً .

إن الحكومة تدرس مشروعاً لمدة عشر سنوات ينتهي فيه إنشاء جميع الطرقات في لبنان .

إنني شخصياً أوافق على ما قاله حضرة الزميل إميل البستاني ، في جلسة ماضية ، من أن بإمكان الحكومة أن تضع مشروعاً لإنشاء الطرق في لبنان بمدة عشر سنوات ، وبإمكان الحكومة أن تكلف شركات أجنبية أو وطنية عن طريق المناقصة بتنفيذ هذا المشروع لأن إمكانيات الشركات أقوى ، وأعمالها أدق وأنظم .

هذا أمر هام ، فسواء قام البستاني بتنفيذ هذا المشروع لأن لديه دروساً جاهزة ، أو قام به سواه فالمهم أن ينفذ هذا المشروع وأن ننتهي من هذه المسرحية ، وننتهي من هذا الأسلوب الروتيني في الموازنة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر .

جوزف شادر : إن قضية الطرقات هي مشكلة مزمنة ، وفي كل سنة ، عندما تجتمع اللجنة لدرس المشاريع الإنشائية من طرقات وكهرباء ومياه تدعو جميع النواب ليشتركوا معها في البحث معها باعتبار أن هذه المشاريع تهم جميع النواب ، وهكذا اجتمعت اللجنة بجميع النواب ، أو بمعظمهم وبحث معهم تفاصيل توزيع الاعتمادات التي جاءت في هذا الباب ، وقد اتفقت الكلمة على عدم القبول بالتوزيع الحاصل في الموازنة ، وقررنا في اللجنة بحضور الحكومة وموافقتها ، إعطاء حضرات النواب مهلة أسبوعين لتوزيع الاعتمادات فيما بينهم بالاتفاق مع الإدارة المختصة .

وسيعقد اجتماع نهار غد في قاعة المجلس لنأخذ اللوائح التي سيقدمها حضرات النواب بعد الاتفاق عليها فيما بينهم وبين الإدارة ونرسلها إلى وزارة المالية كي يصار إلى طبعها في الموازنة النهائية.

أما فيما يتعلق بقضية الطرقات في لبنان فقد شرحناها في السنين السابقة وهذه السنة، وأوصت اللجنة الحكومة بالإجماع بضرورة اعتماد المشروع الإنشائي الذي نوه به الأستاذ أديب الفرزلي والذي قبلت به مبدئياً، وزارة الأشغال العامة، على أن ينفذ خلال ثلاث سنوات، وعلى أن تدفع الكلفة خلال عشر سنوات بواسطة شركات عالمية ووطنية بطريقة المناقصة. إن تنفيذ هذا المشروع يوفر على الحكومة وعلى النواب مشاكل عديدة كل سنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان عزيز.

جان عزيز: سيدي الرئيس، لا أعرف ما إذا كان الزميل الأستاذ أديب الفرزلي يريد أن يدافع عن مشروع الموازنة كما ورد أو أن ينتقدها أنا أقول له فليعطني الدولة التي وصفها والأجهزة التي أشار إليها وأنا معه. يريد الزميل أن تنتهج الدولة منهجاً جديداً في المشروع الإنشائي الجديد للطرقات ونحن معه، ولكننا نبحث واقعاً إذا كان رب البيت لديه في بيته عشرة أرغفة وعشرون ولداً فماذا يريد أن يعمل؟ ألا يوزع الأرغفة العشرة نصفاً نصفاً؟ هذه هي حالة النواب في المناطق، وعندما نقول النواب نحن نعني النواب والوزير في حكم الواقع نحن لا نريد أن نشاغب على الحكومة، هناك حقائق. بعض المناطق محرومة منذ زمن طويل ونحن نريد أن نوصل الأهلين إلى بعض حقهم ضمن إمكانيات الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمود عمار.

محمود عمار: عطوفة الرئيس، أنا من مؤيدي رأي الزميل الأستاذ جان عزيز والزميل الأستاذ نهاد بويز وأبرر هذا الموقف بأن هذا الدرس الاعتباري الموضوع في الموازنة للطرقات لا يمكن للإدارة أن تحققه ولا أن تؤمن المبالغ المخصصة للمشاريع، إذن من الأفضل للإدارة أن تبقي المبالغ ونحن لا نفرض رأينا على الإدارة بل نحن باستطاعتنا أن نساعدنا، لذلك أرجو أن تبقي المبالغ المخصصة للطرقات إجمالية دون ذكر الطرقات.

الرئيس: الرئاسة لا يمكنها حسب النظام أن تطرح اقتراح النائب المحترم السيد محمود عمار على التصويت.

محمود عمار: مقاطعاً - إذن سحبت الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الكريم قدور.

عبد الكريم القدور: عطوفة الرئيس، بادىء ذي بدء أشكر الحكومة على ما خصصت به المناطق المحرومة في الموازنة فيما يتعلق بوزارة الأشغال العامة، إنني أشكر الحكومة وأشكر خاصة رئيس اللجنة المالية الذي يسهر دائماً على مصالح المناطق المحرومة، ولكن لا يمكنني أبداً أن أشكر وزارة الأشغال العامة على ما تقوم به من دروس ومخصصات فيما يتعلق بالطرق. أنا كممثل لمنطقة عكار أصرح أننا حصلنا في السنة الماضية على مبلغ ٣٠٠ ألف ليرة ولأن لم يصرف من هذا المبلغ إلا القليل، ولا أدري ما هو مصير القيمة الباقية والسبب في ذلك يعود إلى أن المتعهدين الذين تتغاضى عنهم وزارة الأشغال العامة هم سبب الإهمال في وزارة الأشغال فمتعهدوا الوزارة يلتزمون بالطرق، وبعد سنوات عديدة لا يمكن تنفيذ هذه الطرق فتصدر الوزارة قرارات بإبعاد هؤلاء المتعهدين عن التعهد، ولكن يا للأسف يعود هؤلاء المتعهدين أنفسهم ليلتزموا بالطرق التي مضى على تعهدهم لها أكثر من سنوات عديدة، وتعود الوزارة كما قلت وتعطي الالتزامات لأشخاص كانوا قد قصروا عن تنفيذها في الماضي فلماذا هذا الإهمال والتغاضي؟ ومن نطلب ونطالب بحقوق المناطق والطرق التي تتغاضى عنها وزارة الأشغال العامة والتي تركتها الوزارة بأيدي المتعهدين الذين لم يقوموا بتعهداتهم أكثر من مرة؟ أعود وأكرر أن المتعهدين الذين لم يقوموا بتنفيذ أعمالهم أكثر من مرة تعود وزارة الأشغال العامة وتقبل مناقصتهم وتسلمهم الالتزامات وفي منطقة عكار طرقاً مضى على تلزيمها أكثر من خمس سنوات ولم تكمل بعد. إنني كما قلت أشكر الحكومة ولا أشكر وزارة الأشغال العامة ذلك لأن الحكومة خصصت ميزانية كبيرة للطرق ولكن آسف أن أرى هناك وزارة مهملة لا تنبته لتخصيص هذه الأموال، فما العمل يا سادتي إذا كانت الحكومة ترصد الأموال ووزارة الأشغال العامة تتغاضى عن أعمال المتعهدين الذين لا ينفذون التزاماتهم؟ إذن على ماذا تصرف هذه الموازنة؟ يا حبذا لو أن الدولة خصصت مبلغاً أقل من ذلك ونفذت وزارة الأشغال العامة أعمال الطرق، ويا حبذا لو كان وزير الأشغال العامة حاضراً لأقدم له الأرقام ولأسمع ماذا سيقول وهو الذي لا يهمنه شيء، خاصة وأن الوزارة ترسل مهندسيها إلى مناطق حسب أهوائهم وسياساتهم التي لا نقبل بها أبداً.

وإنني أخيراً أقول شكراً للحكومة باسمي وباسم منطقتي ولكن لا أنا ولا أي لبناني اللهم فئة قليلة من اللبنانيين تشكر وزارة الأشغال العامة على الأعمال التي تقوم بها. ميزانية سنة ١٩٥٩ لم يصرف منها إلا القليل فماذا نفعل إذن بهذا المبلغ الضخم المخصص في موازنة سنة ١٩٦٠ لذلك نرجو الحكومة أن تلفت نظر وزارة الأشغال العامة إلى الانتباه إلى هؤلاء المتعهدين الذين تأتي بهم وهم أشخاص لا يملكون شيئاً، وهناك طرقاً مضى أكثر من خمس سنوات على التزامهم إياها ولم ينفذوها لذلك أرجو الحكومة أن تنبته إلى هذه القضية الحساسة لنقول لها مرة ثانية شكراً.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إيليا أبو جوده.

الرئيس:

إيليا أبو جوده: عطوفة الرئيس، كما تفضل الزميل الأستاذ أديب الفرزلي فإنني أرجو من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الإمكانية لتحقيق ما يلزم لبنان من طرقات في سنة واحدة هناك شركات عالمية بإمكانها أن تنفذ ما تحتاج إليه من طرقات في هذا البلد، وأعتقد أنه قد حان الوقت للبنانيين كي يمشوا على طرقات حسنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: عطوفة الرئيس، يقول المثل من حضر السوق باع واشترى، والزميل الأستاذ عبد الكريم القدور شكر الحكومة على رصدها المبالغ الطائلة للمناطق المحرومة، ولم يذكر تلك المناطق المحرومة بل اكتفى بأن ذكر منطقة عكار ووصفها بأنها محرومة. ولو تصفحنا الموازنة لوجدنا أن الزميل على حق، ولكن لو نظرنا إلى المناطق الثانية لرأينا عكس ما قاله. على كل حال النائب جان حرب منذ أكثر من سبع سنوات وهو ينادي ويصرخ «المناطق المحرومة» أنصفوها وأعتقد أن أذان الحكومة صمخت من ذكر المناطق المحرومة، وأعتقد بأنني أول من ذكرت كلمة المناطق المحرومة، والآن ألفت نظر دولة الرئيس لأن يكون منصفاً كما كان في الماضي منصفاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: حضرة الرئيس المحترم، بصفتي رئيساً للجنة المالية وقد درست الموازنة عدة سنوات عندي كلمة حق وإنصاف أود أن أعلنها في هذا المجلس، للمرة الأولى تأتي موازنة من الحكومة إلى المجلس ويخصص فيها للطرقات مبلغ تسعة عشر مليوناً من الليرات، وقد وزعت على المناطق. أما الصرف خلال السنة الماضية فبين من قانون قطع الحساب أن سنة ١٩٥٩ كانت سنة إنفاق في وزارة الأشغال العامة وفي سائر الوزارات. إن الأجهزة قد عززت بناء على طلب النواب لتتمكن الإدارة من التنفيذ وقد نفذت فعلاً أكثر من السابق وهي تشكر على ما قامت به. أما التوزيع فقد قررنا أن يعاد النظر في هذا التوزيع واتفقنا عليه، وأما الهدر وسوء الاستعمال فكلنا نشكو منه ونطلب من الحكومة أن تفرض العقوبات بحق كل مخالف، وكررنا هذا القول في تقريرنا الأخير، لذلك نرجو الحكومة أن تنتبه لهذا الأمر وتمنع السرقات وسوء الاستعمال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى.

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس، لست أعلم من يشرف على إعداد الموازنة، فلست أدعي لنفسني الخبرة في هذه الشؤون غير أنني أعرف حاجة كل قرية في منطقتي ومن تحتاج منها إلى اعتمادات ومن التي لا تحتاج إلى اعتمادات، وإذا أخذت طريقة توزيع الاعتمادات في الموازنة وقابلتها على حقيقة منطقتي وعلى المناطق الأخرى أمكنني القول ان مشروعات الموازنة هي أسوأ ما يمكن أن يتصوره عقل، وهذا ما حدا بالزملاء وباللجنة المالية إلى طلب التعديل أو إلى نسف المشروع من أساسه.

إنني لا أزال أذكر أن الإدارة المشرفة على تنفيذ الاعتمادات هي التي تضيع على اللبنانيين أموالهم وتهدر الملايين وهناك قسم من الموظفين يشرف على سرقة القسم الأكبر منها ولدي أكثر من برهان على ذلك. ولقد حفيت الطريق بين دائرة التخطيط الفني ودائرة التنفيذ وكانت النتيجة أنه في منطقة بعلبك - الهرمل لم تشق أي طريق وكانت الاعتمادات قد سرقت على مرأى ومسمع من الحكومة ولا نعلم مصيرها، وقد سمعت رئيس اللجنة المالية يقول إن هناك تسعة عشر مليوناً للطرق، إنه مبلغ ضخم أما نحن في بعلبك - الهرمل فكأننا نعيش في مجاهل افريقيا. نحن حقاً في بلد الحرمان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد قبلان عيسى الخوري.

قبلان عيسى الخوري: عطوفة الرئيس، بعد أن اتفقنا مع دولة رئيس الحكومة على توزيع المبالغ المخصصة للشمال أريد أن أقول كلمة بعد أن سمعت رئيس اللجنة المالية يقول إن الحكومة خصصت مبلغ تسعة عشر مليوناً للطرق. إنني أسأل هل تعلم وزارة النافعة أن هناك منطقة تدعى منطقة الأرز؟ إنني أجهل ما إذا كانت تعلم أن الأرز شعار لبنان وأجهل ما إذا كانت وزارة الأشغال العامة تعلم بوجوده، وهل تعلم وزارة الأشغال أن في هذه المنطقة طريقاً تمتد من الأرز إلى بعلبك وقد خصصت لها الوزارة مبلغ مئة ألف ليرة من أصل التسعة عشر مليوناً؟ لقد علمت أن دولة الرئيس هو نفسه الذي وضع هذا المبلغ عندما علم أن وزارة الأشغال العامة لم ترصد قرشاً واحداً لهذا الطريق لذلك أتمنى في السنين المقبلة أن تعلم وزارة الأشغال العامة أن هناك منطقة تسمى «الأرز».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ميشال الضاهر.

ميشال الضاهر: عطوفة الرئيس، قبل كل شيء أنا أقول فيما يتعلق بالملتزمين في وزارة الأشغال العامة إنني ألتقي مع الزميل الأستاذ عبد الكريم القدور، ثم أنتقل إلى المكتب الفني فأقول ان لديه هذه السنة المخططات الكافية ليقوم بالتخطيط اللازم، لذلك ليس عنده عذر لعدم التنفيذ.

وقبل أن ننتهي من التصويت على الموازنة لا بد أن أقول كلمة حق وأن أوجه شكري للحكومة على ما أعطته لمنطقتنا من المخصصات وفي كل الحقول. أولاً، وزارة الأشغال العامة خصصت المبالغ الكافية لمياه الشفة والري، ولقد أنشأت الشبكات الكهربائية في أكثر مناطق عكار وإنني أخص بالشكر أيضاً وزارة الزراعة ودولة رئيس الحكومة الذي كان قد وعد وبر بوعده في إيجاد مركز زراعي ومن ثم خصص لنا اعتمادات لبناء مستشفى لذلك فباسمي وباسم الشعب العكاري أشكر الحكومة على ما قامت به من أعمال.

الرئيس: لقد انتهى جميع طالبي الكلام من إلقاء كلمتهم.

نكمل التصويت على الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والنقل -

الفصل الأول - المديرية العامة للطرق والمباني.

البند ٤١: تجهيزات وأدوات جديدة ٦٥٠ ٠٠٠ ٢ ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٤١.

البند ٤٢: إنشاءات جديدة ١٩ ٠٢٧ ٠٠٠ ل.

ورد إلى الرئاسة اقتراحان، الأول من حضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى وهذا نصه:

اقتراح

اقترح إجراء التعديلات الآتية في مشروع الموازنة لسنة ١٩٦٠.

في الجزء الثاني: الباب الثالث عشر - الفصل الأول - البند ٤٤ فقرة ١٠

وذلك بنقل ١٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ألف ليرة على الاعتماد المخصص لإتمام مستشفى بعلبك ولحظ ٠٠٠

١٠٠ ٠٠٠ ألف ليرة لإنشاء مستشفى في بلدة الهرمل على أن يؤخذ هذا الاعتماد من الفقرة

المخصصة لإتمام مستشفى الجذام في الهرمل حيث يبقى من أصل الاعتماد ٢٥ ألف ليرة.

شفيق مرتضى

واقترح آخر مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده وهذا نصه:

اقترح إلغاء الفقرة الثانية من البند ٤٢ (الطرق الدولية) طرابلس الميناء البحصاص ٢٠٠ ٠٠٠

وتوزيع هذا الاعتماد مناصفة على طريق الأرز وطريق اللقلاق.

ريمون إده

الكلمة - لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده: إنني أستغرب الطرق التي يستعملها دولة رئيس الحكومة، انه أحياناً كثيرة، بصفته وزيراً للمالية

يوافق على إحدى المعاملات، ثم بصفته رئيساً للوزارة لا يوافق على تلك المعاملة، وأحياناً

أخرى، بوصفه رئيساً للوزارة يقبل باقتراح اتخذ بالأكثرية ثم بوصفه وزيراً للمالية لا يوافق

عليه. إنني أستغرب كيف يرى دولته بصفته وزيراً للمالية أن يقبل بوضع اعتماد ٢٠٠ ألف ليرة

لطريق في داخل طرابلس ويعتبرها طريقاً دولية. نحن لا نعارض إيراد هذا الاعتماد لكونه

مخصصاً لمدينة طرابلس، ولكننا نعارض تسمية طريق الميناء - البحصاص طريق دولية. هذه

الطريق هي طريق داخلية وبإمكان بلدية الميناء التي لا تقل موازنتها السنوية عن الثلاثة ملايين ليرة أن تنفذ هذه الطريق بإمكانياتها المالية.

إنني أعتقد أن هذا الاعتماد مخالف لنص العبارة الواردة في البند ٤٢ (الطرق الدولية)، وإنني بالتالي أقترح إلغاء هذا الاعتماد. وبما أن طريق الأرز يهمننا كما يهمن الزميل السيد قبلان عيسى الخوري فإني أقترح قسمة هذا الاعتماد وتخصيص مئة ألف ليرة لطريق الأرز ومئة ألف أخرى لطريق اللقلق.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: أظن بأن أساليب العميد في الدرس بين الزملاء أصبحت معروفة، لذلك لن يستطيع أن يفرق بيني وبين نواب الشمال عامة وبينني وبين نواب منطقة الأرز خاصة.

أقول إن الاعتماد المذكور سيبقى حيث هو بموافقة جميع نواب الشمال للطريق التي وضع من أجلها، ولست أعتقد أن ذلك الود المفقود، منذ كنا معاً في مجلس الوزراء سيستمر إلى ما بعد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الكريم القدور.

عبد الكريم القدور: إنني في أكثر الأحيان على اختلاف مع دولة رئيس الحكومة في كثير من المواقف، ولكنني في هذا الموقف أختلف مع حضرة العميد.

إن وجه لبنان الشمالي في الحدود إلى طرابلس لا يمكن لأحد أن ينكر بأنه طريق دولية، كما أنه لا يمكن لأحد أن ينكر بأن طريق البحصاص ليست دولية. لذلك فإني أرجو الرئاسة الكريمة أن تطرح اقتراح العميد على التصويت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز: إنني لا أعلم شيئاً عن طريق البحصاص لأنني أجهل المنطقة، وقد كنت أتمنى على الزميل ريمون إده ودولة الرئيس أن يتساجلا بشكل لا ينم على الغنج والدلال.

أما بخصوص الاعتمادات المخصصة للطرق فإني ألاحظ أن عدة اعتمادات موجودة لا تمت بصلة إلى هذا الباب. مثلاً: بولفار النبطية مرجعيون، لا يمكن أن يكون هذا بولفاراً ويقولون عنه انه طريق دولية.

الرئيس: من يوافق على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده وقد تلي عليكم يرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الاقتراح،

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

إنني أقترح إعادة النظر باعتمادات هذا الباب لأنني أعتبر أن البولفار. ليس طريقاً دولية.

الرئيس:

إن الرئاسة تعتبر أن المجلس صوت على الاقتراح ورفضه ولا يمكن إعادة النظر بالباب، وإنما إذا أردت أن أعيد التصويت على الاقتراح فإني مستعد لذلك.

الكلمة - لحضرة النائب المحترم الأستاذ ريمون إده.

ريمون إده:

أريد أن تيجيني الحكومة على هذا السؤال؟ هل تعترف رسمياً وصراحة بأن طريق الميناء البحصاص طريق دولية؟ فإذا كانت الحكومة تعترف بذلك فلم يبق معنى لاقتراح فأسحبه.

الرئيس:

أرجو من حضرات النواب أن يعلموا أن المجلس لا يمكن أن يتعدى على صلاحيات الحكومة فتحديد مثل هذه الأمور يعود إلى الحكومة إنني لا أسمح أن يظل المجلس على مثل هذه الحالة من الفوضى في المناقشات، إذا كان الزميل ريمون إده لم يكتف بالتصويت فإني أعيد التصويت مرة ثانية.

من يقبل باقتراح حضرة الزميل الأستاذ ريمون إده ثانية يرفع يده.

أقلية

من يوافق على الاقتراح المقدم من السيد جان عزيز وهذا نصه: أقترح أن يقال طريق النبطية وطريق مرجعيون بدلاً من بولفار النبطية ومرجعيون، يرفع يده.

أقلية

الرئيس:

سقط الاقتراح.

إن حضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق مرتضى أعلن للرئاسة بأنه سحب الاقتراح المقدم منه. إذاً، قبل البند ٤٢: وقدره ٠٠٠ ٠٢٧ ١٩ ل. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض.

رينه معوض:

عطوفة الرئيس، أرجو أن يتفهم حضرات النواب الكرام وأن يسجل في محضر الجلسة ما جاء في تقرير لجنة المالية والموازنة بشأن توزيع اعتمادات الطرق وهذا هو ما جاء في التقرير «إن الطرق الرئيسية والمحلية والداخلية (أضيف الطرق الداخلية على الطرق المحلية) فقد قررت اللجنة أن يوزعها النواب بالاتفاق مع الإدارة على أن تقدم إلى اللجنة المالية والموازنة ليصار إلى توقيعها من قبل حضرة رئيس اللجنة وتقدم في التاسع والعشرين من الشهر الحالي كانون الثاني سنة ١٩٦٠ إلى وزارة المالية لتطبع مع الموازنة...».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ قبلان عيسى الخوري.

قبلان الخوري: عطوفة الرئيس، أرجو أن يصار إلى توزيع الاعتمادات للكهرباء والمياه بنفس الطريقة التي حصلت بصدد توزيع اعتمادات الطرقات.

الرئيس: إن المبالغ المخصصة للكهرباء والمياه ستوزع كذلك في اللجنة المالية. ألخ... .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، قبل أن نتقل إلى التصديق على الواردات أرجع إلى الجزء الأول الباب التاسع الفصل السابع البند ٢٥ فقرة ٧ جديدة فأطلب إضافة فقرة جديدة ٧، ٣٥ ألف ليرة وذلك لأن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بذلك ويصبح مجموع البند ٩٩ ألف ليرة، وهذه الزيادة هي للاشتراك في الألعاب الأولمبية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: الحكومة توافق على هذه الزيادة التي طلبها النائب المحترم السيد جورج هراوي.

الرئيس: من يوافق على التعديل الذي اقترحه النائب المحترم السيد جورج هراوي يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل التعديل.

ننقل الآن إلى درس واردات الموازنة.

الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

الفصل الأول - الضرائب المباشرة.

البند الأول - ضريبة الأملاك المبنية ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: عطوفة الرئيس، بخصوص هذه الضريبة التي تجبى ونرجو أن تجبى، أقول إنه قد شكلت لجان في المناطق لتخمين الأملاك وهذه اللجان إنما تقوم بالتخمين على أساس غير قانوني فلا تأخذ بعين الاعتبار وضع البيت القديمة، فتخمينها وكأنها بيوت جديدة، كما أن هذه اللجان لا تأخذ بعين الاعتبار قانون الإيجار الاستثنائي، مثلاً بيت بني سنة ١٩٣٠، يأتي رئيس اللجنة ويخمنه وكأنه بني اليوم، وهذا لا يجوز أما الاعتراضات على هذا التخمين فلا يحسن الشعب تقديمها في مهلها القانونية، لذلك أرجو الحكومة أن تلفت نظر اللجان إلى هذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، لقد أعطيت الأوامر إلى اللجان لتتنبه بهذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الكريم القدور.

عبد الكريم القدور: عطوفة الرئيس، أشكر الزميل الأستاذ عمار لاحتجازه على تخمين البيوت وإني أستغرب ما يحصل مثلاً في عكار والهمل، فقد خمنت اللجان البيوت وأخذ أصحابها يحملون على دفع الضرائب فمن أين يتقاضى الفلاح الإيجار حتى تأخذ الدولة منه ضريبة الدخل؟ هذا مع العلم أن الفلاح يبني بيتاً لطروشه ولأهله ولا يجوز أن يدفع ضريبة كما يدفع صاحب البيت في المدينة. لذلك أرجو دولة الرئيس أن يعير هذه القضية الاهتمام الكافي خاصة وأنه لا يوجد في مناطق عكار والهمل أو جبل عامل بيت يؤجر فكيف يدفع صاحبه إذن ضريبة عليه؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ميشال الضاهر.

ميشال الضاهر: عطوفة الرئيس، سؤال أوجهه إلى دولة الرئيس فيما يختص بقضية الضرائب على البناء، لقد تبين لنا أن هذه الضرائب لا تجبى جباية فعالة والذي أستغربه أن لا تجبى هذه الضرائب، وقد علمت اليوم أن الدوائر العقارية قد سرقت في عكار اليوم فأطلب من الحكومة أن تهتم بهذه القضية.

الرئيس: البند ١ - ضريبة الأملاك المبنية ١٠٠٠٠٠٠٠ ل. أ. الخ...

الرئيس: قبل البند ٤.

الإجمال ٢٢٢٢٣٥٠٠٠ ل.

من يوافق على هذا الإجمال يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل الإجمال.

والآن نصوت على قانون موازنة ١٩٦٠.

تنلى المادة الأولى.

فتليت المادة الأولى التالية:

قانون موازنة سنة ١٩٦٠

المادة الأولى - تحدد موازنة الدولة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٠ وتنتهي في ٣١

كانون الأول سنة ١٩٦٠ على الوجه التالي: أ. الخ...

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، لا أظن أن في الأمر غرابة ذلك لأن الإصلاح الإداري نتج عنه أحداث مديريات جديدة وكذلك بعض الوظائف الجديدة كما أن الإصلاح الإداري قضى بتغيير في التسميات لذلك وتطبيقاً لهذا الإصلاح طلبت الحكومة هذه الصلاحيات لكي تستطيع أن تنقل من فصل إلى فصل نزولاً عند مقتضيات القانون وشروطه حتى لا تضطر أن تأتي إلى مجلسكم الكريم لكي تأخذ منه الموافقة على القيام بمثل هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان عزيز.

جان عزيز: مثلاً أنا طبيب أتقاضى تعويضاً لقاء أعمال إضافية، فإذا نقلت مثلاً إلى الأجراس هل ينقل هذا التعويض معي؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: كلا يا سيدي لأن الاعتمادات ترصد في الموازنة للموظفين في فصولها. خلال سنة ١٩٦٠ على أثر الإصلاح الإداري أن نقل موظف من إدارة إلى إدارة فيستمر على قبض راتبه من الاعتمادات المرصدة له في موازنة الإدارة التي كان ينتمي إليها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان عزيز.

جان عزيز: مثلاً الأستاذ فريد الدحداح نقل من القضاء إلى مجلس الخدمة المدنية وكان يتقاضى تعويضاً على اعتبار أنه كان معيناً خارج مدينة بيروت فهل يبقى يتقاضى هذا التعويض؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: يا سيدي كلمة تعويضات تعني التعويضات الملحقه بالراتب كالتعويض العائلي وتعويض الاختصاص.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، لقد كدنا أن ننتهي من درس الموازنة والدورة تختتم في ٣١ الشهر وقد وعدتكم بأن الرئاسة ستعين جلسة للاستجابات التي طالبت بها عند الانتهاء من درس الموازنة والآن فالنصاب مفقود ولا يمكن متابعة التصويت.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده.

ريمون إده: عطوفة الرئيس، أريد أن يسجل بأن الوزراء غائبون عن الجلسة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: تكتفي بأن تتمثل ولو بشخص واحد منها، وأنا أيضاً حاضر كوزير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون إده.

ريمون إده: عند التصويت على الموازنة تغيب الوزراء عن الجلسة فأرجو أن يسجل ذلك في المحضر.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد في الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة التصديق على قانون الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢٩ / ١ / ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بويز وقحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٠

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - إكمال تصديق قانون موازنة سنة ١٩٦٠.
 - ٣ - بحث وتصديق المشروع رقم ٣١٢٠ بإجازة عقد قرض مع مؤسسة القروض الأميركية.
 - ٤ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٦٤٩ بقطع حساب موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٨.
 - ٥ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٢٢٦ بتحديد موازنة اليانصيب الوطني عن سنة ١٩٦٠.
 - ٦ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٣٩١ بقطع حساب موازنة مكتب القمح عن سنة ١٩٥٨.
 - ٧ - بحث وتصديق المشروع رقم ٣١١٦ بقطع حساب موازنة اليانصيب الوطني عن سنة ١٩٥٨.
 - ٨ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٢٢٧ بتحديد موازنة مكتب القمح عن سنة ١٩٦٠.
 - ٩ - بحث وتصديق المشروع رقم ٢٦٤١ بفتح اعتماد إضافي في موازنة الأشغال العامة لسنة ١٩٥٩.
 - ١٠ - تلاوة كتاب رئيس لجنة الخارجية بشأن طلب الاطلاع على بعض الوثائق.
 - ١١ - تصديق ملخص محضر الجلسة الحاضرة.
- عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حماده.
- تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، يوسف الزين، محمد الفضل، إميل البستاني، سليم الداود، وبشير العثمان.
- واعذر السادة رؤوف حنا، شارل مالك، حميد فرنجية، خليل الهبري، عادل عسيان، نديم الجسر، كامل الأسعد والأمير مجيد ارسلان.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، مورييس زوين، وفؤاد بطرس.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

(تليت)

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

(تليت)

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص موسى ديركالوستيان، محمد الفضل، إدوار حنين، ألبير خخير، سليم لحود، أسد الأشقر، إميل البستاني، سالم عبد النور، كلوفيس الحازن، تقي الدين الصلح، ناظم القادري، سليم الداود، ورؤوف حنا.

واعتذر السادة: كامل الأسعد، نديم الجسر، شارل مالك، عادل عسيران، الأمير مجيد ارسلان، بيار إده، وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضرة كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، مورييس زوين، وفؤاد نجار.

صدق محضر الجلسة السابقة.

ثم انتقل المجلس إلى متابعة التصديق على أبواب الموازنة فوافق على تعديل جديد للبند الثالث في الفصل الثاني من موازنة وزارة الداخلية كما أكمل التصديق على أبواب الموازنة في الجزأين الثاني والثالث وعلى قسم الواردات والجدولين الملحقين وعلى بعض مواد قانون الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

الكلمة - لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: عطوفة الرئيس، لقد كنت في الجلسة السابقة معتذراً لذلك أرجو أن يذكر ذلك في المحضر.

الرئيس: يصحح ذلك، هل من اعتراض آخر على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

والآن نتابع التصديق على قانون الموازنة.

يتلى تعديل الحكومة على المادة الرابعة.

فتلي التعديل التالي:

«إضافة العبارة التالية على المادة الرابعة من قانون الموازنة».

«ويرخص لها، تطبيقاً للإصلاح الإداري أن تلغي فصولاً موجودة وأن تحدث فصولاً جديدة وأن تدغم فصولاً بعضها ببعض وأن تعيد توزيع الاعتمادات بين الفصول وذلك بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، على أن تقتيد في التوزيع بمقدار الاعتمادات المرصدة».

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد شفيق مرتضى

شفيق مرتضى: عطوفة الرئيس، هذه النصوص التي تليت هي أشبه ما تكون بسلطة المراسيم الاشتراعية المصغرة، وبصلاحيات واسعة لم يعد المجلس يأتمن غيره عليها، لذلك فنحن نعارضها ونطلب من الزملاء معارضتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: سيدي الرئيس، إن التعديل المقترح بخصوص المادة الرابعة يتعارض والقوانين المرعية الإجراء، لهذا السبب جاء في النص كما ورد أنه يرخص للحكومة تطبيقاً للإصلاح الإداري أن تلغي فصولاً جديدة وأن تحدث فصولاً جديدة وأن تدغم فصولاً بعضها ببعض الخ...

إنني أفهم تماماً النص الذي أجاز للحكومة أن تنقل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء، تعديل الفقرتين ٣ و ٤ من البند ٦١ إنما في وضع شامل تكون الحكومة بموجب هذا القانون قد تمكنت من إعادة النظر في أساس الموازنة، الأمر الذي يعود في تنفيذه إلى المجلس، من الناحية العملية، لو كان هناك صعوبة لتنفيذ الإصلاح الإداري، إنما كان الأمر سهلاً بينما التعديلات التي يمكن أن تدخل في صلب الموازنة، وهذا أمر لا يجوز لأنني لا أرى أن هناك ما يمنع أن يؤتى بمشاريع قوانين تمكن المجلس من رقابة تنفيذ هذه المراسيم وطالما أنه ليس هناك أي عقبة فيجب أن نحافظ على الأصول ويجب أن لا يتضمن قانون الموازنة نصاً كهذا بالرغم من أن النص ورد على إبقاء

الاعتمادات إنما هذا النص أرى أنه لا يوافق عليه المجلس وأنه يكتفي بالنص الأساسي .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد هنري طرابلسي .

هنري طرابلسي : سيدي عندما عرضت المراسيم الاشتراعية على المجلس وناقشها بعد إصدارها تبين للنواب أن السلطات المعطاة للحكومة بإصدار الملاكات بعد انتهاء سلطة المراسيم الاشتراعية تبين أن هذه السلطات هي تجاوزت على الصلاحيات التي أخذتها الحكومة من هذا المجلس ، والآن وقد أحيلت هذه المراسيم الاشتراعية إلى لجنة الإدارة والعادلة فقد تألفت لجنة فرعية من خمسة نواب للدرس هذه المراسيم وتعديل ما يجب تعديله ، وقد طرأ على المجلس وعلى أعضاء اللجنة الفرعية أشغال خاصة منعتهم من السير في درس المراسيم الاشتراعية ، والآن عندما تأخذ الحكومة بموجب هذه الفقرة الأخيرة سلطات مالية بنقل الاعتمادات تكون الحكومة قد أضافت إلى تلك السلطات في المرسوم الاشتراعي سلطات مالية تستعملها لتنفيذ هذه الملاكات وترفع رقابة المجلس عن أعمال كهذه ، وهذه هي الرقابة الوحيدة المتبقية للمجلس لذلك فإنني من رأي الزميل الأستاذ بيار إده بأن المجلس لا يوافق على هذه الفقرة الأخيرة ويكتفي بالفقرتين ٣ و ٤ الواردتين في المشروع الأساسي .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد هاشم الحسيني .

هاشم الحسيني : عطوفة الرئيس ، أظن بأنه سبق لهذا المجلس أن بحث هذه النقطة بالذات ، ووافق على الفقرات والبنود وخاصة الأخيرة منها بالإجماع . لذلك لا أرى مبرراً من إعادة بحثها في هذه الجلسة وإذا كان من الممكن مراجعة محضر الجلسة السابقة فنرى فيه تأييداً لما قلته .

الرئيس : التعديل الذي تلي في الجلسة السابقة لم يصوت المجلس عليه .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر .

جوزف شادر : حضرة الرئيس المحترم ، إن الزملاء على حق فيما قالوه من أن هذه الفقرة التي تريد الحكومة إضافتها هي غير مألوفة وفي ظروف عادية لا يجوز إدخالها في الموازنة ، وفي الواقع ، هي المرة الأولى التي تأتي الحكومة وتطلب إضافتها في قانون الموازنة ، والسبب في ذلك اننا في ظروف استثنائية . هناك مراسيم صدرت ، والحكومة تسعى لتطبيقها ولتعبئة الملاكات ، ونحن في الموازنة قررنا الاعتمادات اللازمة لهذا العمل ، وقيل في الاقتراح إنه يجوز نقل اعتماد من فصل إلى فصل أو دمج فصلين ولكن ضمن الاعتمادات المقررة في الموازنة ، لذلك ونظراً للظرف الاستثنائي رأت اللجنة المالية أنه من المستحسن كسباً للوقت وتسهيلاً لمهمة الحكومة ، رأت أن توافق على هذا الاقتراح لأنه إذا لم نوافق عليه تضطر الحكومة إلى الرجوع إلى المجلس بمشاريع قوانين وربما تكون الدورة غير مفتوحة ويسبب ذلك ضرراً وتأخيراً للمصلحة العامة فمنعاً لهذا الضرر وخوفاً من ضياع الوقت قبلنا هذا الاقتراح .

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، لقد شرحت بالأمس الأسباب التي حدت بالحكومة إلى طلب إضافة هذا النص على قانون الموازنة وأعود اليوم لأكرر القول بأن الدوافع والأسباب التي قضت بطلت إضافة المادة إنما هي التسهيل من أجل تطبيق الإصلاح الإداري الذي قامت به الحكومة هذا العمل الذي نتج عنه قيام بعض الإدارات الجديدة كما أنه قد أدى إلى نقل بعض الدوائر من وزارات كانت ملحقه بها إلى وزارات أخرى، لذلك وحتى لا نضطر من أجل تطبيق هذه الإصلاحات أن نعود في كل مرة إلى مجلسكم الكريم لتتقدم منه بمشاريع قوانين تمكن من تحقيق ذلك، في حين أن هذا لا يغير من الأمر شيئاً لأن الحكومة إنما تأخذ لنفسها الصلاحية بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء ضمن الاعتمادات المرصدة لها في الموازنة لذلك لا أرى أي ضرر من إضافة النص المقترح كما إننا لا نطلب صلاحيات كيما نعبث في الموازنة، القصد الوحيد هو تطبيق الإصلاح الذي أصبح قانوناً نافذاً. لذلك فنحن نترك الأمر إلى المجلس الكريم مكررين أن الغاية التي نصبو إليها من وراء هذا التعديل إنما هو السرعة في تحقيق الصالح العام.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، لقد بين دولة رئيس الحكومة الدوافع لطلب التعديل، بيد أنني أقول: رغبة في التقيد بروح المحاسبة العامة وبقوانين الموازنة العامة أعتقد أنه من المعقول بل من الحكمة أن يطلب من الحكومة أن تترك التعديل الأخير أي الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة، وإذا قضت الظروف بأن تحتاج الحكومة إلى أمر كهذا فتأتي إلى المجلس بمشروع قانون تطلب فيه إلغاء فصل وتبقى على التعديل الذي درسته اللجنة المالية هذا ما أطلبه من المجلس الكريم.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: سيدي الرئيس، إنني أوافق على ما جاء في كلمة الزميل الأستاذ جورج هراوي كما أنني أرجو دولة رئيس الحكومة أن يبقى النص على ما هو عليه وإذا رأت الحكومة عند التنفيذ عراقيل فالأفضل أن تأتي بمشروع قانون على حدة كي لا نجعل هناك سابقة شاملة في صلب قانون الموازنة لذلك عند التطبيق يؤتى بمشروع منفصل عن قانون الموازنة وتبقى على النص بدون تعديل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: حضرة الرئيس، لقد تبين لنا من شرح دولة الرئيس أن النص الاستثنائي الوارد في قانون موازنة سنة ١٩٦٠ إنما مرده قيام فترة جديدة في الحياة العامة في لبنان رافقها الإصلاح الذي نشر بموجب مراسيم اشتراعية، صدرت بعد إعداد مشروع الموازنة. ونحن عندما نقر وناقش

هذه المادة يجب علينا أن نبحث الأمر ضمن الإطار الذي حصل فيه . إن أسباب تبرير المادة هي الإصلاح ، ونحن نأمل أن لا نضطر في كل سنة إلى إصلاح ، فالنص الاستثنائي موافق للطرف الاستثنائي ، ونطلب إقرار هذا النص لأن المقصود منه هو تسهيل عمل الحكومة ، وحتى لا نهمك المجلس في مناقشة مشاريع قوانين لا تنفيذ شيئاً وحتى لا نقضي وقتنا ونحن نصوت على تبديل أو نقل لا لزوم له .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد محمود عمار .

محمود عمار : عطوفة الرئيس ، إنني أدرك تماماً الدوافع والأسباب التي شرحها دولة الرئيس ولكنني الآن أخاطبه بصفته نائباً وأقول له إنه لا يمكنني ولا يمكنه هو أن يضمن بقاءه في هذه الحكومة ، وهذه الصلاحيات تعطى لأي رئيس حكومة مقبلة وأعتقد أن المهمة الأساسية لكل مجلس نيابي هي إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها ولا أرى أي ضرر في أن تقدم الحكومة إلى المجلس مشاريع قوانين بفتح اعتمادات لتنفيذ الإصلاح . إنني أعتقد أنه لا يوجد في هذا العمل ملاحظة بل يمكن للمجلس أن يقر كل المشاريع إذا جاءت مطابقة لتنفيذ الإصلاح ، لهذا ألا يمكنني أن أوافق على تعديل الحكومة .

الرئيس : من يقبل بتعديل الحكومة كما تلي عليكم يرفع يده .

أقلية

الرئيس : سقط التعديل .

تتلى المادة الرابعة كما وردت من اللجنة المالية .

فتليت المادة الرابعة التالية :

المادة الرابعة - يرخص للحكومة أن تنقل بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء الاعتماد المرصد في الفقرتين ٣ و ٤ من البند ٦١ الفصل الوحيد من الباب التاسع عشر وأن توزعه عند الاقتضاء إلى فقرات .

الرئيس : من يوافق على المادة الرابعة كما تليت عليكم يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس : قبلت المادة الرابعة .

تتلى المادة الخامسة .

فتليت المادة الخامسة التالية :

المادة الخامسة - يستمر الموظف الذي ينتقل من إدارة إلى أخرى خلال سنة ١٩٦٠ في قبض رواتبه وتعويضاته من الاعتمادات المرصدة له في موازنة الإدارة التي كان ينتمي إليها .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: عطوفة الرئيس، هذه المادة أرجو الحكومة أن تضع فيها استثناء لموظفي مجلس النواب ذلك أنه

منذ انبثاق الحياة البرلمانية ومجلس النواب له جهاز وموازنة وموظفون مستقلون باعتبار أن رئيس مجلس النواب له بالنسبة للقانون والتقليد سلطة مستقلة في تحديد ملاك ديوان المجلس وانتقاء الجهاز اللازم، وأرى أن هذه المادة ربما صدرت عن حسن نية ولكن أرجو أن تضاف إليها عبارة يستثنى من ذلك موظفو مجلس النواب.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: إنني أتقدم بالاقترح التالي وهو أن تعدل المادة الخامسة بأن يضاف على آخرها العبارة الآتية: «على

أن لا يطبق أحكام هذه المادة على الباب الثاني من الموازنة».

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار.

محمود عمار: عطوفة الرئيس، أعتقد أن التعديل الذي اقترحه حضرة الزميل المحترم الأستاذ جورج هراوي لا

يرمي إلى نفس الغاية التي رمى إليها اقترح الأستاذ أديب الفرزلي. المهم في الموضوع هو أن يبقى للمجلس استقلاله والغاية التي ترمي إليها المادة الخامسة من قانون الموازنة تتعلق بنقل راتب الموظف المنقول من دائرة إلى أخرى ولذلك فالمادة تتناول الراتب لا نقل الموظف.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء المحترم

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، هناك أحد اثنين، إما أن تكون موازنة مجلس النواب مستقلة أو لا تكون؟ فإذا

كانت مستقلة فإني لا أرى من حاجة لهذه الإضافة، ذلك لأن الحكومة إذا ما أرادت أن تنقل موظفاً من مكان إلى آخر فإنها بعد هذا النقل تبقى تدفع إلى الموظف راتبه من الاعتماد المخصص له في الدائرة التي كان ينتمي إليها وهذا النقل لا يمكن أن يتم بشأن موظفي المجلس لا بموافقة رئيس المجلس، لذلك فلا حاجة لهذه الإضافة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أنور الخطيب.

أنور الخطيب: عطوفة الرئيس، أنا أقول إنه لا لزوم لهذه المادة، لأن الحكومة، ليس لها أن تعين أو تنقل أحداً

من المجلس وذلك بمقتضى المادة ١٠ من النظام الداخلي التي تنص في فقرتها الخامسة على ما يلي: يقرر مكتب المجلس ملاك ديوانه ضمن حدود قانون المحاسبة العامة، أما التعيين والعزل والإقالة وقبول الاستقالة والإحالة على الاستبداد وعلى التقاعد والصرف من الخدمة فتتخذ بقرارات من رئيس المجلس، وفقاً لأنظمة الموظفين العامة.

إذا فالحق يعود في ذلك إلى رئيس مجلس النواب فإذا وافق على نقل أحد موظفيه فما عليه إلا أن يتقدم بمشروع خاص يتعلق بنقل راتب هذا الموظف الخاص.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جورج هراوي.

جورج هراوي: عطوفة الرئيس، إن موازنة مجلس النواب تشكل الباب الثاني من الموازنة العامة وهي بالتالي ليست موازنة مستقلة بل تطبق عليها أحكام الموازنة العامة، والاستقلال المقصود هو استقلال داخلي في حدود هذه الموازنة، فالحكومة لا يمكنها نقل موظف من المجلس إلا بموافقة رئيس المجلس ولكن التحفظ الذي اقترعناه يعني أن لا يبقى الموظف المنقول من مجلس النواب يتقاضى راتبه من موازنته، وهذا هو الشيء الذي نريد أن نتحاشاه.

عندما أوجد مجلس الخدمة المدنية نقل بعض الموظفين من مجلس النواب ولكنهم بقوا يقبضون رواتبهم من المجلس وهذا ما نريد أن لا يكون.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء المحترم.

رئيس الحكومة: عطوفة الرئيس، أريد أن أوجه سؤالاً إلى حضرات النواب المحترمين وهو أنه إذا نقل موظف من موظفي مجلس النواب إلى أية وظيفة أخرى في الدولة وكانت هذه الوظيفة المنقول إليها لا اعتمادات لها، وأنتم الآن تقترحون أنه لا يجوز نقل اعتماداته فمن أين ندفع له؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار إده.

بيار إده: عطوفة الرئيس، إن النظام الداخلي للمجلس صريح في هذا الموضوع فموازنة المجلس مستقلة وتراعى فيها فقط قوانين المحاسبة العامة. وهذا ما ورد في المادة ١١٦ من النظام الداخلي.

«ترسل في نهاية السنة جداول بصرف الاعتمادات المالية مصدقة من الرئيس أو نائبه وأحد أميني السر وأحد المفوضين الثلاثة وتطبق في أمرها قواعد قوانين المحاسبة العامة» ولذلك فإني لا أرى موجباً لإعادة النظر في الموضوع، كذلك لا أرى أي انتقاص فيما ورد بقانون الموازنة العامة لهذا المبدأ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: عطوفة الرئيس،

من القواعد المقبولة والمتفق عليها في العالم كله أن المجلس مستقل في موازنته، والنصوص صريحة في هذا الموضوع. ذلك أنه بعد الاتفاقات المالية على قيمة الاعتمادات المرصدة يقر المجلس موازنته كما يريد والمادة ١١٥ من النظام الداخلي تنص على ما يلي: تنفذ موازنة المجلس بحوالات يرفعها الرئيس ونائبه بالاشتراك مع أحد أميني السر وأحد المفوضين الثلاثة وتراعى في تنفيذها أحكام قانون المحاسبة العامة.

لذلك فإن تنفيذ الموازنة هو بيد رئيس المجلس وبذلك تكون مستقلة.

- الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بوزيز.
- نهاد بوزيز: عطوفة الرئيس، أنا أعرف أنه أكثر من مرة تذهب الفواتير إلى المالية وتعاد دون تنفيذ ويستنتج من هذا أن موازنة المجلس غير مستقلة.
- الرئيس: موازنة المجلس كما نص الدستور والنظام الداخلي مستقلة كل الاستقلال ضمن قوانين المحاسبة العامة.
- والآن أطرح المادة الخامسة من قانون الموازنة العامة كما عدلها الأستاذان أديب الفرزلي وجورج هراوي.
- من يقبل بالمادة معدلة يرفع يده.
- أقلية -
- الرئيس: سقط التعديل.
- والآن أطرح المادة كما وردت في مشروع القانون.
- من يقبل المادة كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية -
- الرئيس: قبلت المادة الخامسة.
- المادة السادسة من يوافق عليها كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية -
- الرئيس: قبلت المادة السادسة.
- والآن يتلى القانون برمته ويصوت عليه بالمناداة بالأسماء.
- فتلى القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم. وقبل القانون بالإجماع.
- الرئيس: قبل القانون بالإجماع. ألخ...
- الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.
- فتلى المحضر.
- عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٦٠ في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٠ برئاسة حضرة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سامي الصلح، فوزي الحص، يوسف الزين، محمد الفضل، اميل البستاني، سليم الداود، وبشير العثمان.

واعتذر السادة: رؤوف حنا، شارل مالك، حميد فرنجية، خليل الهبري، نديم الجسر، عادل عسيران، كامل الأسعد، والأمير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد رشيد كرامي، وبحضور كل من الوزراء السادة: فيليب تقلا، موريس زوين، وفؤاد بطرس.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم أكمل المجلس تصديق المواد الرابعة والخامسة والسادسة من قانون الموازنة وبحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣١٢٠ بإجازة عقد قرض صناعي مع مؤسسة القروض الإنمائية الأميركية فأقره بالإجماع معدلاً، كما صدق المشاريع الواردة بالمراسيم التالية:

٢٦٤٩ قطع حساب موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٨.

٢٢٢٦ تحديد موازنة اليانصيب الوطني لسنة ١٩٦٠.

٢٣٩١ قطع حساب موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٥٨.

٣١٩٦ قطع حساب موازنة اليانصيب الوطني لسنة ١٩٥٨.

٢٢٢٧ تحديد موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٦٠.

٢٢٢٤ تحديد موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٦٠.

٢٦٤١ فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الأشغال العامة لسنة ١٩٥٩.

وتلي كتاب رئيس لجنة الشؤون الخارجية بشأن طلب الاطلاع على بعض الوثائق والمستندات وبعد جواب حضرة رئيس الحكومة تلي هذا الملخص وصدق.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن هناك من اعتراض صدق المحضر.

وأرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد السبت الواقع في الثلاثين من كانون الثاني في الساعة الخامسة

بعد الظهر لبحث الأسئلة والاستجابات.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة مساء.

بعد أن تقرر يوم السبت في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ الساعة الخامسة بعد الظهر موعداً لجلسة الأسئلة والاستجابات.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

نهاد بويز وقحطان حمادة

مدير عام المجلس النيابي

الإمضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الإمضاء: عبد الرزاق الحفار